دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها/ شعبة اللغويات

التَرْكِيبُ النَّحْوِيّ بَيْنَ أَصْلِ التَقْعِيدِ وَالعُدُولِ

متن الشاطبيّة المسمى (حِرْزُ الأَمَانِي وَوَجْهُ التَهَانِي) في القراءات السبع أنموذجًا

(دراسة نحوية تحليلية)

بحث مُقدّم استكمالًا لمتطلبات الحصول على الإجازة الدقيقة (الدكتوراه)

إعداد الطالب:

جمعة علي محمد الكاصوك

إشراف الأستاذ الدكتور:

المبروك رحومه الذويب

العام الجامعي [2023 – 2024م]

لخ لم لى لي

ٱ ُّ هم □ يج يح يخ يم □ □ □□ □ □ □ □ ّٰ (1)

ٱٱ□□ لح

الإهْدَاء

1) – المجادلة من الآية 11

إلى اللَّذيْن ربَّيانِي صغيرًا ... إلى أحقِ الناسِ بحسنِ صحبتي والدي الكريمين حفظهما الله تعالى إكرامًا, وإحسانًا, وأطال الله عمرهما.

إلى الذين علموني وأرشدوني عبر جميع المراحل الدراسية عامة, وأساتذتي الكرام بقسم اللغة العربية كلية الآداب بجامعة الزاوية خاصة.

إلى زوجتي وأولادي (إسلام, وعلى, وإيهاب, ورانسي).

إلى جميع أشقائي, وشقيقتي الكريمة.

إلى أصدقائي وزملاء العمل والدراسة المخلصين.

أُهدي إليهم جميعًا ثمرة جهدي المتواضع ... وفاءً... وحُبًا ... وتقديرًا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على خير خلقه نبيه المصطفى, وعلى آله وصحبه, ومن تبعهم بإحسان, إلى يوم الدين.

وبعد

فأتوجه بالشكر أولًا لله ـ سبحانه وتعالى ـ الذي خلقني ورزقني, وتولى أمري, وهداني إلى صراط مستقيم.

قال تعالى :ﱡ ﱠ[2], بعد التوفيق من الله ـ عز وجلّ ـ في إنجاز هذه الدراسة, لا بدّ أن أقفَ وقفة شكرٍ وإجلالٍ وتقديرٍ إلى :

أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور : المبروك رحومه مفتاح الذويب, الذي شملني بدماثة خُلقه, وطيب معشره, وحسن المعاملة, على ما تفضل به من وافر علمه, وثمين وقته, وعلى ما أسدى إليَّ من نصحٍ وأغدق عليَّ من توجيه سديد.

وأخص بالشكر الجامعة التي احتضنتني علميًا, ورفدتُ من ينابيعها علمًا (جامعة الزاوية) عامة, وأساتذة قسم اللغة العربية وآدابها خاصة, لما أولوه من عناية ورعاية وتوجيه لنا.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتي الأفاضل, أعضاء لجنة المناقشة, على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإغنائها بتعليقاتهم وملاحظاتهم, والتي سألتزم بما جاء فيها, وأعتبرها رافدًا من روافد إثراء هذا البحث.

2)- إبراهيم من الآية 7

المـقـدَّمـــة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات, وبفضله تتنزل الخيرات, وبتوفيقه تتحقق الغايات, والصلاة والسلام على من بلَّغ الأمانة , وأدّى الرسالة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فاللغة هبة خصّ بها الله الإنسان, قد كانت ـ وما تزال ـ تُعبّرُ عن أفكار أصحابها, من خلال التراكيب المتعددة, وهي عبارة عن شبكة من العلاقات على المستوى التركيبيّ, بأساليب مختلفة حسب أغراض التعبير المتنوعة, وبذلك نجد التراكيب النّحويّة تتغير حسب المعنى المراد؛ لأن التركيب النّحويّ عملية تأليف بين الكلمات, لتكوين المركبات المفيدة على أساس المعنى, كاتحاد المبتدأ والخبر, وقيام الفاعل بالفعل, ووقوع نائب الفاعل, وارتباط الفضلة بالجُملة, واتحاد معانيها بمكونات الجُملة الأساسية.

ويُعدُّ علم النّحو من أهم علوم العربية, فهو عصبها وركنها, وله الفضل عليها , فقد حافظ عليها على مدار السنين؛ لأن وجود قواعده دليلًا على نظامها, وحماية لها من آفة اللحن.

بدأ علم النّحو من منطلق السعي إلى فهم القرآن الكريم, والكشف عن أسراره, ووجوه إعجازه ,ثم ارتقى به النحاة إلى أرفع مستويات الرقي العقلي , فجمعوا مادته, واستنبطوا القواعد , وبهذا الزموا المتحدثين بالعربية, بما التزمته طريقة العرب في كلامها, وما التزمته قوانين النّحو ونظامه القواعدي الشمولي, الذي تمثل بنيته الأساسية أنماطاً تركيبية عامة تنظمه قواعد مُجرّدة, مرتبطة بالعامل الدلالي, الذي يؤدي دوراً كبيراً في بناء التركيب, وعلى أساسه تطّرد القواعد النحوية, فقد نالت دراسة التركيب النّحويّ مكانة عظيمة عند علماء اللغة العربية قديماً وحديثًا, هؤلاء العلماء الذين كرّسوا جُلّ جهدهم خدمة لأعظم اللغات وأجلّها, فاستنبطوا من خلال دراساتهم القواعد والقوانين, والظواهر والعلل التي بُني عليها القياس, فصارتْ أصلًا يُقاسُ عليه, وخلّفوا بذلك قوالبَ وأنماطًا, وجب على كل من أراد اللحاق بأهل العربية استعمالها.

فالتقعيد النّحويّ دفع إليه تسرب اللحن إلى اللسان العربي, ولأجل هذا بدأ العلماء بجمع اللغة, واعتمدوا في ذلك على السماع من أفواه العرب, وحددوا لذلك إطاراً مكانياً يقبلون منه اللغة , فخصوا أماكن وقبائل بعينها لتوغلها في الفصاحة, وحقبة زمانية معينة تمتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر, ومنتصف القرن الرابع الهجري في البوادي, سُمي بعصر الاحتجاج, واقتصر التقعيد أيضًا على مستوى معين من مستويات اللغة الفصحى، في حين أنه ابتعد عن كثير من المؤثرات اللغوية التي لحقت اللغة الفصحى, كتنقلات القبائل

واحتكاك بعضها ببعض، وتطور الثقافة عامة في عصورها الأولى , فاتخذوا مما كثر شيوعه , وزادت نسبة وروده, مقياسًا يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح .

وقد ينحرف التركيب النّحويّ عن الأصل المتفق عليه لدى النحاة, وهذا الانحراف لا يُعدُّ تقويضًا لقواعد النّحو, وإنما يأخذ التركيب صورة أخرى, للتعبير عن دلالات لا تُفهمُ إلا من خلال السياق؛ لأن المنهج النّحويّ يُعنى بالشكل والاطّراد, والعامل, ويلجأ إلى التأويل والتقدير والتعليل, ويعالج ما يعدل عن الأصول النّحوية التي قررها النحاة, أي العدول عن ظاهر تركيب صور الجُملة الاسمية والفعلية ومتمماتها, ورتبة كل مكوّن من مكوناتها.

وبناءً على ذلك, قد تيسر لي بفضل الله اختيار موضوع: التركيب النّحويّ بين أصل التقعيد والعدول, متن الشاطبيّة المسمى (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات السبع أنموذجًا.

ولما كان العدول متعلقًا بأغلب أبواب النّحو, كالإعراب, والتقديم والتأخير والحذف وغير ذلك, ستقتصر هذه الدراسة على دراسة التركيب الإسنادي, الذي نال من النحاة القدامى دراسةً وتقعيدًا؛ لأنه المركب الذي يؤدي معنى يحسن السكوت عليه.

أسباب اختيار الدراسة :

من الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع :

1– ما أجده في نفسي من ميلٍ إلى مثل هذه الموضوعات, خاصةً وأنها لا تهتم بجانب التقعيد للتركيب النحويّ فقط, بل تتعداه إلى البحث في ما يحدث فيه من عدول, للكشف عن أغراضه ومقاصده.

2 – محاولة إحياء دراسة أصل التقعيد والعدول عنه, على ساحة البحوث العلمية.

3 – إن هذا النوع من البحوث يثري البحث النّحويّ, والثقافة اللغوية لدى طلاب العلم.

4– وصف نظام اللغة, ومعرفة خصائص التركيب النّحويّ باعتماد نص شعري يمثلها, للاطلاع على ما يخص تراكيب الجملة وخاصة التركيب الإسنادي .

5 – لم أقف على بحث سابق يتناول عنوان: (التركيب النّحويّ بين أصل التقعيد والعدول في متن الشاطبيّة).

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسهم في إبقاء الارتباط الوثيق بين علم النّحو والنّص العربي؛ لأن انفصام العلاقة بين الطرفين يسيء إلى كليهما, ويسلب من اللغة العربية أهم خصائصها , وسر بقائها .
وإخراج النّحو من العزلة النظرية وإدراج تطبيقاته في الحياة العملية, فكتب النّحو رُصّت بالقواعد النّحوية, لكن الهوَّة تتسع بين هذه الكتب وبين الأجيال المتعاقبة, والوسيلة المثلى لتحقيق ذلك هي عرض صور من التطبيقات والشواهد النّحوية, من خلال دراسة النص العربيّ وتحليله نحوياً.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ما يأتي :

1- التعرف على خصائص بناء التركيب النّحويّ في العربية , وما يحويه من ظواهر لغوية.

2 – بيان أهم الضوابط التي تحكم القاعدة النّحوية, والتقعيد عند النحاة, وإبراز دور الأدلة النّحوية في التقعيد النّحوي.

3 – دراسة أنواع التركيب الإسنادي وأنماطه المختلفة, والبحث في القضايا الإعرابية والوصفية, وما يطرأ عليها من عدول عن أصل التقعيد النّحويّ الذي استنبطه النحاة , من خلال استقراء كلام العرب.

4 – الكشف عن التراكيب الإسنادية النّحوية في متن الشاطبية , وبيان مدى التزام الناظم بالتقعيد النّحوي.

5 – رفد المكتبة العربية ببحث في علم النّحو يتعلق بأصل التقعيد والعدول عنه.

الدراسات السابقة :

من خلال المتابعة والبحث عن دراسات أكاديمية حول موضوع البحث, أو مشابه له, لم أعثر على دراسة علمية تناولت الموضوع طبقاً للصورة التي رسمتها, وعلى دراسة بهذا العنوان (التركيب النّحويّ بين أصل التقعيد والعدول) , وأمّا البحوث والدراسات التي أطلعتُ عليها, ولها علاقة من قريب أو من بعيد بمختلف أطراف هذا البحث, فقد أستقيتُ من مادتها العلمية , واستفدتُ منها لخدمة عناصر هذه الدراسة ومن هذه الدراسات :

1 – أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : العدول النّحويّ والسياقي في القرآن الكريم , للباحث عبد الله علي عبد الله , جامعة اليرموك 2004م .

2 – أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : القاعدة النّحوية بين التركيب والدلالة , للباحث : فراس أكرم عبد الحليم , جامعة تشرين , 2012 / 2013م .

3 – رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان : عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات , للباحثة : أمل منسي عايض , جامعة أم القرى بمكة 1428 / 1429 هـ.

4 – رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان : التراكيب النّحوية العدولية وجمالياتها في القرآن الكريم, للباحثتين : سجية لدادة وإيمان مالكي , جامعة محمد أبو قرة الجزائر 2016 / 2017م .

5 – رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان: الإسناد النّحوي في التركيب الاسمي , للباحثة: فتحية حامدي, جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر .2016 /2017 م .

كما هو واضح وجلي من خلال هذه العناوين السابقة, ومن خلال الاطلاع , تبين أن هذه البحوث لم تتناول موضوع (التركيب النّحويّ بين أصل التقعيد والعدول في متن الشاطبية), وإنما تناولت مواضيع مشابهة له من جوانب أخرى , مقتصرة على تناول جزئيات تختلف كمًّا وكيفًا عن هذه الدراسة.

منهج البحث :

اعتمدتُ في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي, الذي يُعنى بدراسة أصل التقعيد, ومظاهر الخروج عن الأصل في التركيب النّحوي, واستقراء المادة العلمية الكاشفة له, وتحليلها لتحديد خصائصها كمًّا وكيفًا وحاولت أن أجمع فيه بين العرض وتحليل نماذج تطبيقية مستنبطة من متن الشاطبيّة, ووصفها وصفًا يتخلله شيء من التحليل التركيبي لأمثلة المواضع والمسائل التي يرد فيها أصل التقعيد والعدول عنه.

حدود الدراسة :

انحصر هذا البحث في دراسة متن الشاطبيّة, كحقل تطبيقي لدراسة التركيب النّحويّ من حيث أصل التقعيد والعدول عنه.

مشكلة الدراسة :

يمكن أن تُطرح إشكالية هذه الدراسة في الأسئلة التالية :

1 – ما مفهوم التركيب النّحوي ؟ وما أنواعه ؟

2 – ما مفهوم الجُملة ؟ وما أنواعها ؟

3– ما مفهوم التقعيد النّحويّ ؟ وما شروطه وأدلته ؟ وما وظيفة القاعدة النّحوية في التركيب النّحويّ ؟

4– ما مفهوم العدول ؟ وما أنواعه ووظائفه وغاياته ؟

5 – ما أصل التقعيد وظواهر العدول عنه التي تطرأ على الجُملة بنوعيها ؟

6- ما مدى توظيف الناظم للتقعيد النّحويّ ؟ وما مظاهر العدول عن أصل التقعيد في متن الشاطبية ؟

هيكلية البحث :

اقتضت طبيعة المادة العلمية للبحث أن تتكون من مقدمة وتمهيدٍ وثلاثة أبواب وخاتمة , وعلى هذا سارت الدراسة وفقاً للخطوات التالية :

المقدمة: اشتملت على أسباب اختيار الموضوع, وأهميته, وأهدافه, وإشكالية البحث وأسئلته, والدراسات السابقة وكذلك المنهج الذي أتبعته في دراسة الموضوع, وحدود الدراسة , والخطة التي سرتُ عليها لإنجازه.

أمَّا التمهيد : فقد اشتمل على تعريف بالإمام الشاطبي اسمه, ومولده, وحياته وآثاره العلمية, وبمتن الشاطبيّة (حرز الأماني ووجه التهاني).

وأمَّا الباب الأول: فهو باب نظري, وجاء بعنوان: (التركيب النّحويّ والتقعيد والعدول), واشتمل على فصلين:

الفصل الأول : بعنوان (التركيب النّحويّ), وقد اشتمل على مبحثين :

المبحث الأوّل : بعنوان: (مفهوم التركيب وبنيته وأهميته وأنواعه).

المبحث الثاني: بعنوان: (الجُملة مفهومها وأقسامها وأركانها).

الفصل الثاني: بعنوان: (أصل التقعيد النّحويّ والعدول عنه), وقد اشتمل على مبحثين:

المبحث الأوّل : بعنوان: (أصل التقعيد والقاعدة).

المبحث الثاني: بعنوان: (العدول عن الأصل).

وأمّا الباب الثاني: فهو باب تطبيقي وجاء بعنوان:(الجُملة الأسمية , والنواسخ في متن الشاطيبية بين أصل التقعيد والعدول) واشتمل على فصلين:

الفصل الأوّل: بعنوان: (الجُملة الأسمية بين أصل التقعيد والعدول), واشتمل على تمهيد ومبحثين:

التمهيد: تناولتُ فيه مفهوم الجُملة الأسمية وأركانها.

المبحث الأوّل: بعنوان: (المبتدأ بين أصل التقعيد والعدول).

المبحث الثاني: بعنوان:(الخبر بين أصل التقعيد والعدول).

الفصل الثاني: بعنوان: (الجُملة الأسمية المنسوخة بين أصل التقعيد والعدول), واشتمل على تمهيد ومبحثين:

التمهيد: تناولتُ فيه مفهوم النواسخ وأقسامها.

المبحث الأوّل: بعنوان: (الجُملة الأسمية المنسوخة بالنواسخ الفعلية بين أصل التقعيد والعدول).

المبحث الثاني: بعنوان: (الجُملة الأسمية المنسوخة بالنواسخ الحرفية بين أصل التقعيد والعدول).

وأمّا الباب الثالث: فهو باب تطبيقي وجاء بعنوان:(الجُملة الفعلية ومتمماتها في متن الشاطيبية بين أصل التقعيد والعدول) واشتمل على فصلين:

الفصل الأوّل: بعنوان: (الفعل والفاعل بين أصل التقعيد والعدول), واشتمل على تمهيدٍ ومبحثين:

التمهيد: تناولتُ فيه مفهوم الجُملة الفعلية وأركانها.

المبحث الأوّل: بعنوان: (الفعل بين أصل التقعيد والعدول).

المبحث الثاني: بعنوان: (الفاعل بين أصل التقعيد والعدول).

الفصل الثاني : بعنوان : (متممات الجُملة الفعلية بين أصل التقعيد والعدول), وقد اقتصرت الدراسة على دراسة المتممات الواردة بكثرة في المتن, وهي: المفعول به, والمفعول المطلق, والحال, واشتمل على تمهيدٍ وثلاثة مباحث:

التمهيد : تناولتُ فيه مفهوم الفضلة(المتممات) وأنواعها.

المبحث الأوّل: بعنوان: (المفعول به بين أصل التقعيد والعدول).

المبحث الثاني: بعنوان: (المفعول المطلق بين أصل التقعيد والعدول).

المبحث الثالث: بعنوان: (الحال بين أصل التقعيد والعدول).

وأمَّا الخاتمة : فقد ذكرتُ فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

اعتمدتُ في بحثي هذا على جُملة من المصادر العربية القديمة والحديثة, التي تمثل مرجعًا لكل باحثٍ في كتب النّحو, كالكتاب لسيبويه, والخصائص لابن جني, وشرح التسهيل لابن مالك, وكافية ابن الحاجب, وهمع الهوامع للسيوطي, ومن المصادر الحديثة, معاني النّحو لفاضل السامرائي, واللغة العربية مبناها ومعناها لتمام حسان, والنّحو الوافي لعباس حسن.

هذا فإن وفقتُ فبفضل الله وحده, وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدتُ لتقديم عمل هو ثمرة ما حباني به أساتذتي الكرام, من فضل علمهم خلال مسيرتي الدراسية.

وأخيرًا أدعوا الله جلّ شأنه التوفيق والصلاح لخدمة اللغة العربية, وخدمة البحث العلمي... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين.

تمهيد

ويشتمل على :

أولًا : ترجمة الإمام الشاطبيّ

ثانيًا : وصف الشاطبيّة (حرز الأماني ووجه التهاني)

أولًا : ترجمة الإمام الشاطبيّ

1- اسمهُ وكنيته ولقبه ونسبهُ:

هو أبو القاسم بن فِيرُّه[1] بن أبى القاسم خلف بن أحمد الضرير أبو محمد الرّعينىّ الشاطبيّ الأندلسيّ يُنْسَبُ إلى قبيلة ذي رعين إحدى قبائل اليمن[2], ويُكنى بأبي محمد, وأبي القاسم, ولُقِبَ بالرعينيّ نسبة إلى قبيلة ذي رعين, وبالمقري؛ لأنه برع في القراءات القرآنية وتصدّرها, وبالضرير؛ لأنه فاقدٌ لبصره, وأمَّا لقب الشاطبيّ فلأنه ولد بمدينة شاطبة [3].

2- مولده ونشأته وحياته العلمية:

ولد الإمام الشاطبيّ أواخر سنة(538هـ), بمدينة شاطبة شرق الأندلس, نشأ بها, وبكّر يطلب العلم فيها, حيث شرع بدراسة مختلف العلوم وهو حدث, فحفظ القرآن الكريم وأخذ قراءاته عن الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي, المعروف بابن اللَّايُهْ, وابنه أبي جعفر ابن اللَّايُهْ, كما أخذ بقية علومه عن علمائها[4]. ثم رحل إلى بلنسية, فعرض بها القراءات وكتابه «التيسير» من حفظه، علي أبي الحسن علي بن محمد بن هذيل، وأخذ الحديث عنه وعن أبي الحسن بن النّعمة، وأبي عبد الله بن سعادة، وأبي محمد ابن عاشر، وأبي عبد الله بن حميد الذي أخذ عنه كتاب سيبويه, والكامل للمبرد وأدب الكاتب لابن قتيبة[5].

وارتحل إلى المشرق للحجّ، فسمع من أبي طاهر السلفي, واستوطن مصر، وتصدّر فيها, فعظم شأنه، وبعد صيته، فنقله الفاضل عبد الرحيم بن علىّ البيسانى إلى مدرسته الّتي أنشأها(بالمعزّية) القاهرة، وأفرد له فيها حجرة, وكان مقيمًا بها للإقراء والإفادة؛ ولأنه كان إمامًا علامةً ذكيًا، كثير الفنون، منقطع القرين، رأسًا في القراءات

---

1)- "فِيْرُّه بكسر الفاء وسكون الياء المثناة من تحت وتشديد الراء وضمها، وهو بلغة الرطانة من أعاجم الأندلس، ومعناه بالعربي الحديد", طبقات المفسرين, محمد بن علي الداوودىّ, راجع النسخة وضبطها لجنة من العلماء, دار الكتاب العلمية بيروت, 1433هـ, 44/2

2)- ينظر: طبقات الشافعية, ابن قاضي شهبة, تحقيق الحافظ عبد العليم خان, عالم الكتب بيروت, ط1, 1407هـ, 35/2, 36

3)- ينظر: معجم الأدباء, إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب, الحموي, تحقيق إحسان عباس, دار الغرب الإسلامي بيروت, ط1, 1993م, 5/ 2216, وإنباه الرواة على أنباه النحاة, جمال الدين القفطي, تحقيق محمد أبو الفضل, دار الفكر العربي القاهرة, ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت, ط1, 1982م, 4/ 160, و طبقات الشافعية, ابن قاضي شهبة, تحقيق الحافظ عبد العليم خان,35/2, 36

4)- ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار, شمس الدين الذهبي, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 1997م, 298

5)- ينظر: سير أعلام النبلاء, شمس الدين الذهبي, تحقيق مجموعة من المحققين, تقديم بشار عواد, مؤسسة الرسالة, ط3, 1985م, 506/20, وطبقات المفسرين, محمد بن علي الداوودىّ, راجع النسخة وضبطها لجنة من العلماء, 44/2, وغاية النهاية في طبقات القراء, شمس الدين ابن الجزري, مكتبة ابن تيمية, 1351هـ, 20/2

والتفسير, حافظًا للحديث، بصيرًا باللغة العربية ، واسع العلم, قصده طُلابُ العلمِ من جميع النواحي, ولم يزل على ذلك إلى حين وفاته[1].

3- شيوخه :

أخذ الشاطبي علومه عن علماء عصره, ومن أبرز العلماء الذين أخذ عنهم التجويد والقراءات, وعلوم أخرى:

أ- الإمام محمد بن علي النفزي الشاطبيّ المعروف بابن الَّلايُهْ, ذكر صاحب كتاب غاية النهاية أنه توفى سنة بضع وخمسين وخمسمائة[2].

ب- أحمدُ بن محمد بن عليّ بن محمد بن العاص النَّفْزِيُّ، الشاطِبِيٌّ، أبو جعفر، ابنُ الَّلايُهْ, لم يُذكَرْ في كتب التراجم تاريخ وفاته[3].

جـ- الإمام على بن محمد بن على بن هُذيل البلنسي, المعروف بابن هُذيل, (ت564)[4].

د- أبو عبد الله محمد بن يوسف المرسي, المعروف بابن سعادة, (ت566هـ)[5].

هـ- عاشر بن محمد بن عاشر بن خلف بن مُرجي, (ت567هـ) [6].

و- أبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف ابن النعمة, (ت567هـ)[7].

ز- أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد إبراهيم سلفة الأصبهاني الملقب بصدر الدين, (ت576هـ)[8].

حـ - الإمام محمد بن جعفر بن حميد الأمويّ, المعروف بابن حميد, (ت586هـ)[9].

---

1)- ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة, جمال الدين القفطي, تحقيق محمد أبو الفضل, 4/ 160, وطبقات المفسرين, محمد بن علي الداوودي, راجع النسخة وضبطها لجنة من العلماء, 44/2

2)- ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء, شمس الدين ابن الجزري, 204/2

3)- ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة, ابن مالك المراكشي, تحقيق إحسان عباس وأخرون, دار الغرب الإسلامي تونس, ط1, 2012م, 632/1

4)- ينظر: سير أعلام النبلاء, شمس الدين الذهبي, تحقيق مجموعة من المحققين, تقديم بشار عواد, 507/20

5)- ينظر: المرجع السابق, 508/20, 262/21

6)- ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة, ابن مالك المراكشي, تحقيق إحسان عباس وأخرين, 3/ 363

7)- ينظر: المرجع السابق, 190/3

8)- ينظر: المرجع نفسه, 462/3, ووفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان, ابن خلكان, تحقيق إحسان عباس, دار صادر بيروت, 106/1

9)- ينظر: سير أعلام النبلاء, شمس الدين الذهبي, تحقيق مجموعة من المحققين, تقديم بشار عواد, 277/21

ط- أبو محمد ابن الفرس، عبد المنعم ابن الإمام محمد بن عبد الرحيم بن أحمد الأنصاري، الخزرجي, (ت597هـ)[1].

4- تلاميذه:

استوطن الإمام الشاطبيّ مصر, وجلس للإقراء والتعليم, فأقبل عليه الطلاب من جميع الأقطار.
قال السبكيّ (ت771هـ) : " وَقَرَأَ عَلَيْهِ القراءات جماعات فَإِنَّهُ تصدّر للإقراء بِمصْر وَعظم شَأْنه وَبعد صيته وانتهت إِلَيْهِ رئاسة الإقراء وَقُصِدَ من الْبِلَاد وَألف القصيدة الْمُبَارَكَة الْمَشْهُورَة الْمُسَمَّاة بحرز الْأَمَانِي"[2].

وممن تتلمذ عليه, واستفاد من علمه:

أ- محمد بن عمر بن حسين زين الدين أبو عبد الله الكردي, قرأ القراءات والقصيد عنه, (ت628هـ)[3].

ب- محمد بن عمر بن يوسف الإمام أبو عبد الله القرطبي الأنصاري المالكي, ويُعرف بابن مغايظ, أخذ عنه القراءات(ت631هـ)[4].

جـ- علي بن أحمد بن عبد الله بن خيرة أبو الحسن البلنسي, أخذ القراءات بمصر عن الشاطبي, (ت634هـ)[5].
د- علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد علم الدين أبو الحسن الهمداني السخاوي, أخذ القراءات بالديار المصرية عنه, وبه انتفع, وهو أول من شرح الشاطبية, (ت643هـ)[6].

هـ- أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة بن المسلم اللخمي ابن الجميزي, روى عنه الحديث,(ت 649هـ)[7].

و- عبد الله بن محمد بن عبد الوارث معين الدين الأنصاري أبو الفضل المعروف بابن فأر اللبن, روى عنه القصيد,(ت664هـ)[8].

---

1)- ينظر: سير أعلام النبلاء, شمس الدين الذهبي, تحقيق مجموعة من المحققين, تقديم بشار عواد, 364/21, 365, و غاية النهاية في طبقات القراء, شمس الدين ابن الجزري, 20/2
2)- طبقات الشافعية الكبرى, تاج الدين ابن السبكي, تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو, هجر للطباعة والنشر, ط, 141هـ, 7/ 271
3)- ينظر: المصدر السابق,216/2
4)- ينظر: طبقات المفسرين, السيوطي, تحقيق على محمد عمر, مكتبة وهبة القاهرة, ط1, 1396هـ, 116, 117
5)- ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء, شمس الدين ابن الجزري, 520/1
6)- ينظر: المرجع نفسه, 571/1
7)- ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام, شمس الدين الذهبي, تحقيق عمر عبد السلام التذمري, دار الكتاب العربي بيروت, ط2, 1993م, 41/ 285, وسير أعلام النبلاء, شمس الدين الذهبي, تحقيق مجموعة من المحققين, تقديم بشار عواد, 254/23
8)- ينظر: الوافي بالوفيات, صلاح الدين الصفدي, تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث بيروت, 2000م, 17/ 284

5- آثاره العلمية:

كان الإمام الشاطبيّ أحد الأعلام المشهورين, أتقن القراءات, وحفظ الحديث, وكان بصيرًا بالعربية, قال عنه ابن خلكان(ت682هـ):" وكان عالمًا بكتاب الله تعالى قراءةً وتفسيرًا، وبحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مبرزًا فيه، وكان إذا قُرِئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تصحح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع المحتاج إليها وكان أوحدًا في علم النّحو واللغة، عارفًا بعلم الرؤيا، حسن المقاصد، مخلصًا فيما يقول ويفعل"[1].

كما برع في نظم الشعر, وقام بتأليف كتب تحوي منظومات عدّة, خضعت لبراعة نظمها فحول الشعراء, وأئمة القراء, ومن أهم المنظومات التي نظمها:

أ- نظم عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد, في بيان رسم المصاحف العثمانية, اختصر فيها كتاب (المقنع) للإمام الداني, والتي قال في مطلعها[2]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مَوْصُلًا كَمَا أَمَرَا مُبَارَكًا طَيِّبًا يَسْتَنْزِلُ الدِّرَرَا

ذُو الْفَضْلِ وَالْمَنِّ وَالإِحْسَانِ خَالِقُنَا رَبُّ الْعِبَادِ هُوَ اللَّهُ الَّذِي قَهَرَا

حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ فَرْدٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَا أَرَادَ جَرَى

ب- نظم ناظمة الزُهر في علم الفواصل, اختصر فيها كتاب في عد آي القرآن للإمام الداني, والتي قال في مطلعها[3]:

بَدَأْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ نَاظِمَةَ الزُّهْرِ لِتَجْنِي بِعَونِ اللَّهِ عَيْنًا مِنَ الزَّهْرِ

وَعُذْتُ بِرَبِّي مَن شُرُورِ قَضَائِهِ وَلُذْتُ بِهِ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مَنْ أَمْرِي

بِحَيِّ مُرِيدٍ عَالِمٍ مُتَكَلِّمٍ سَمِيعٍ بَصِيرٍ دَائِمٍ قَادِرٍ وِتْرِ

---

1)- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, ابن خلكان, تحقيق إحسان عباس, 71/4

2)- ينظر: منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف, أبو القاسم بن فِيرُّه الشاطبيّ, تحقيق أيمن رشدي سويد, دار نور المكتبات جدة, ط1, 2001م, 1

3)- ينظر: متن ناظمة الزهر, الإمام الشاطبي في عد الآي, تحقيق محمد قمحاوي, قطاع المعاهد الأزهرية, 2008م, 3

جـ- نظم القراءات السبع (حرز الأماني ووجه التهاني), وهذا النظم الذي يمثل محور هذه الدراسة.

6- وفاته :

توفى الإمام أبو القاسم الشاطبيّ ـ رحمه الله تعالى ـ يوم الثامن والعشرين من جمادي الآخرة, سنة خمسمائة وتسعين هجرية (590هـ), بالقاهرة[1].

ثانيًا: وصف الشاطبيّة (حرز الأماني ووجه التهاني)

قصيدة لامية عدتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتًا, نظمها اختصارًا لكتاب (التيسير في القراءات السبع) للإمام الداني, سماها (حرز الأماني ووجه التهاني), وهي تُعدُّ من أوائل القصائد التي نُظِمَتْ في علم قراءات القرآن الكريم, حيث قال في مطلعها [2]:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ ٱللهِ فِي النَّظْمِ أوَّلَا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلَا

وَثَنَّيْتُ صَلَّى اللهُ رَبِّي عَلَى الرِّضَا مُحَمَّدٍ الْمُهْدى إلَى النَّاسِ مُرْسَلَا

وَعِتْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمَّ مَنْ تَلَاهُمْ عَلَى ٱلْإِحْسَانِ بِالخَيْرِ وُبِّلَا

وَثَلَّثْتُ أنَّ ٱلْحَمْدَ لِلهِ دائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أجْذَمُ الْعَلَا

أبدع الناظم في نظمها, من حيث عذوبة الألفاظ, ورصانة الأسلوب, وروعة المعاني, واستعمل فيها الرمز عوضًا عن أسماء القُراء أو الرواة, فقد يدل الحرف على قارئ أو أكثر, وحوت رموزًا ومصطلحات لا يعرفها إلا من أتقن منهج الناظم, قال ابن فرحون برهان الدين اليعمريّ (ت799هـ):" ولقد أبدع فيها أكمل الإبداع وهي عمدة قراء أهل هذا الزمان في نقلهم فقلّ من يشتغل بالقراءات إلا ويقدّم حفظها ومعرفتها. وهي مشتملة على رموز عجيبة وإشارات خفية لطيفة, وما أظنه سُبِقَ إلى أسلوبها"[3].

---

1)- ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء, شمس الدين ابن الجزري,23/2, و ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار, شمس الدين الذهبي, 313

2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فيرة, ضبطه وصححه محمد الزعبي, دار الغوثاني للدراسات القرآنية, ط5, 2010م, 1

3)- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب, إبراهيم بن على ابن فرحون برهان الدين اليعمري, تحقيق محمد الأحمدي, دار التراث للطبع والنشر القاهرة, 149/2

– رموزها ومدلولاتها:

1– رموز القُراء منفردين:

قال الناظم: **جَعَلْتُ أبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ دَلِيلًا عَلَى المَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا** [1]

أبا جاد هي: حروف أبجد هوز المعروفة, فقد جعلها علامة على كل قارئ من الأئمة السبعة ورواتهم بكلمة من ثلاثة أحرف, فجعل الحرف الأول منها للقارئ، والحرف الثاني لراويه الأول، والثالث لراويه الثاني وهذه الحروف هي : أَبَج, دَهَز, حُطِّي, كَلَم, نَصَع, فَضَق, رَسَت.

رمز إلى نافع وراوييه بكلمة (**أَبَجْ**), حرف (**أَ**) لنافع, و(ب) لقالون, و(**جْ**) لورش.

وإلى ابن كثير وراوييه, بكلمة (**دَهَزْ**), حرف (**دَ**) لابن كثير, و(هَ) للبَزّي, و(**زْ**) لقنبل.

وإلى أبي عمرو وراوييه بكلمة (**حُطِّي**), حرف (**حُ**) لأبي عمرو, و(**طِّ**) للدوري, و(**ي**) للسوسيّ.

وكلمة (**كَلَم**), إلى ابن عامر وراوييه, حرف (**كَ**) لابن عامر, و(**لَ**) لهشام, و(**م**) لابن ذكوان.

أمَّا عاصم وراوييه فقد رمز لهم بكلمة (**نَصَع**),حرف (**نَ**) لعاصم, و(**صَ**) لأبي بكر, و(**ع**) لحفص الأسَدي, وإلى حمزة وراوييه بكلمة (**فَضَق**), حرف (**فَ**) لحمزة, و(**ضَ**) لخلف, و(**ق**) لخلاد.

كما رمز إلى الكسائي وراوييه بكلمة (**رَسَتْ**), حرف (**رَ**) للكسائي, و(**سَ**) لأبي الحارث, و(**تْ**) لحفص الدوري[2].

2– رموز القُراء مجتمعين:

رمز الناظم إلى القُراء حال اجتماع بعضهم ببعض, أو حال اجتماع بعضهم براويه, بأربعة عشر رمزًا, وهي على قسمين:

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فيرة, ضبطه وصححه محمد الزعبي, 4

2)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, مكتبة السوادي جدة, ط5, 1999م,397, ومتن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فيرة, ضبطه وصححه محمد الزعبي, 95.

القسم الأوّل: رموز حرفيه :

جعل ما تبقى من حروف أبي جاد (تخذ ظغش), رمزًا لجماعة من القُراء, فرمز إلى الكوفيين بحرف(**ث**), ورمز إلى جميع القُراء ما عدا نافعًا بحرف (**خ**), وحرف (**ذ**) رمز به إلى عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر, وحرف (**ظ**) إلى عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير, وحرف (**غ**) إلى عاصم وحمزة والكسائي وأبي عمرو, وحرف (**ش**) إلى الكسائي وحمزة.

القسم الأخر: رموز كلمية :

وهي التي يكون فيها الرمز كلمة, يرمز بها لأكثر من قارئ, فقد رمز بكلمة (**صُحْبَة**) إلى حمزة والكسائي وشعبة, وبكلمة (**صِحَاب**) إلى حمزة والكسائي وحفص الأسَدي, وبكلمة (**عَمَّ**) إلى نافع وابن عامر , وبكلمة (**سَمَا**) إلى نافع وابن كثير وأبي عمرو, وبكلمة (**حَقّ**) إلى ابن كثير وأبي عمرو, وبكلمة (**نَفَر**) إلى ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر, وبكلمة (**حِرْمِي**) إلى نافع وابن كثير, وبكلمة (**حِصْن**) إلى الكوفيين ونافع[1].

– شروحها :

حظيتْ هذه القصيد بعناية واهتمام العلماء, وتلقوها بالقبول الحسن, فكثُرتْ شُروحها وتعددتْ, ومن أشهر الشروح التي قامت عليها[2]:

1- فتح الوصيد في شرح القصيد, علم الدين أبي الحسن السخاوي المتوفى سنة (643هـ).

2- الدرة الفريدة في شرح القصيدة " للشيخ حمد بن أبي العز بن الرشيد الهمداني المتوفى سنة (643هـ).

3- كنز المعاني في شرح حرز الأماني, الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بشعلة المتوفى سنة (656هـ).

---

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فيرة, ضبطه وصححه محمد الزعبي, 95, والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 398

2)- ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة, علق حواشيه محمد شرف الدين, وزارة المعارف التركية, 1941م,118 وما بعدها, والدليل إلى المتون العلمية, عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم, دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض, ط1, 2000م, 1/ 646, وفهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية, صلاح محمد الخيمي, مجمع اللغة العربية دمشق, 1983م, 447/1

4- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع, عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المتوفى سنة (665هـ).

5- كنز المعاني بشرح الشاطبية, للشيخ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربعي الخليلي المعروف بالجعبري المتوفي سنة (732هـ).

6- العقد النّضيد في شرح القصيد, شرح قصيدة الشاطبية في القراءات السبع, شهاب الدين أحمد بن يوسف, المعروف بالسمين الحلبي, المتوفى سنة (756هـ).

7- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، الإمام أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد القاصح العذري البغدادي, المتوفى سنة (801هـ).

8- حل الشاطبية, للشيخ عبد الرحمن بن أبي بكر العيني المقري, المتوفى سنة (893هـ).

9- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، تأليف الشيخ علي بن محمد الضباع ,المتوفى سنة (1380هـ).

10- الوافي في شرح الشاطبية "، تأليف الشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي, المتوفى سنة (1403هـ).

11- تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, تأليف الشيخين سيد لاشين أبو الفرج، وخالد بن محمد الحافظ

12- النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, للشيخ محمد بن عبد الدائم خميس

الباب الأوّل

التركّيب النّحويّ والتقعيد والعدول

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأوّل:- التركّيب النّحويّ

الفصل الثاني:- التقعيد والعدول

الفصل الأوّل

التركّيب النّحويّ

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأوّل: – مفهوم التركّيب, وبنيته, وأهميته, وأنواعه

المبحث الثانيّ :– الجُملة مفهومها, وأقسامها, وأركانها

المبحث الأوّل

مفهوم التركّيب وبنيته وأهميته وأنواعه

ويشتمل على :

أولًا:- مفهومه

ثانيًا:- بنيته وأهميته

ثالثًا:- أنواعه

تعددتْ التراكّيب في اللغة العربية, بحيث استفادتْ منها لتكثير المباني والمعاني؛ لأنها تدخل في بنية أقسام الكلم (الاسم , والفعل, والحرف), ولعلّ التركّيب في الحروف أقدمها, نحو:(لن) فهي مُركّبة من (لا أن),حذفت الهمزة للتخفيف, والألف لالتقاء ساكنين, قال ابن جنيّ (ت392هـ) نقلًا عن الخليل : " لن في قول الخليل, وذلك أن أصلها عنده (لا أن), فحذفت الهمزة عنده تخفيفًا لكثرته في الكلام, ثم حذفت الألف لسكونه, وسكون النون بعدها"[1].

والتركّيب يُعدُّ المستوى الأساس الذي يقوم عليه التحليل اللغوي, ومن هذا المنطلق اهتم به النحاة قديمًا وحديثًا اهتمامًا كبيرًا, فقد درسوه دراسةً تشمل جميع جوانبه, وحللوا مُكوناته تحليلًا يتصف بالدقة, وأبرزوا الوظيفة النّحويّة لمفرداته على أساسٍ نحويّ داخل نسيج العلاقات القائمة بينها؛ لأن الأصل في التركّيب هو انضمام الحروف في الكلمات, والكلمات بعضها ببعض, وهو الطريقة التي تُنظَّمُ من خلالها المفردات وتُرتَّبُ, لتبيّن العلاقات الدلالية داخل الجُملة, وأنشأوا في ذلك نظريات, ولعلّ أهمها (نظرية النظم للجرجاني), وذلك لتحديد أنماط العلاقات التي تربط الكلمات داخل بنية التركّيب, وبيان العلاقة بين البنية التركيبية والنظام النّحويّ, فالبنية عبارة على شكل اللغة وتراكيبها, والنظام النحويّ يحلل علاقة أجزاء التركّيب بعضها ببعض؛ لأن البنية التركيبية لا بُدَّ أن تكون خاضعة لمعيار اللغة وقواعدها [2].

وإضافة لذلك حاول الدارسون القدامى والمحدثون ضبط معانيه, بحيث انصب اهتمامهم وجهدهم على إيجاد تعاريف تحدد مفهومه, وقسّموه وفقًا للعلاقة القائمة بين عناصره إلى عدة أنواع, إلا أنهم لم يتفقوا على ذلك, فمنهم من توسع في تقسّيمه[3], ومنهم من رأى أنه على نوعين: تركّيب إفراد, كالتركّيب المزجي, نحو:(بعلبك) والإضافي, نحو: (غُلامُ زيدٍ), والعدديّ, نحو:(أربعة عشر), والعطفيّ, نحو:(رأيتُ زيدًا ومحمدًا) وتركيب إسناد (الجُمل), نحو : (قام زيدٌ)[4].

كما حددوا بنيته, وحصروها في كلمتين أسندتْ إحداهما إلى الأخرى, أي أن أقل ما تتركّب منه بنية التركّيب كلمتان, أسندت إحداهما إلى الأخرى[5].

1)- الخصائص, ابن جنيّ , تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, ط2, 2002م 2/ 373
2)- ينظر: دلائل الإعجاز , عبد القاهر الجرجاني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 2001م, 45, 46
3) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم, محمد على التهانوي, تحقيق علي دجروج, مكتبة لبنان ناشرون, ط1, 1996م, 424
4)- ينظر: شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 2001م,72/1
5)- ينظر: المفصل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, دار عمار للنشر والتوزيع ,ط1, 2004م 32

أولاً : – مفهوم التركيب

1– التركيب لغةً :

جاء في كتاب العين:" وَالْمُرَكَّبُ : الْمُثَبَّت فِي الْشَّيءِ, كَتَرْكِيبِ الْفُصُوصِ, رَجلٌ كَرِيمُ المُرَكَّب, أي كَرِيمُ أصْلِ مَنْصبه فِي قَوْمِهِ"(1).

وجاء في الصحاح:" وَتَقُولُ فِي تركيبِ الْفَصِّ فِي الْخَاتَمِ وَالْنَّصْلِ فِي الْسَهَمِ, رَكَّبْتُهُ فَتَرَكَّبَ, فَهو مُرَكَّبٌ وَالْمُرَكَّبُ أيْضَاً :الأصْلُ وَالْمَنْبِتُ؛ يُقالُ : فُلانٌ كَرِيمُ الْمُرَكَّبِ, أي كَرِيمُ أصْلُ مَنْصِبِه فِي قَومِهِ"(2).

كما ورد في المحكم والمحيط الأعظم: " وَرَكَّبَ الْشَّيءَ : وَضَعَ بَعْضَه عَلى بَعْضٍ, وَقَدْ تَرَكَّبَ وَتَرَاكَبَ, والْرَكِيب الْمُرَكَّب فِي الْشَّيءِ, كالفَصِّ يُرَكَّبُ فِي كَفّهِ الْخاتَمُ" (3).

وفي لسان العرب:" وَرَكَّبَ الْشَّيءَ : وَضَعَ بَعْضَه عَلى بَعْضٍ, وَقَدْ تَرَكّبَ وَتَراكَبَ ... وَتَقُولُ فِي تَرْكِيبِ الْفَصِّ فِي الْخَاتَمِ وَالْنَّصْلِ فِي الْسَّهْمِ, رَكَّبْتُهُ فَتَرَكَبَ, فَهْوَ مُرَكَّبٌ وَرَكِيبٌ, وَالْمُرَكَّبُ أيْضاً : الأصْلُ وَالْمَنْبِتُ؛ تَقُولُ : فُلانٌ كَرِيمُ الْمرَكّبِ, أي كَرِيمُ أصْلِ مَنْصِبِه فِي قَومِهِ"(4).

وأمَّا في القاموس المحيط فقد ورد: " وَرَكَّبَه تَرْكِيبًا: وَضَعَ بَعْضَه عَلى بَعْضٍ, فَتَرَكَّبَ وَتَرَاكَبَ, وَالْتَّرْكِيبُ الْمُرَكَّبُ فِي الْشَّيءِ كالْفَصِّ " (5).

وردتْ لفظة التركّيب في المعاجم اللغوية, تحت مادة (ركّب), وتبيّن أنها تعني : العلو والاعتلاء, أو الجمع وضمّ شيء إلى شيء, ووضع شيء على شيء, بحيث يصيران شيئًا واحدًا, والجمع والضمّ لا يكون إلا بين ما كان مؤلفًا من وحدتين فأكثر, وزاد المعجم الوسيط المعنى إيضاحًا, فقد ورد فيه : " وَرَكَّبَ الْشَّيءَ : وَضَعَ بَعْضَه عَلى بَعْضٍ, وَضَمَّهُ إلى غَيرِهِ, فَصارَ شَيئًا وَاحِدًا فِي الْمَنْظَرِ, يُقالُ: رَكَّبَ الْفَصَّ فِي الخَاتَمِ ... وَرَكَّبَ الْكَلِمَةَ أو الْجُمَلَة" (6).

---

1)- كتاب العين , الخليل بن أحمد, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, ط1. 2002م, مادة (ركب), 144/2.
2)- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, إسماعيل الجوهري, تحقيق أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين, ط1. 1956م, مادة (ركب),139/1
3)- المحكم والمحيط الأعظم , ابن سيده , تحقيق عبد الحميد هنداوي , دار الكتب العلمية , ط1 . 2000م, مادة (ركب) 15/7 .
4)- لسان العرب , ابن منظور ,دار صادر بيروت , ط3, 1414هـ, مادة (ركب) 432/1, 433 .
5)- القاموس المحيط , مجد الدين الفيروز آبادي, راجعه أنس الشامي وزكريا جابر, دار الحديث القاهرة,2008م, مادة (ركب), 644 .
6)- المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات, مكتبة الشروق الدولية, ط4, 2004م, مادة (ركب),368 .

كما وردتْ في القرآن الكريم, وأختلف معناها وفق اختلاف السياق القرآني الذي وردتْ فيه, قال تعالى : ﴿ ٱ□□□□□﴾[1], أي شكّلك وجمّعك, فالتركّيب في الآية بمعنى الجمع والتشكيل.

ووردتْ بمعنى جمع الشيء, ووضع بعضه فوق بعض بدقة متناهية, قال تعالى :﴿ ٱين□□□﴾[2].

2 – التركّيب اصطلاحًا:

من المعنى اللغوي لمصطلح التركّيب, نستنتج أنه يقوم على الجمع والضمّ, أي: يقوم على جمع وضمّ الكلمات بعضها إلى بعض, لتكوّن كلامًا مُفيدًا, فهو أساس علم النّحو, وبه تُعرفُ أحوال الإعراب والبناء وغيرها, لذلك اهتم النحاة قديمًا وحديثًا بدراسته, ورصدوا التغيرات التي تحدث فيه, ووصفوها بدقة, وهذا ما نجده عند سيبويه (ت180هـ) الذي قال : " وسألتُ الخليل عن (كأن), فزعم أنها (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه, ولكّنها صارتْ مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة"[3].

من قول سيبويه يتضح أن (كأن), حرف مُركّب من (كاف التشبيه, وإنَّ), نحو : (إنَّ العالم كالسراجِ), تقدمتْ الكاف إلى أوّل الجُملة, فصارتْ : (كأن العالمَ سراجٌ), وهذا ما يُعْرَفُ بتركّيب الأدوات.

وأشار إليه أبو علي الفارسي (ت377هـ), حين قال : " هذا باب ما ائتلفتْ من هذه الألفاظ الثلاثة, كان كلامًا مُستقلًا, وهو الذي يسميه أهل العربية الجُمل" [4].

نُلاحظ في نص الفارسي, أنه عرّف التركّيب تحت باب ائتلاف الكلمات, أي ضمّ كلمة إلى أخرى.

وأمَّا الزمخشري (ت538هـ), فعرّفه بقوله:" الكلام هو: المركّب من كلمتين, أسندت إحداهما إلى الأخرى"[5].

ومن النحاة المحدثين رمضان عبد التواب, الذي يرى أن التركّيب هو: "ذلك المستوى من النّحو, الذي تحلل عنده التراكيب, إلى ما فيها من مُسند ومُسند إليه, ومكملات"[6].

ومصطفى الغلاييني الذي عرّفه, بقوله:" المركّب قول مؤلف من كلمتين, أو أكثر لفائدة, سواء أكانت الفائدة

1)- الانفطار من الآية, 8
2)- الأنعام من الآية, 99
3)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي القاهرة, ط 3, 1988م, 151/3
4)- المسائل العسكريات في النحو العربي, أبو علي الفارسي, تحقيق علي جابر المنصوري, مطبعة جامعة بغداد, ط 2, 1982م, 83
5)- المفصل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, 32
6)- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي, رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي القاهرة, ط 2, 1985م, 195

تامة, مثل : (النجاة صدق), أم ناقصة, مثل: (نور الشمس, الإنسانية الفاضلة, إن تتقن عملك)" [1].

كما عرّفه محمود السّعران, حين قال:" والنظم يعنى أول كل شيء, بترتيب الكلمات في جُمل, أي أنه يدرس الطرق التي تتألف بها الجُمل من الكلمات" [2].

ويرى تمام حسان أن القصد من التركيب بناء الجُملة, حيث قال : " المقصود بالنمط التركيبي بناء الجُملة, لقد سمينا صورة الكلمة (بنية), وكان يمكن أن تُسمى بنية أو بناء, ولكننا آثرنا أن نبتعد عن مادة الباء, والنون, والياء, دفعًا للبس, ومن هنا جاء مصطلح النمط التركيبيّ ليدل على بناء الجُملة, من ركنيها"[3].

من المفاهيم والتعريفات المنقولة عن النحاة القدامى والمحدثين, فيما يتعلق بالتركّيب, تبيّن أنه مُدرج في باب الجُمل وهو لا يخلو من الفائدة, التي يُحسن السكوت عليها, وهذا ما يؤكد ارتباط النّحو بالدلالة.

وفي مقابل ذلك نجد أن التركّيب, لا يُطلق على التركيب الإسنادي (الجُملة) فحسب؛ بل على مُكوناته أيضاً, فإذا تتبعنا جهود العلماء, ودراساتهم, وبحوثهم في هذا المجال, نجد أنهم قد اهتدوا إلى هذا التقسّيم, وأشاروا إليه في مصنفاتهم, فقد ورد عن ابن الحاجب (ت464هـ), قوله:" توهّم بعض الأصحاب أن المركّب, لا يُطلق إلا على الجُملة بكمالها, وليس بمستقيم؛ لأن القائل إذا قال : زيدٌ قائمٌ, صحّ أن يُقال: ركّب زيدًا مع (قائم), فـ (زيدًا) مفعول بـ (ركّبت), وكل مفعول لفعل يصحّ إطلاق صيغة مفعول عليه, فيجب صحة إطلاق مركّب عليه, فيصحّ أن يُطلق على زيدٍ مركّب, كما صحّ لإطلاق مضروب على زيدٍ, وإذا قيل: ضربتُ زيدًا, فقد ثبت صحة إطلاق لفظ المركّب على كل واحد مفرد من أجزاء الجُملة" [4].

يتبيّن من قول ابن الحاجب, أن الجُملة في العربية, على الرغم من أنها مُركّبة تركيبًا إسناديًا, فهي تحتوي على عدد من المركّبات, نحو : (جاء الفتى), فلفظة الفتى مثلًا, تمثل تركّيبًا مؤلفًا من أداة التعريف (ال), والاسم, وكذلك جعلوا الفعل مع مفعوله مُركّبًا, والصفة مع موصوفها مُركّبًا, وحرف الجرّ مع مجروره مُركبًا, والمضاف مع المضاف إليه مُركّبًا.

واستخلاصًا ممّا سبق نجد أن المعنى الاصطلاحي للتركّيب, مُستمد من المفهوم اللغوي, والعلاقة بين المعنيين واضحة وجليّة, أمّا المعنى العام للتركّيب في العربية, فهو: ذلك الترابط والتلازم بين الكلمات الذي يتضمّن

1)- جامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني, منشورات المكتبة العصرية بيروت, 13/1
2)- علم اللغة مقدمة القارئ العربي, محمود السّعران, دار النهضة للطباعة والنشر بيروت لبنان, 226
3)- البيان في روائع القرآن, تمام حسان, عالم الكتب ,ط1, 1993م, 56
4)- أمالي ابن الحاجب, ا بن الحاجب, تحقيق فخر الدين قدارة, دار الجبل بيروت, ودار عمار عمان, 552, 553

ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض, للوصول إلى المعنى المراد, مع مراعاة معاني النّحو, أو هو: عملية انضمام كلمة إلى أخرى على أسس معنوية تربط بينها, وقد يكون هذا الانضمام مُفردًا, نحو : (عبد الله), أو كلامي وهو المركّب المفيد.

ثانياً: – بنيته وأهميته

1 – بنيته :

التركّيب النّحويّ لا يمكن أن يتركب من فعلين, ولا اسم وحرف, ولا كلمة واحدة؛ لأن الفائدة لا تحصل إلا بالإسناد[1].

قال سيبويه (ت180هـ) : " هذا باب المسند والمسند إليه, وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر, ولا يجد المتكلم منه بُدًّا, فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه, وهو قولك : عبدُ اللهِ أخوك, وهذا أخوك, ومثل ذلك : يذهب عبدُ اللهِ, فلا بُدَّ للفعلِ من الاسم, كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌ من الآخر في الابتداء" [2].
يُلاحظُ في قول سيبويه, أنه حدد أساس بنية التركّيب النّحويّ, فهو يرى أنها تتكوّن من اسمين, نحو: (عبدُ اللهِ أخوك, وهذا أخوك), وفعل واسم, نحو : (يذهبُ عبدُ اللهِ).

أمَّا عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ), فقد حددها في قوله: " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض, وجعل بعضها بسبب بعض, والكلم ثلاث: اسم, وفعل, وحرف, وللتعليق بينها طرق معلومة, وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم, وتعلق اسم بفعل, وتعلق حرف بهما" [3].
من النص السابق نجد أن الجرجاني, قد حصر التركّيب النّحويّ في ثلاثة أقسام : ضمّ اسم إلى اسم, نحو: (زيدٌ أخوك), وضمّ فعل إلى اسم, نحو: (ضُرِبَ زيدٌ), وضمّ الحرف إلى الاسم والفعل, نحو: (مررتُ بزيدٍ).

وحددها الكيشيّ (ت695هـ), بقوله : " والمفيد من أقسام الكلمة اثنان, الاسم مع الاسم, والاسم والفعل, كما علمت, وقولنا : زيدٌ في الدارِ, لا يخلو عن أحدهما؛ فإن التقدير: زيدٌ مُستقر, أو زيدٌ استقر, وكذلك: يا زيدُ؛ فإن أصله : يا ادعو زيدًا, والحرف لا يؤثر في اتصال الجُملة؛ بل يزيد عليها معنى آخر, كزيادة هل الاستفهام على (زيدٌ قائمٌ), في (هل زيدٌ قائمٌ؟)" [4].

---

1)- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي, تحقيق عبد العال سالم مكرم, مؤسسة الرسالة بيروت 1992م, 33/1
2)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 23/1
3)- دلائل الأعجاز, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 7, 8
4)- الإرشاد إلى علم الإعراب, محمد الكيشي شمس الدين, تحقيق يحيى مراد, دار الحديث القاهرة,2004م , 15

هكذا يتبيّن من أقوال النحاة, أن أقل ما يتركّب منه الكلام كلمتان, ولا يكون من كلمة واحدة, من غير أن يُضمر معها كلمة أخرى, نحو قول ابن مالك (ت672هـ) :

كَلاَمُنا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمْ [1]

في قوله : (استقم), تركّيب تكوّن من كلمتين, فعل الأمر(استقم), والفاعل المستتر, والتقدير: (استقم أنت).

وبناءً على ما تقدّم يتضح أن التركّيب, هو: مجموع المعاني القائمة بين الكلمات في بنيته, وأقل ما يتألف منه كلمتين, ضُمتْ إحداهما إلى الأخرى.

2 – أهميته :

يمكننا أن نُلخص أهمية التركّيب في الآتي :

أ – تنظيم مفردات اللغة وربط كلماتها, بحيث تخرج إلى حيّز الجُمل, ودراسة علاقاتها وحركة عناصرها, واتساقها وتلاؤمها في نطاق المعنى المراد؛ لأن المعاني وتناسق الدلالة لا تتألف إلا به, حيث تؤلف وحدة دلالية متكاملة تحصل بها الفائدة, وهذا ما نجده في قول عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ) : " واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك, علمتَ علمًا لا يعترضه الشكّ, أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب, حتى يُعلَّق بعضُها ببعض, ويُبنى بعضها على بعض, وتجعل هذه بسبب تلك, هذا ما لا يجهله عاقل, ولا يخفى على أحد من الناس" [2].

ب – التركّيب النّحويّ يُعدُ مجال دراسة علم النّحو؛ لأن علم النّحو يبحث فيما يتصل به, ويحدد مفهومه, ويحلله ويكشف عن أنماطه ويقننها في شكل قواعد, تهدي إلى فهم وتفسير ما أثر منه[3].

جـ – التعبير عن المعاني, والمعنى لا يُؤدَّى إلا به, من خلال الموقع الذي تشغله الكلمة في التركّيب, وما يلزمها من ارتباط مع بقية الكلمات, فالموقع التركّيبي هو الذي يعطي للكلمة معناها المباشر, ودلالتها تتوقف على استعمالها في التركّيب, وقد أكد عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ذلك بقوله:" اللفظُ تبعٌ للمعنى في النظم, وأنَّ الكلم تترتّبُ في النطق بسبب ترتب معانيها في النفسِ, وأنها لو خلتْ من معانيها, حتى تتجرد أصواتًا وأصداء

1)- متن الألفية, ابن مالك , المكتبة الشعبية بيروت لبنان , 2
2) - دلائل الأعجاز, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 45
3) - ينظر: مقومات الجملة العربية, علي أبو المكارم, دار غريب للنشر والطباعة القاهرة , 2007م, 18

حروف, لما وقع في ضمير, ولا هجس في خاطر, أن يجب فيها ترتيب ونظم, وأن يجعل لها أمكنة ومنازل, وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[1].

د – فهم المعنى وإيضاحه, وهذا لا يتأتى إلا بالتركّيب الصحيح؛ لأن التركّيب الصحيح شرطٌ لفهم المعنى.
قال عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ):" إذا كان النظم سويًا والتأليف مُستقيمًا, كان وصول المعنى إلى قلبك, تلو وصول اللفظ إلى سمعك, وإذا كان على خلاف ما ينبغي, وصل اللفظ إلى السمع, وبقيت في المعنى تطلبه, وتتعب فيه, وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد, الذي قالوا: أنه يستهلك المعنى"[2].
وهذا يُبيّن أن تأليف الكلام, ونظمه على قواعد النّحو, ليس أساسًا في صحة التركّيب؛ بل الأساس هو اتساق التركّيب في المعنى مع قواعد النّحو.

هـ – التركّيب سببٌ للإعراب وموجبٌ له, وهذا يتضحُ من قول ابن يعيش (ت643هـ):" الإعراب أنما يُؤتى به للفرق بين المعاني, فإذا كان وحده كان الصوت تصوّت به, فإن ركّبته مع غيره تركّيبًا تحصل به الفائدة, نحو قولك : زيدٌ مُنطلقٌ, وقام بكرٌ, فحينئذٍ يستحق الإعراب لإخبارك عنه" [3].
ويتضحُ من قول ابن يعيش, أن التركّيب يقوم على إقامة العلاقات النّحويّة بين المفردات, والإعراب كان بسبب تلك العلاقات الناشئة بينها في التركّيب, ولولا التركّيب لبقيت مفردة لا رابط بينها, فالفائدة لا تقع إلافي الكلام المركّب تركّيبًا يُراعى فيه أصول النّحو؛ لأن الكلام وضع للفائدة, والفائدة لا تقع من الكلمة الواحدة, وإنما تقع من التركّيب والجُمل.

ثالثاً: – أنواعه

التركّيب أنواع, ولكل نوعٍ منه دلالة وأحكام خاصة به, والمركّبات النّحويّة نوعان : تركّيب إفراد, وتركّيب إسناد [4].

1 – تركّيب الإفراد :

وهو ما تركّب من اسمين, أو فعل واسم, نحو: (حضر موت), إلا أن الإسناد لا يتوفر في هذا التركّيب, إلا إذا أُخبر عنه, نحو : (حضر موت مدينة جميلة) .

---

1)- دلائل الأعجاز, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 46
2)- المرجع السابق, 178
3)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 1/ 149
4) - ينظر: المرجع السابق,1/ 72

قال ابن يعيش (ت 643هـ) : " فتركّيب الإفراد أن تأتي بكلمتين, فتركبهما, وتجعلهما كلمة واحدة, بإزاء حقيقة واحدة, بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين, وهو من قبيل النقل, ويكون في الأعلام, نحو : (معد يكرب), و(حضر موت) و(قاليقلا), ولا تفيد هذه الكلم بعد التركّيب حتى يُخبر عنها بكلمة أخرى, نحو: (معد يكرب مُقبل), (وحضر موت طيبة)" [1].

يتبيّن مما سبق أن هذا النوع من التركّيب, يحتاج إلى متمم يتركّب معه, وإن كان مُركّبًا من كلمتين, وهو على عدة أنواع أهمها :

أ – المركّب المزجيّ:

وهو :"كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها"[2], أي هو كل ما رُكِّبَ من كلمتين امتزجتا, حتى صارتا كالكلمة الواحدة, فنزلت الكلمة الثانية منزلة تاء التأنيث, من الكلمة الأولى, نحو:(بعلبك, وسيبويه وحضرموت), ولهذا التركّيب أحكام أهمها[3]:

أ– إذا كان هذا التركّيب علمًا, فحكم الجزء الأول منه, أن يُفتح أخره, والجزء الثاني يُعرب إعراب الممنوع من الصرف, فيكون إعرابه حسب موقعه في الجُملة, يُرفع بالضمة, ويُنصب ويُجر بالفتحة, ولا ينوّن.

ب – وأمَّا إذا كان أخر الجزء الأول منه ياء فيسكن, نحو: معد يكرب, وإذا كان الجزء الثاني منه (ويه), فيبنى على الكسر, نحو: (سيبويه, وعمرويه).

جـ – كما أن هذا التركّيب لا يُثنى ولا يُجمع, وإن أُريد الدلالة على اثنين, أو أكثر, مما سمي بهما, أُضيف إليهما (ذوا رفعاً, أو ذوي نصباً وجراً), فنقول : (ذوا حضرموت), وفي جمع بعلبك, نقول: (ذوات بعلبك).

ب – المركّب الإضافي:

وهو ما ركّب من اسمين أولهما نكرة, والثاني معرفة أو نكرة, ويمكن أن يحل بينهما حرف الجرّ, نحو: (خاتم

---

1)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب,72/1

2)- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, ابن هشام , تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, 132/1

3)- ينظر: المرجع السابق 123/1, وجامع الدروس العربية , مصطفى الغلاييني, 13/2 , 69

ذهب), والتقدير:(خاتم من ذهب) [1], أي: هو كل اسمين تجاورا وركّبا معًا, بحيث ينزل الثاني من الأوّل منزلة التنوين, أو النون.

أنواعه :

قال ابن السرّاج (ت316هـ) :" اعلم أن المضاف إليه على ضربين : فضرب (منه) يكون الاسمان فيه كحروف زيدٍ وعمرو, يُراد بهما التسمية فقط, كرجل اسمه عبد الله, أو عبد الملك, فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف إليه؛ لأنه كبعض حروف الاسم, وضرب ثانٍ من الإضافة , وهي التي يُراد بها المُلك, نحو : دار عبد الله, وغلام زيدٍ, فهذان منفصلان, جمع بينهما الملك, ومتى زال الملك زالت الإضافة, فهذا الضرب الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه"[2].

نستنتج من قول ابن السرّاج, إن الإضافة على نوعين :

الأوّل : ما تركّب فيه المضاف والمضاف إليه تركّيبًا ثابتًا, بحيث لا يمكن الفصل بينهما, ولا يمكن فكّهما, فهما كحروف الكلمة.

والآخر: ما كانت فيه الإضافة غير ثابتة, أي يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه, إذا زال سبب الإضافة.

هذا المركّب يتطلب مضافًا ومضافًا إليه, وكل واحد منهما له صوره, وأنماطه, وأحكامه , أهمها[3]:

– الاسم الأوّل (المضاف) يأخذ موقعه الإعرابي في الجُملة, أمَّا الاسم الثاني (المضاف إليه), فيأتي دائمًا مجرورًا نحو قوله تعالى:ﭐﭑﭒﭓﭔ [4], الاسم الأوّل, المضاف(رب), مجرور وعلامة جرّه الكسرة, لكونه صفة أو نعت للفظ الجلالة(الله), المجرور بحرف الجرّ, والاسم الثاني المضاف إليه (العالمين), مجرور وعلامة جرّه الياء لكونه مضافًا إليه.

– حذف التنوين من المضاف, نحو: (هذا كتابٌ), وعند الإضافة نقول:(هذا كتابُ نحوٍ), فقد حُذِفَ التنوين من لفظ (كتاب), عند إضافتها إلى لفظ (نحو).

1)- ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني , تحقيق طه عبد الرؤف سعد , المكتبة التوقيفية , 358/2
2)- الأصول في النحو, أبو بكر محمد ابن السرّاج, تحقيق عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة , ط2, 1996م, 303/2, 304
3)- ينظر: النّحو الوافي , عباس حسن , دار المعارف, ط15, 129/1, 146, 175, 3/ 10
4)- الفاتحة الآية 2

– لا يؤخذ في الاعتبار إلا صدره الأوّل (المضاف), عند التثنية والجمع, فنقول: (جاء عبدا الله), و(شاهدتُ عبدي الله), شرط أن تحذف النون منه، عند التثنية أو الجمع, ومثال حذفها من آخر المثنى, كما ورد في قوله تعالى : ﴿ □ □ □ □ ﴾[1], (يدا) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى حذفت نون المثنى منه للإضافة, والأصل (يدان).

ومثال حذفها من آخر جمع المذكر السالم, كما جاء في قوله تعالى : ﴿ □ □ بج بح﴾[2] (لذائقوا) خبر إنَّ حُذِفَتْ منه النون للإضافة, والأصل **:** (لذائقون).

جـ – المركّب العددي :

وهو ما تركّب من عددين, ويشتمل الأعداد من (أحد عشر إلى تسعة عشر), ويُسمى أيضًا بالمركّب الحالي, أو المركّب التضمُّني [3].

اعتبره بعض النحاة نوعًا من المركّب المزجيّ, كالرضي (ت 686هـ), الذي قال: " اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر, فحذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وتركيبهما"[4], إلا أن ابن يعيش (ت643هـ), فرّق بينهما فقال:" اعلم أن التركّيب على ضربين... فأمَّا التركّيب من جهة اللفظ فهو الضرب الأوّل, من التركّيبين اللذين ذكرهما, وهو في الأعداد, نحو: أحد عشر وبابه ... أمَّا الضرب الثاني وهو من جهة اللفظ والمعنى, ولم ترد من جهة المعنى؛ بل مزج الاسمان وصارا اسمًا واحدًا" [5].

فالفرق بين المركّب المزجيّ والعدديّ, يظهر من خلال التركّيب نفسه, فالمركّب العدديّ لم يمتزج فيه العددان كتابةً ونطقًا, كما هو الحال في المركّب المزجيّ؛ بل بقى كل عددٍ منفصلًا عن الآخر, وكذلك يمكننا أن نستنتج الفرق بينهما من الأحكام الآتية [6] :

– تأنيث أو تذكير العدد الأوّل منه, بحسب المعدود, نحو : (حضر خمسة عشر طالبًا), و (شاهدتُ ثلاث عشرة طالبة).

---

1)- المسد من الآية 1
2)- الصافات الآية 38
3)- ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي, عزيزة بابستي, دار الكتاب العلمية بيروت, ط1, 1992م, 967
4)- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق حسن بن محمد الحفظي, إدارة الثقافة والنشر بجامعة الرياض, ط1, 1993م, 359/2
5)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 122/4
6)- ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل, ابن الحاجب, تحقيق موسى العليلي, وزارة الأوقاف والشئون الدينية, دار إحياء التراث الإسلامي, 517/1

– ومن حيث الإعراب والبناء, فهذه الأعداد مبنية على فتح الجزئين, ويرجع سبب بنائها إلى تضمّنها معنى الحرف؛ لأن معنى (أحد عشر), (أحد وعشر), فحُذِفَ الحرف, وركِّبَ العددان, وجعلوهما كالاسم الواحد, ليجري مجرى الأعداد المفردة, ولم يُبْنَ العدد (اثنا عشر)؛ لأنه أشبه المضاف مع المضاف إليه, في حذف النون, فكما أن المضاف مع المضاف إليه غير مبني, فكذلك ما أشبهه.

د – المركّب الوصفيّ :

وهو مُركّب يتألف من موصوف وصفة, ويُسمى بالمركّب التقييديّ, لوجود نسبة تقييدية بين جزئيه, بأن يكون أحدهما قيدًا للآخر, وقد يكون القيد بالوصف[1].

فكل كلمة في هذا التركّيب, تؤدي بعض المعنى الذي يُفهم من مجموع الكلمتين, نحو:(القرآن الكريم), فالمعنى لا يُفْهَمُ إلا من خلال الكلمتين معًا, لأن لكل كلمة معنى آخر عند إفرادها, ومن أحكام هذا المركّب:
أن تكون الصفة متأخرة عن الموصوف, وتتبعه في الإعراب, والتذكير والتأنيث, والعدد, والتعريف والتنكير, ورد في منحة الأتراب شرح على مُنحة الإعراب : " إذا ضاهى الصفة ... مُنكرًا, أي كان نكرة أو معرفة, فالنعت تابع للمنعوت في رفعه, ونصبه, وخفضه, وتعريفه, وتنكيره, وتذكيره, وتأنيثه"[2].

هـ – المركّب العطفي :

وهو الذي تكوّن من اسمين, توسط بينهما حرف عطف, أي ما تكوّن من معطوف ومعطوف عليه, بينهما تلازم معنوي.[3]

والعلاقة التي تربط عنصري المركّب, هي علاقة التبعية, قال الزجاجيّ (ت311هـ):" اعلم أن هذه الحروف تعطف ما بعدها على ما قبلها, فتصيره على مثل حاله في الإعراب, فإن عطفت على مرفوع فأرفع, وعلى منصوب فأنصب, وعلى مخفوض فأخفض, وعلى مجزوم فأجزم, كقولك : رأيتُ زيدًا وعمرًا, ومررتُ بزيدٍ وعمرٍ, وجاءني محمد وعبدُ اللهِ, وكذلك ما أشبهه"[4].

1)- ينظر: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها , محمد إبراهيم عبادة , مكتبة الآداب القاهرة , ط2 , 39
2)- منحة الأتراب شرح على مُلحة الإعراب, محمد بادي بلعالم , رفع عبدالرحمن النجدي , دار هومه للطباعة والنشر الجزائر , 116
3)- ينظر: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها , محمد إبراهيم عبادة , 59
4)- الجمل للزجاجي , اعتنى بتصحيحه ابن أبي شنب , مطبعة جول كربونل الجزائر, 1926م, 30

2 – تركّيب الإسناد :

الإسناد لغةً: السِينُ والنُونُ والدَالُ أصلٌ واحد, يَدلُّ عَلى انضمامِ الشيءِ إلَى الشيءِ, يُقَالُ: سَنَدْتُ الشيءَ أسْنُدُ سنودًا, وأسْنَدْتُ غَيرِي إسْنَادًا[1].

واصطلاحًا: هو الحكم بشيء على شيء, كالحكم على زهير بالاجتهاد, في قولك: زهيرٌ مجتهدٌ, ويُسمى المحكوم به (مسندًا), والمحكوم عليه (مسندًا إليه)[2].

فالإسناد علاقة معنوية, تميز بين المسند والمسند إليه في الجُملة, أي هو قرينة معنوية تربط بين عناصر الجُملة. قال الرضيّ (ت686هـ) : " وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم, أي الإسناد الذي هو رابطة" [3].

كما قال ابن هشام (ت761هـ) : " ومُركّب : تركّيب إسناد, وهو ما كان جُملة في الأصل, كشاب قرناها" [4].

وأمَّا الشريف الجرجاني (ت816هـ) فقد عرّفه بقوله : " الإسناد في عرف النحاة : عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة, أي على وجه يُحسن السكوت عليه, وفي اللغة: إضافة الشيء إلى الشيء" [5].

ـ أنواعه :

للإسناد نوعان :

أ – الإسناد الناقص :

وهو ما ذُكِرَ فيه أحد طرفي الإسناد, من دون ذكر الآخر, لا لفظًا ولا تقديرًا, كإسناد المصدر, أو الوصف إلى اسم مرفوع, نحو قوله تعالى :ُّآنى□□□□□□ٍّ[6]. (فأهلها): فاعل لاسم الفاعل الواقع نعتًا, وهو مسند إليه, وليس له مسند؛ لأن الرافع فضلة, وليس عمدة[7].

---

1)- معجم مقاييس اللغة, أبو الحسن ابن فارس , تحقيق عبد السلام هارون ,دار الفكر للطباعة والنشر , مادة (س .ن .د) , 105/3
2)- ينظر: جامع الدروس العربية , مصطفى الغلاييني , 13/1
3)- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق حسن بن محمد الحفظي, 19/1
4)- شرح قطر الندى وبل الصدى, ابن هشام, تحقيق محمد محيي الدين, المكتبة العصرية بيروت, ط2, 1997م, 120
5)- معجم التعريفات, الشريف الجرجاني, تحقيق محمد صديق المنشاوي, دار الفضيلة القاهرة, 22
6)- النساء من الآية 75
7)- الجملة العربية تأليفها وأقسامها, فاضل السامرائي, دار الفكر عمان الأردن, ط2 2007م 26

ب – الإسناد التام :

وهو الذي تتألف منه الجُملة التامة, كإسناد الخبر إلى المبتدأ, وإسناد الفعل إلى الفاعل, أي الجُملتان الاسمية والفعلية, وأشترط النحاة في هذا التركّيب, حصول الإسناد والإفادة, بمعنى يُحسن السكوت عليه, حيث قال الرضيّ (ت686هـ) : " الإسناد الذي هو رابطة, ولا بُدَّ له من طرفين مسند ومسند إليه" [1].

يتبيّن مما سبق أن للإسناد طرفين أساسيين, بهما تتم عملية الإسناد في الجُملة, هما : المسند, والمسند إليه.
فالمسند: هو ما يحكم به, أو هو ما يحمله كل خبر من دلالات في التركّيب, سواء كان هذا الخبر اسمًا, أو فعلًا, أو ما يقع موقعهما من الألفاظ, أمَّا المسند إليه : فهو ما يحكم عليه, أو هو ما تُسند إليه الدلالة في التركّيب, كالمبتدأ والفاعل [2].

وربط ابن الحاجب (ت646هـ) الكلام بمسألة الإسناد, حين قال: " ما تضمّن كلمتين بالإسناد, ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين, أو فعل واسم" [3].
يُفهم من قول ابن الحاجب إن للإسناد نوعين : إسناد اسمي, وإسناد فعلي, وهو ما يُعرف عند النحاة بالجُملة الاسمية, والجُملة الفعلية.

1)- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق حسن بن محمد الحفظي, 19/1
2)- ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها, فاضل السامرائي, 13
3)- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق حسن بن محمد الحفظي, 16/1

المبحث الثاني

الجُملة مفهومها وأقسامها وأركانها

ويشتمل على :

أولًا :– مفهومها

ثانيًا :– أقسامها

ثالثًا :– أركانها

الجُملة هي الوحدة الكلامية الصغرى, ومُنطلق لكل دراسة لغوية, وبداية كل وصف لغوي, باعتبارها وحدة التفاهم بين المتكلم والمتلقي, فهي تُمثلُ مجال الدراسة لعلم النّحو؛ لأن النّحو لا يُعنى بالصوت, وما يرتبط به من آثار لغوية, ولا يهتم باللفظة الواحدة, وإنما مجاله دراسة الكلمة المركّبة مع كلمة أخرى داخل الجُملة؛ لأنها تمثل الوحدة الدلالية في عملية التواصل اللغوي, وعلى الرغم من أنّ مصطلح الجُملة, قد لا يظهر في مصنفات النحاة القدامى, في أبواب خاصة ومفصّلة, إلا أننا نجد قضايا الجُملة منتشرة في كثير من أبواب النّحو؛ لأن رؤية النحاة إلى مصطلح الجُملة, كانت وفق منهج عام ومحكم, فقد وضع سيبويه في كتابه, بابًا للجُملة سماه باب المسند والمسند إليه[1], وذكر المبرّد أن الجُملة هي : المبتدأ والخبر, والفعل والفاعل[2].

ولقد قام النحاة قديمًا وحديثًا, بدراسة الجُملة, باعتبارها أساس اللغة ومحورها؛ لأنها البناء الذي يستقيم به الكلام, والمركّب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة, وهي الوسيلة التي يعبّر بها المتكلم عما يدور في نفسه من أفكار, والكلام ليس إلا مجموعة من الجُمل المفيدة, ولهذا تعددت آراء النحاة في تحديد مفهومها, حيث جعلها بعضهم مرادفة لمصطلح الكلام, وربطوا مفهومها بالفائدة, وجعل بعضهم الآخر بينهما عمومًا وخصوصًا, حيث ربطوا مفهومها بالإسناد, كما قاموا بتحديد أنواعها, حيث استقر النحاة قديمًا, على التقسيم الذي يقوم على اعتبار ما صدّرت به, (الجُملة الاسمية, والجُملة الفعلية), ولم يختلفوا في وجودهما[3], إلا أن بعضهم جعلها أربعة أقسام : (اسمية وفعلية وشرطية وظرفية)[4], وقسّمها بعضهم إلى جُملة صغرى, وجُملة كبرى[5], أمَّا النحاة المحدثون, فقد اختلفوا في تقسيمها, فمنَّهم من انتهج نَهْجَ النحاة القدامى في تقسيمها, ومنهم من قسّمها على اعتبارات وأسس مختلفة[6].

كما حددوا أركانها, واتفقوا على أنها تتكوّن من ركنين أساسيين (المسند والمسند إليه), وكل ركن من هذين الركنين عمدة, لا تقوم الجُملة إلا به, وما عداهما فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه في تركيب الجُملة[7].

---

1)- ينظر: الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 23/1
2)- ينظر: المقتضب, المبرد, تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة , دار إحياء التراث الإسلامي , وزارة الأوقاف المصرية , 1994م , 146/1
3)- ينظر: الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 23/1
4)- ينظر: المفصل في علم العربية, الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة,49
5)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن هشام الأنصاري , تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله , دار الفكر دمشق , ط1 . 1964م, 420/2
6)- ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها, فاضل السامرائي,12, والخلاصة النحوية, تمام حسان, عالم الكتب , ط1 , 2000م, 12
7)- ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك , تحقيق محمد محيي الدين , دار التراث القاهرة, ط 20 ,1980م , 155/2, 156

أولاً :– مفهوم الجُملة

1– الجُملة لغةً :

ورد في كتاب العين : " وَالجُمْلةُ جَماعَةُ كُلِّ شَيءٍ بِكَمالِه مِنْ الحِسابِ وَغَيرِه , وَأجْمَلْتُ له الحِسابَ, والكّلاَم مِنْ الجَّمْلةِ , وحِسابُ الجُمل ما قُطِعَ على حُروفِ أبي جادٍ" [1].

وفي لسان العرب :" وَالْجُمْلَةُ: واحِدة الْجُمَل, وَالْجُمْلَة : جَمَاعَةُ الشَّيء, وَأَجْمَلَ الشّيءَ : جَمَعَه عَنْ تَفْرِقَةٍ؛ وَأَجْمَلَ لَهُ الْحِسَابَ كَذلك, وَالْجُمْلَةُ : جَمَاعَة كُلِّ شّيءٍ بِكَمَالِه من الْحِسَابِ وَغَيْرِهِ, يُقَالُ : أَجْمَلْتُ لَهُ الحِسَابَ والكلامَ"[2].

أمَّا في القاموس المحيط, فقد ورد : " وَجَمَلَ : جَمع, وَالشَّحْمَ أذابَهُ, كأَجْمَلَهُ وَاجْتَمَلَهُ, وَأجْمَلَ فِي الطَّلَبِ : اتَّأَدَ واعْتَدَلَ فَلَمْ يُفْرِطْ, وَالشّيءَ : جمعه عَنْ تَفْرِقَةٍ, والحِسَابَ : رَدَّهُ إلى الجُمْلَةِ" [3].

وفي تاج العروس : وَأَجْمَلَ الحِسابَ وَالكَلاَمَ, رَدَّه إلى الجُمْلَةِ, ثُمْ فَصَّلهُ وَبَيّنَهُ ... والجُمْلةُ جَماعَةُ الشَيءِ ... ومنه أخَذ النَّحْويون الجُملة لِمُرَّكب مِنْ كَلمتِينِ , أسْنِدتْ إحداهما للأُخرى" [4].

كما جاء في المعجم الكبير: " الْجُمْلَة: جَماعَةُ كُلِّ شيءٍ بِكَمالِه منْ الْحِسابِ وَغَيْرِه, يُقالُ : أخَذَ الشّيءَ جُمْلَةً, وَباعَهُ جُمْلَةً, أي مُتَجمّعًا لا مُتَفرّقًا"[5].

هذا وقد جاء لفظ جُملة في القرآن الكريم , للدلالة على الجمع في قوله تعالى:ﱡ ﱠ [6].

من المفاهيم اللغوية السابقة نجد أن المعاجم اللغوية, قد أجمعتْ على أن معنى الجُملة, هو: الجمع والإجمال, وأن معانيها تدور كلها حول جمع الأشياء بعد تفرقها , بالإضافة إلى أنها تطلق على جماعة كل شيء.

---

1)- كتاب العين , الخليل ابن أحمد الفراهيدي, تحقيق عبد الحميد هنداوي, مادة (ج م ل), 261/1
2)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (ج م ل), 11/ 128
3)- القاموس المحيط, الفيروز آبادي, راجعه أنس الشامي وزكريا جابر, مادة (ج م ل), 295
4)- تاج العروس من جواهر القاموس , السيد محمد مرتضى الزبيدي , تحقيق جماعة من المختصين , التراث العربي مطبعة الحكومة الكويت 2001م , مادة (ج م ل), 238/28
5)- المعجم الكبير, مجمع اللغة العربية, الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث, ط1, 2000م, مادة (ج م ل), 4/ 544, 545
6)- الفرقان من الآية 32

2 – الجُملة اصطلاحًا:

الجُملة تُعدُّ المحور الأساس الذي يدور حوله علم النّحو, وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة قديمًا, حيث ورد عن سيبويه (ت180هـ) قوله : " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأن هذا موضع جُمل" [1].

واستخدمه الفراء (ت207هـ), عندما فسّر قوله تعالى : ﴿ٱبهتجتحتختمتهثمجمحمّ﴾[2],حيث قال : " فيه شيء يرفع (سواء عليكم), لا يظهر مع الاستفهام, ولو قلت : سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم, تبيّن الرفع الذي في الجُملة"[3].

وكذلك المبرّد (ت285هـ), الذي اشترط فيها المعنى والفائدة, في قوله: " وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جُملة يُحسن السكوت عليها"[4].

وتجدر الإشارة أن النحاة قديمًا, لم يخصصوا لها أبوابًا مستقلة في مصنفاتهم, ولم يتفقوا على مفهوم واحد لها, فقد ساوى الكثير منهم بينها وبين الكلام, قال الشريف الجرجاني (816هـ) : " الجُملة عبارة عن مُركّب من كلمتين, أسندت إحداهما إلى الأخرى, سواء أفاد كقولك : زيدٌ قائمٌ, أو لم يُفد كقولك : إن يكرمني, فإنه جُملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه, فتكون الجُملة أعم من الكلام مُطلقًا" [5].

من تعريف الجرجاني للجُملة, نجد أنه قد فرّق بين الجُملة والكلام تفريقًا بيّنًا, وهذا يدلّ على أن النحاة اختلفوا في التفريق بينهما, وانقسموا في تحديد مفهوم الجُملة على اتجاهين :

الاتجاه الأوّل :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الجُملة والكلام مترادفان, ووحدّوا بين مفهوم الجُملة والكلام, ومن هؤلاء:

- سيبويه (ت180هـ), الذي عبّر عن مصطلح الجُملة, بمصطلح الكلام, في قوله : " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة, فمنه مستقيم حسن, ومحال, ومستقيم كذب, ومستقيم قبيح, وما هو محال كذب"[6].

وقوله:" واعلم أنّ (قلت) إنما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحكى بها, وإنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا

1)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 32/1
2)- الأعراف 193
3)- معاني القرآن , أبو زكريا الفراء , عالم الكتب , ط 3 , 1983م , 195/2
4)- المقتضب , أبو العباس المبرد , تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة , 146/1
5)- معجم التعريفات , الشريف الجرجاني, تحقيق محمد صديق المنشاوي, 70
6)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 1/ 25

لا قول, نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ, ولا تدخل (قلت), وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه"[1].

نُلاحظ من قول سيبويه, أنه لم يتناول تعريفًا دقيقًا للجُملة, حيث جاءتْ بمعنى الكلام, والكلام عنده بمعنى الجُملة إلا أنه فرّق بين الكلام والقول, فالكلام يُرى حيث تتم الفائدة والمعنى, والقول لا يلزم ذلك.

- وابن جنيّ (ت392هـ) الذي ربط بين الجُملة والكلام, ووحّد بينهما في قوله : " أمَّا الكلام فكل لفظ مُستقل بنفسه, مُفيدٌ لمعناه, وهو الذي يُسميه النّحويون الجُمل, نحو : زيدٌ أخوك, وقام محمد" [2].

أي أن اللفظ المُستقل بنفسه, والذي يدل على معنى تام, يُحسن السكوت عليه, عند ابن جني يُسمى كلامًا, وهو بالضرورة جملة.

- ووحّد عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بين مفهوم الجُملة والكلام, حين قال:" اعلم أن الواحد من الاسم والفعل, والحرف, يسمى كلمة, فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا, نحو: خرج زيدٌ, سُمي كلامًا, وسُمي جُملة" [3].

- كما طابق الزمخشري (538هـ) بينهما, في قوله : " والكلام هو المُركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلي الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين, كقولك : زيدٌ أخوك, وبشر صاحبك, أو في فعل واسم, نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ, وانطلق بكرٌ, وتسمى الجُملة" [4].

- وذهب ابن يعيش (ت643هـ) مذهب الزمخشري في شرح المفصّل, فاعتبر الكلام والجُملة اسمان لشيء واحد, حيث قال : " إن الكلام عبارة عن الجُمل المفيدة وهو جنس لها, فكل واحد من الجُمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"[5].

جعل كل من الجرجاني, والزمخشري, وابن يعيش, الجُملة مرادفة للكلام؛ لأن الشيء لا يُسمى باسم شيء, إلا إذا كان بمعناه ومرادفًا له.

- وكذلك المؤيد الأيوبي (ت732هـ), فلم يفرّق بينهما, فقد عرّفها بقوله:" الكلام ما تضمّن كلمتين, أسندت إحداهما إلى الأخرى, وقد خرج بقولنا أسندت إحداهما إلى الأخرى : ما ليس كذلك, مثل : غُلامُ زيدٍ, فإنه

1)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 122/1
2)- الخصائص, ابن جني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 72/1
3)- الجُمل , عبد القاهر الجرجاني, تحقيق علي حيدر, مجمع اللغة العربية دمشق, 1972م . 40
4)- المفصل في علم العربية, للزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, 32
5)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 75/1

كلمتان وليس بكلام لعدم الإسناد, إذ الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الأخر على وجه يُحسن السكوت عليه" [1].

نستنتج من أقوال النحاة السابقة, أنهم جعلوا مصطلح الكلام والجُملة, اسمان لشيء واحد, والمحور الذي تدور عليه الجُملة عندهم, هو الفائدة التامة, باعتبارها حدثًا لغويًا, أي أن اتجاههم كان معنويًا في تحديد مفهومها.

الاتجاه الآخر:

يرى أصحابه أن الجُملة والكلام مختلفان, وأنهما ليسا شيئًا واحدًا, فرفضوا الترادف بينهما, وفرّقوا بينهما واعتبروا الجُملة أعم وأوسع دلالة من مفهوم الكلام؛ لأن شرط الكلام الإفادة, بخلاف الجُملة, أي أن الجُملة مُركّب إسنادي لا يُشترط فيها الإفادة, ومن أصحاب هذا الاتجاه:

- الرضي (ت686هـ),الذي فرّق بينهما, واعتبر الجُملة أعم من الكلام ,حيث قال : " والفرق بين الجُملة والكلام : أن الجُملة ما تضمّن الإسناد الأصلي (سواء) كانت مقصودة لذاتها, أو لا, كالجُملة التي هي خبر المبتدأ, وسائر ما ذكر من الجُمل, فيخرج المصدر, واسما الفاعل والمفعول, والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه, والكلام : ما تضمّن الإسناد الأصلي, فكل كلام جُملة, ولا ينعكس"[2].

- وانتهج ابن هشام (ت761هـ) نهج الرضي, فرفض الترادف بينهما, واعتبر الكلام أخص من الجُملة؛ لأن شرطه الإفادة والإسناد, أمَّا الجُملة فهي أعم؛ لأن شرطها الإسناد فقط, حيث قال:" الكلام هو القول المقيد بالقصد, والمراد بالمقيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه, والجُملة عبارة عن الفعل وفاعله, ك: قام زيدٌ, والمبتدأ والخبر, ك : زيدٌ قائمٌ, وما كان بمنزلة أحدهما, نحو : ضُرِبَ اللصُ, و أقائم الزيدان, وكان زيدٌ قائمًا, وظننته قائمًا"[3].

- وتبعهما السيوطي (ت911هـ), حين قال : " والجُملةُ قيل : ترادف الكلام, والأصحّ أعم, لعدم شرط الإفادة فإن صُدّرت باسم, فاسمية, أو فعل, ففعلية, أو ظرف أو مجرور, فظرفية ... " [4].

1)- الكناش في فني النحو والصرف, المؤيد عماد الدين الأيوبي, تحقيق رياض الخوام, المكتبة العصرية بيروت , 2004م, 1/ 115
2)- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق حسن بن محمد الحفظي,18/1
3)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام الأنصاري, تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله, 2/ 420
4)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي, تحقيق عبد العال سالم مكرم, 36/1

يتبيّن من خلال الآراء السابقة, أن أصحاب هذا الاتجاه, ذهبوا إلى أن الجُملة أعم من الكلام, فكل كلام جُملة لوجود الإسناد, وليس كل جُملة كلامًا, واهتموا بمكونات الجُملة, وكان اتجاههم في تحديد مفهومها اتجاهًا شكليًا, أي أنهم رأوا أنه لا بُدّ لها من ركنين أساسيين, سواء أفادت, أم لم تفد.

أمَّا عند النحاة المحدثين, فقد تعددت تعريفات الجُملة, فمنهم من جعلها مرادفة لمصطلح الكلام ومن هؤلاء:

- عبده الراجحي الذي نقل عن النحاة القدامى, تعريفهم للجُملة, فقال : " والجُملة في تعريف النحاة, هي الكلام الذي يتركّب من كلمتين, أو أكثر, وله معنى مُفيد مُستقل"[1].

- وعباس حسن الذي وحدّ بين الجُملة والكلام, ورأى أن الإفادة والاستقلالية تتحقق فيهما, فقال: " الكلام أو الجُملة, هو : ما تركّب من كلمتين, أو أكثر وله معنى مُفيد مستقل" [2].

- كما أشار فاضل السامرائي, إلى أن الجُملة والكلام مصطلحان لشيء واحد, فالكلام هو الجُملة, والجُملة هي الكلام [3].

ومنهم من جعلها أخص من الكلام, ومن هؤلاء:

إبراهيم أنيس الذي يرى أن الجُملة أخص من الكلام, حين عرّفها بقوله : " إن الجُملة في أقصر صورها, هي أقل قدر من الكلام, يفيد السامع معنى مستقلًا بنفسه, سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة, أو أكثر" [4].

ويبدو أن استخدام مصطلح الجُملة, قد غلب عند النحاة المحدثين؛ لأن الكلام هو التطبيق الصوتي, والمجهود العضوي الحركي, الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة, والجُملة هي وحدة الكلام الصُغرى, أو هي الحد الأدنى من اللفظ المفيد[5].

وعلى هذا الأساس, عرّفها :

- مهدي المخزومي بقوله: " الجُملة هي الصورة اللفظية الصُغرى للكلام المفيد, في أية لغة من اللغات, وهي

1)- التطبيق النّحوي , عبده الراجحي , دار المعرفة الجامعية , ط2 ,2000م , 83
2)- النّحو الوافي , عباس حسن , 15/1
3)- الجُملة العربية تأليفها وأقسامها , فاضل السامرائي , 11
4)- من أسرار العربية , إبراهيم أنيس , المكتبة الانجلو المصرية القاهرة , ط 3 , 1966م , 260 , 261
5)- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, دار الثقافة الدار البيضاء, 1993م, 31 وما بعدها

المركّب الذي يبيّن المتكلم به صورة ذهنية, كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه, ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم, إلى ذهن السامع"[1].

- وعلى أبو المكارم, بقوله:" هي نظام من العناصر اللغوية المؤلفة, لتؤدي معنى مُفيدًا في الموقف والسياق"[2].

وخلاصة القول اختلفتْ آراء النحاة, في تناولهم لمفهوم الجُملة, فمنهم من استخدم مصطلحي الكلام والجُملة مترادفين للدلالة على شيء واحد, واشترطوا فيهما الإفادة والإسناد, ومنهم من جعلها مختلفة عنه, وأن بينهما عموم وخصوص, إلا أن استخدام مصطلح الكلام, كان أكثر من مصطلح الجُملة؛ لأنه أخص منها, وأمَّا في الوقت الحاضر, فقد غلب استخدام مصطلح الجُملة, والنظر إليها بوصفها الخلية الحية لجسم اللغة[3].

وبناءً على ذلك, نجد أن الفرق بيّن الجُملة والكلام, ما هو إلا فرق بين معنى لغوي ومصطلح نحويّ, وأن حقيقة الكلام هي حقيقة الجُملة, فالجُملة كلام, والكلام جُملة, إلا أنّ النّحويين قد اطلقوا على الكلام مصطلح الجُملة؛ لأن الجُملة هي عبارة عن كلام موجز, يُعبرّ فيه عن المعنى المراد, بإسناد الكلمات إلى بعضها, وفقاً لقواعد النّحو, حتى يستطيع القارئ فهم المعنى.

ثانياً : – أقسامها

أختلف النحاة في تقسيم الجُملة, وذلك باختلاف وجهاتهم في البحث وغايتهم, والحقيقة أن الخلاف في تقسيمها كان واسعًا, ومتعددًا؛ لأنه كان مبنيًا على معايير واعتبارات مختلفة, وأهم هذه التقسيمات :

1 – أقسامها باعتبار النوع :

قسّم النحاة الجُملة من حيث النوع, أي باعتبار ما صُدِّرتْ به, على قسمين: جُملة اسمية, وجُملة فعلية, وهذا هو التقسيم الأساس للجُملة, ومن النحاة الذين قسّموا الجُملة على هذا الاعتبار:

- سيبويه(ت180هـ) الذي أشار إلى اعتبار صدرها, في حديثه عن المسند والمسند إليه, فقد قال :" وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر, ولا يجد المتكلم منه بُدًّا, فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه, وهو قولك : عبد الله أخوك, وهذا أخوك, ومثل ذلك: يذهب عبد الله, فلا بُدَّ للفعل من الاسم, كما لم يكن للاسم الأول بُدّ

1)- في النّحو العربي نقد وتوجيه , مهدي المخزومي , دار الرائد العربي بيروت , ط2 1986م , 31
2)- مقومات الجملة العربية , على أبو المكارم, 105
3)- ينظر: بناء الجملة العربية , محمد حماسة , دار غريب للطباعة والنشر القاهرة,2003, 31

من الآخر في الابتداء" [1].

فإذا تأملنا عبارة سيبويه, نجد أنه قسّم الجُملة باعتبار صدرها, على قسمين : جُملة اسمية, وجُملة فعلية, وهذا يتضح من خلال ما عرضه من أمثلة.

- وابن جنيّ (ت 392هـ), الذي قال : " وأمَّا الجُملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه, وهي على ضربين : جُملة مُركّبة من مبتدأ وخبر, وجملة مُركّبه من فعل وفاعل"[2].

- ونهج النهج نفسه ابن مالك (ت672هـ), فقال : " والجملة اسمية وفعلية" [3].

- وأمَّا الزمخشري (ت538هـ) فقد زاد قسمين آخرين, الجُملة الشرطية, والجُملة الظرفية, في قوله :" والجُملة على أربعة أضرب: فعلية, واسمية, وشرطية, وظرفية, وذلك : زيدٌ ذهب أخوه, وعمرو أبوه منطلق, وبكرٌ إن تُعطهِ يشكرك, وخالد في الدار" [4].

- كما قسّمها ابن هشام (ت761هـ), على ثلاثة أقسام, فقال:" انقسام الجُملة إلى اسمية, وفعلية, وظرفية, فالاسمية هي التي صدرها اسم, كـ: زيدٌ قائمٌ... والفعلية هي التي صدرها فعل, كـ: قام زيدٌ, ... والظرفية هي المصدّرة بظرف, أو جار ومجرور, كـ : أعندك زيدٌ؟, و أفي الدار زيدٌ؟"[5].

نُلاحظ من العبارة السابقة, أن ابن هشام قسّم الجُملة, على ثلاثة أقسام : اسمية, وفعلية, وظرفية, ورفض الجُملة الشرطية, حيث قال : " وزاد الزمخشري وغيره الجُملة الشرطية, والصواب أنها من قبيل الفعلية" [6].

2 – أقسامها باعتبار البنية والتركيب:

انقسمتْ الجُملة لدى النحاة, باعتبار البنية والمستوى التركيبي, أي بحسب المسند, إلى: جُملة كبرى, وجُملة صغرى, ويُعدُّ ابن هشام المؤسس لهذا التقسيم, حيث قسّمها بحسب تركيبها إلى: جُملة صغرى, وجُملة كبرى.

حين قال: " انقسام الجُملة إلى صُغرى وكبرى, الكبرى : هي الاسمية التي خبرها جُملة, نحو: زيدٌ قام أبوه, وزيدٌ أبوه قائمٌ, والصُغرى :هي المبنية على المبتدأ المخبر بها في المثالين" [7].

---

1)- الكتاب سيبويه , تحقيق عبد السلام هارون, 23/1
2)- اللمع في العربية, ابن حني, تحقيق فائز فارس, دار الكتب الثقافية الكويت,26, 27
3)- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, ابن مالك, تحقيق محمد كامل بركات, دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ,1967 , 48
4)- المفصل في علم العربية, الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, 49
5)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن هشام الأنصاري, تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله, 420
6)- المرجع السابق , 421
7)- المرجع نفسه , 424

يُفْهَمُ من كلام ابن هشام, أن الجُملة الصُغرى, هي التي تتكوّن من مسند ومسند إليه, أي الجُملة الفعلية والاسمية, أمَّا الكبرى, فهي التي تركبتْ من جُملتين, جُملة صُغرى تندرج في جُملة أكبر منها.

كما قسّم الجُملة الكبرى, إلى جُملة كبرى ذات وجه, وأخرى ذات وجهين, فقال : " انقسام الجُملة الكبرى إلى ذات وجه, وذات وجهين, ذات الوجهين : هي اسمية الصدر فعلية العجز, نحو : زيدٌ يقوم أبوه, كذا قالوا : وينبغي أن يزاد عكس ذلك, في نحو: ظننتُ زيدًا أبوه قائم, وذات الوجه, نحو: زيدٌ أبوه قائم, ومثله على ما قدّمنا, نحو: ظننتُ زيدًا يقوم أبوه" [1].

ونستخلص مما سبق أنه قسّم الجُملة الكبرى, على قسمين :

الأول : جُملة كبرى ذات وجه واحد, وهي التي تتألف من جُملتين متجانستين, الصغرى اسمية, والكُبرى اسمية, نحو: زيدٌ أبوه كريمٌ, وكذلك إذا كانت الجُملة الصُغرى فعلية, والكُبرى فعلية, نحو : ظننتُ زيدًا يقتربُ.

والآخر: جُملة كبرى ذات وجهين, وهي التي يكون صدّرها اسمًا وعجزها فعلًا, زيدٌ يقوم أبوه, أو يكون صدّرها فعلًا وعجزها اسمًا, نحو : ظننتُ زيدًا أبوه قائم.

3 – أقسامها باعتبار المحل الإعرابي:

قسّم النحاة الجُملة باعتبار المحل الإعرابي, على قسمين :

– جُمل لا محل لها من الإعراب, وهي: الجُمل التي لا تحل محل المفرد, ولا تُسْتَخْدَمُ في موضعه ولا تُقدَّرُ به[2].

هذا القسم حصره ابن هشام في سبع جُمل, هي: الجُملة الابتدائية, أو المستأنفة, والمعترضة, والتفسيرية, وجُملة جواب القسم, والجُملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم, أو جازم لم يقترن بالفاء, ولا بإذ الفجائية, وجُملة صلة الموصول, والجملة التابعة[3].

ـ جُمل لها محل من الإعراب, وهي : الجُمل التي تأخذ إعراب المفرد تقديرًا؛ لأنها وقعتْ موقعه, وقامتْ مقامه[4].

هذا القسم حدده ابن هشام في سبع جُمل, هي : الجُملة الواقعة خبرًا, والجُملة الواقعة حالًا, والجُملة الواقعة مفعولًا, والجُملة المضاف إليها ومحلها الجرّ, والجُملة الواقعة بعد الفاء, أو إذا جوابًا لشرط جازم, والجُملة التابعة

1)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن هشام الأنصاري, تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله,427

2)- ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل , فخر الدين قباوة , دار القلم العربي حلب , ط 5 ,1989م , 33

3)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام الأنصاري, تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله, 427, 432, 446, 451, 547 , 458

4)- ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل , فخر الدين قباوة , 34

لمفرد, والجُملة التابعة لجُملة لها محل[1].

أمَّا النحاة المحدثون, فقد اختلفوا في تقسّيمهم للجُملة, كما اختلف النحاة القدامى, فمنهم من وافقهم في تقسّيمها, ومن هؤلاء:

ـ فخر الدين قباوة, الذي ذهب مذهب الزمخشري, حين قال:" والصواب ما ذهب إليه الزمخشري؛ لأن الجُملة أما أن تقوم على تركيب إسنادي, كالفعل والفاعل, والمبتدأ والخبر, وإما أن تقوم على تركيب شرطي"[2].

ومنهم من قسّمها وفقًا لاعتبارات ومعايير مختلفة, فقد قسّمها فاضل السامرائي, إلى : جُمل مقصودة لذاتها, وجُمل مقصودة لغيرها, فقال:" والنحاة يقسمون الجُمل على قسمين: الجُمل المقصودة لذاتها, والجُمل المقصودة لغيرها, فالجُمل المقصودة لذاتها, هي: الجُمل المستقلة, نحو : حضر محمد, وليتك معنا, وأمَّا المقصودة لغيرها فهي الجُمل غير المستقلة, وذلك كالجُمل الواقعة خبرًا, أو نعتًا, أو حالًا" [3].

وقسّمها تمام حسان وفقًا لاعتبار المبنى والمعنى, على قسمين :

1- من حيث المبنى, ويقصد الجُملة الاسمية, والفعلية, والوصفية, والشرطية[4].

2- من حيث المعنى, ويقصد به الجُمل الخبرية, والجُمل الإنشائية[5].

كما قسّمها محمد حماسة ثلاثة أقسام [6]:

1- الجُمل التامة : وهي عنده جُمل إسنادية, يكون فيها الإسناد مقصود بالذات, ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد ولا يُحْذَفُ أحدهما إلا بقرينة تدلّ عليه, وأدرج تحت هذا القسم, الجُمل الاسمية, والفعلية, والوصفية.

2- الجُمل الموجزة : وهي جُمل يُذكَرُ فيها أحد عناصر الإسناد, ويُحذَفُ الثاني حذفًا واجبًا, وأدرج تحت هذا القسم :

---

1)- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام الأنصاري, تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله, 458, 459, 460, 467, 471, 473 , 376

2)- إعراب الجمل وأشباه الجمل , فخر الدين قباوة , 20

3)- الجملة العربية تأليفها وأقسامها , فاضل السامرائي , 12

4)- الخلاصة النحوية , تمام حسان, 12 , 105 , 123 , 127 , 133

5)- المرجع السابق , 12 , 137

6)- ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث , محمد حماسة ,مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع,ط2, 1429هـ , 106 إلى 135

ـ الجُملة الفعلية الموجزة, وهي كل فعل استتر فاعله وجوبًا, نحو: الفعل المضارع المبدوء بالهمزة في قولنا:(أوافقُ) .
ـ والجُملة الاسمية الموجزة, وهي كل اسم أفاد معنى يحسن السكوت عليه عند ذكره, نحو: الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية, بشرط أن تفيد مع الاسم المرفوع معنى مستقلًا كقوله تعالى:ﱡﱠ [1]. ـ والجُملة الجوابية الموجزة, وهي كل ما كان إجابة على سؤال, وكان مكتفيًا لنفسه, نحو قولك: (محمد), إجابة لمن سأل: من حضر؟

3- الجُمل غير الإسنادية : فهي الجُمل التي كانت في أول الأمر تعبيرًا انفعاليًا, يعبّر عن التعجب, أو المدح والذم, وغير ذلك, ثم جُمِدَتْ بعض عناصرها على صيغتها التي ورد بها, وجرتْ مجرى الأمثال, ويرى أنها على أربعة أنواع: خالفة اسم الفعل, وخالفة التعجب, وخالفة المدح أو الذم, وخالفة الصوت, نحو قولهم : (هيهات العقيق), فهيهات خالفة اسم الفعل, والعقيق ضميمة مرفوعة للخالفة, ولا يُعقل أن يكون في الخالفة, حدث فعله العقيق أو اتصف به, ولذلك لم يُعرب بعضهم هذه الضميمة فاعلًا, وقولهم : (ونعم رجلًا محمدٌ), إذ يُذكر بدلًا من الضميمة المرفوعة تمييز منصوب.

واستخلاصًا مما سبق نجد أن النحاة قسّموا الجُملة, تقسيمات عديدة, واختلفوا في ذلك كلٌ حسب اتجاهه وغايته, إلا أن كل هذه التقسيمات تندرج تحت التقسيم الأساس للجُملة, أي تقسيمها باعتبار التركيب النّحويّ فإسناد الاسم إلى الاسم ينشأ عنه الجُملة الاسمية, نحو: (عبد الله أخوك), وإسناد الفعل للفاعل ينشأ عنه الجُملة الفعلية, نحو: (أقبل زيدٌ), وكذلك الجُملة الظرفية, وهي التي صُدِرتْ بظرف, أو جار ومجرور, نحو: (أعندك زيدٌ؟) و (أفي الدار مالكها؟).

ثالثاً :- أركانها

ورد عن أبي القاسم الزجاجي (ت340هـ), قوله:" اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف, يسمى كلمة, فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا, نحو : خرج زيدٌ, سُمِي جُملة, والائتلاف يكون بين الاسم والفعل, كما ذكرنا, وبين الاسمين, كقولك : زيدٌ مَنطلقٌ, وبين الاسم والحرف في النداء خاصة, نحو: يا زيدُ" [2].
وهذا يعني أن الكلام لا يكون من لفظ واحد؛ لأنه في اصطلاح النّحويين: هو مؤلف اجتمع فيه أمران, اللفظ والإفادة[3], والجملة عندهم لا تقوم إلا بالإسناد؛ لأن الإسناد هو الرابط الحقيقي الذي يجمع بين أجزاء الجُملة,

1)- النور من الآية 14
2)- الجمل في النحو , أبو القاسم الزجاجي , تحقيق علي توفيق الحمد , مؤسسة الرسالة دار الأمل, ط1 , 1984, 40
3)- ينظر: التصريح على التوضيح , خالد الأزهري , تحقيق محمد باسل , دار الكتب العلمية بيروت , ط1 , 2000م , 15/1

الذي لا غنى لإحداهما عنه, وهذا ما أكده سيبويه (ت180هـ), بقوله: " هذا باب المسند والمسند إليه, وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر, ولا يجد المتكلم منه بُدًّا"[1].

كما حصر النحاة حالات الإسناد, التي يمكن أن تتألف منها الجُملة, ويمكننا أن نستنتج ذلك من قول ابن جنيّ (ت392هـ) : " وذلك أن الجُمل إنما تتركّب من جزأين: إما اسم واسم, وهو نحو: المبتدأ وخبره, وإما فعل واسم, نحو: الفعل والفاعل, وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل" [2].
أشار ابن جنيّ بهذا القول, إلى أن الجُمل تتركّب من إسناد اسمي, وهو يمثل العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر, وإسناد فعلي, وهو يمثل العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل, أي أن ركني الجُملة الاسمية المسند إليه وهو المبتدأ والمسند وهو الخبر, وفي الجملة الفعلية المسند إليه الفاعل, والمسند الفعل, وكل ركن من هذين الركنين, يسميه النحاة (العمدة)؛ لأنهما عماد الجُملة, ولا تقوم إلا بهما, وما عداهما يُعدُّ فضلة, ويمكن الاستغناء عنه كالمفاعيل.

قال ابن مالك (ت672هـ) : " فإن العمدة في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه, أصيلٌ لا عارض, كالمبتدأ والخبر, والفضلة في الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه, أصيل لا عارض كالمفعول والحال"[3].

وأشار ابن عقيل (ت769هـ) إلى ذلك, بقوله: " العمدة : ما لا يُستغنى عنه, كالفاعل, والفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه, كالمفعول به, فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر, كقولك في ضربتُ زيدًا: ضربتُ, بحذف المفعول به"[4].

من خلال العرض السابق لأقوال النحاة, تبيّن أن الجُملة تتألف من ركنين أساسيين, تربطهما علاقة تلازميّة " ما لا يغني واحد منهما عن الآخر, ولا يجد المتكلم منه بُدًّا" [5], هما :
المسند إليه : وهو المحكوم عليه, أو المتحدث عنه, لا يكون إلا اسمًا, والمسند: وهو المحكوم به, أو المتحدث به, وقد يكون اسمًا, أو فعلًا, وقد أكد النحاة على ضرورة احتواء الجُملة عليهما؛ لأنهما طرفا الإسناد, وعمدة الجُملة, فبمجرد أن نُركّب جُملة إسنادية, ننجز وظيفة تركّيبية, تحصل الفائدة المطلوبة بهما, وما زاد على ذلك

1) - الكتاب سيبويه , تحقيق عبد السلام هارون , 1 /23
2)- سر صناعة الإعراب, ابن جني , تحقيق محمد حسن إسماعيل, دار الكتب العلمية بيروت , ط1 , 2000م, 298/1
3)- شرح التسهيل , ابن مالك, تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي, هجر للطباعة والنشر, ط1, 1990م, 321/2
4)- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك , تحقيق محمد محيي الدين, 155/2, 156
5)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 23/1

فهو فضلة, يمكن الاستغناء عنها, وقد يتألف الكلام من دونها, إلا أنها قد تكون واجبة الذكر لتمام المعنى وحصول الفائدة.

وهكذا يتضح أن طرفي العمدة في الجُملة العربية, المسند والمسند إليه, وقد أكد النحاة على ضرورة احتواء الجُملة عليهما؛ لأن اللفظة المفردة لا تعطي الإفادة والمعنى التام, إلا بانضمام غيرها إليها في تركّيب تام يحتوي على مسند ومسند إليه .

الفصل الثاني

أصل التقعيد النّحويّ والعدول عنه

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأوّل : – أصل التقعيد والقاعدة

المبحث الثانيّ : – العدول عن الأصل

المبحث الأوّل

أصل التقعيد والقاعدة

ويشتمل على :

أولًا:- أصل التقعيد مفهومه, وأدلته

1- مفهومه

2- أدلته

ثانيًا :- القاعدة مفهومها, وشروطها

1- مفهومها

2- شروطها

ثالثًا :- الفرق بين التقعيد والقاعدة

جمع النحاة اللغة الفصيحة عن العرب, وفق شروط وقيود محددة, فقد حددوا لذلك إطارًا مكانيًا يقبلون منه اللغة, وخصوا أماكن وقبائل بعينها لتوغلها في الفصاحة, وحقبة زمنية معينة, تمتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري في المدن, ومنتصف القرن الرابع الهجري في البوادي [1], من أجل حفظ القرآن الكريم واللغة من اللحن والتحريف الذي تفشى نتيجة اختلاطهم بالأعاجم.

ولتحقيق ذلك بذل النحاة جهودًا كبيرة في تأصيل قواعد النّحو العربي, باستقراء وتتبع كلام العرب الفصيح, والاحتجاج اللغوي في تقعيد واستنباط القواعد النّحوية, من خلال الأدلة التي حددوها وهي : السماع الذي اعتمدوا عليه وبالأخص مصادره المتمثلة في القرآن الكريم, الذي يُعدُّ أفصح هذه المصادر, وأسمى مراتب البيان والقوة, والحديث النبويّ, وكلام العرب المنظوم والمنثور, والقياس الذي قاسوا به غير المسموع والإجماع والاستصحاب[2].

ومنذ نشأة الدرس النّحويّ, سعى النحاة إلى تقعيد الظواهر اللغوية, بغية الوقوف على قواعدها وضبطها, وقد أطلق النحاة على هذه المرحلة, مرحلة التقعيد التي جاءتْ بعد مرحلة جمع اللغة , وهي أولى المبادئ التأسيسية التي قامت عليها القواعد النّحوية ؛لأن التقعيد هو الوسيلة التي من خلالها استنبط النحاة القواعد النّحوية, وهو الجانب النظري في الموروث النّحويّ, من السماع والقياس[3].
أمَّا القاعدة النّحوية فهي بيان النظام النّحويّ وأحكامه [4], وهي المحصلة النهائية لمرحلة التقعيد, والقانون الذي سعى النحاة إلى تحقيقه, ومن خلالها يتم تقنين الصفات المشتركة بين الظواهر اللغوية.

أولاً: – أصل التقعيد مفهومه وأدلته:

1– مفهومه :

أصل التقعيد: هذا المصطلح مُركب إضافي, ولبيان معناه وماهيته, أرى تجزئته حتى يكون المفهوم واضحًا, وشاملًا, ودقيقًا, لذلك سأعرض مفهوم الأصل والتقعيد, لغةً واصطلاحًا, منفردين.

1)- الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, دار البيروني, ط2, 2006م 39
2)- المرجع السابق, 21
3)- التفكير العلمي في النحو العربي, حسن خميس الملخ, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان الأردن ط1 , 2002م, 40/1
4)- ينظر: جدل النص والقاعدة, الأمين ملّاوي, رسالة مقدمة لنيل الإجازة الدقيقة الدكتوراه, جامعة باتنة الجزائر, 254

أ – الأصل :

ـ الأصل لغةً :

ورد في المعجم الكبير: " الأَصْلُ: مَا يَتَفَّرع مَنْه الشَّيءُ, يُقَالُ : الأبُ أَصْلٌ لِلْوَلدِ, وَالْنَّهْر أَصْلٌ لِلجَدْولِ, وهو عَنْدَ النُّحاةِ وَالفُقَهاءِ : القَاعِدةُ المُطَّرِدَة, مثل : الأصلُ فِي الحَالِ أنْ تَكُونَ نَكِرةٌ, وَفِي صَاحبَها أنْ يَكُونَ مَعْرِفَة وَهوَ الْصُورَةُ المقِيسُ عَليهَا وَالحُكمُ المْنصُوص عَليهِ"[1].

وفي المعجم الوسيط: " الأَصْلُ : أَصْلُ الشَّيء, أَسَاسُهُ الْذِي يَقُومُ عَليه, وَالأُصُولُ: أَصُولُ العلُومِ: قَوَاعِدهَا التي تُبْنَى عَليهَا الأَحْكَامُ"[2].

ـ الأصل اصطلاحًا :

شاع مصطلح الأصل في مصنفات النحاة قديمًا, منذ بداية مرحلة التقعيد, فبعد أن جمع النحاة اللغة, وبدأوا بتصنيفها, وتقعيدها, صار هذا المصطلح مفهومًا يوجه المسائل النّحوية, ويؤثّر في أحكامها, وامتدتْ فكرة الأصل في جميع أبواب النّحو, وكل مستوياته؛ لأن أغلب المسائل النّحوية تُردُّ إلى أصل واحد, ويمكننا أن نستنتج ذلك من قول ابن السرّاج (ت316هـ), الذي أشار إليه أثناء ذكره للأسماء المبنية التي تضارع المعرب, عندما قال : " هذه الأسماء على ضربين : مفرد ومُركّب, فنبدأ بذكر المفرد إذ كان هو الأصل" [3].

إن مصطلح الأصل يكاد يكون المعنى الأول, الذي تؤول إليه كل صورة, وهو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته, والأصل بهذا المعنى يتناول الحكم الذي تقتضيه طبيعة كل أجناس الكلم الثلاثة, من حيث الإعراب والبناء, ثم العوامل ومراتبها في العمل[4].

أي: أن مصطلح الأصل في علم النّحو: هو الصورة التي يكون عليها القياس النّحوي, أو القواعد التي تُبنى عليها الأحكام, وله الأسبقية في المرتبة.

---

1)- ينظر: المعجم الكبير, مجمع اللغة العربية, مادة (أ ص ل), 335/1
2)- ينظر: المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية, مادة (أ ص ل), 20
3)- الأصول في النحو, ابن السراج, تحقيق عبد المحسن الفتلي, 111/2
4)- ينظر: القياس في النحو, منى الياس, دار الفكر, ط1, 1985م. 32

ب– التقعيد:

ـ التقعيد لغةً :

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: " قَعَّدَ يُقَعِّدُ, تَقْعِيدًا, فَهْوَ مُقَعِّد, وَالْمَفْعُولُ مُقَعَّد, قَعَّدَ الْقَاعِدَةَ وَضَعَها قَعَّدَ اللُّغَةَ وَنَحْوها, وَضَعَ لَها قَواعَدَ يُعْمَلُ بِمُوجَبها"[1].

ـ التقعيد اصطلاحًا:

من خلال المفهوم اللغوي للتقعيد, نستطيع القول إن التقعيد, هو: " أسلوب في فهم النّحو (القاعدة), وتناول قضاياه, ووصفها, ومنهجٌ في دراسة اللغة وظواهرها, وربط بعضها ببعض"[2].

ـ عرّفه عبد القادر المهيري بقوله: " أمَّا التقعيد فتلك الضوابط التي يستنبطها النّحويّ, من استعمالات الناس للغتهم, بحصر الثوابت فيها, وغض الطرف عما هو عرضي ظرفي, ليس ضامنًا للتبليغ في كل الحالات؛ ومن هنا كان التقعيد رهين الاستعمال, صادرًا عنه موفِّرًا لأسباب الكلام ومقاييسه, مُمكِّنًا المتكلم من دليل يقتدى به ومرجعًا يحتكم إليه, ونموذج منظر يقيس عليه عن وعي أو غير وعي"[3].
كما قال : " وبعبارة موجزة فالتقعيد له صبغة علمية, وجاهته في نجاعته, ونجاعته في توفيره أبسط الضوابط, وأيسر المقاييس تسهيلًا على متعلمي اللغة ومستعمليها"[4].

أي أن التقعيد هو الجانب النظري في الموروث النّحويّ, من السماع والقياس[5], وهو الوسيلة أو الطريقة التي من خلالها وضع النحاة القواعد النّحوية, حتى تكون ضوابط كلية تُطبق على الظواهر اللغوية.

وتفسيرًا لما سبق, يمكننا أن نقول: إن منهج التقعيد مُرتبط فيما جمعه النحاة من أصول, بعد استقراء كلام العرب واجتهاداتهم التي استندوا فيها على الربط, والتحليل, والتعليل, في وصف الظاهرة النحوية, وتفسيرها, والقياس عليها, وبيان العلاقات المتشابهة بينها, بغية الوصول إلى قوانين, وأحكام, وقواعد نحوية, تحكم أنظمة اللغة.

1)- معجم اللغة العربية المعاصرة, أحمد مختار عبد الحميد, عالم الكتب, ط1, 2008م , مادة (ق ع د), 1841/3
2)- ضوابط الفكر النحويّ, محمد عبد الفتاح الخطيب, دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة,2006م, 34/1
3)- نظرات في التراث اللغوي العربي, عبد القادر المهيري, دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان, ط1, 1993م 131
4)- المرجع السابق, 131
5)- التفكير العلمي في النحو العربي, حسن خميس الملخ,40/1

2 – أدلته:

الأدلة جمع دليل, والدليل هو : الْمرَّشدُ وَ الكَاشفُ, وَمَا تَسْتَدِلُّ بِه عَلى مَا تَدّعِيهِ[1].

قال الأنباري (ت577هـ): " أصول النّحو, أدلة النّحو التي تفرعتْ منها فروعه وفصوله, كما أن أصول الفقه أدلة الفقه, التي تنوعتْ عنها جملته وتفصيله, وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل, والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل, فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب, ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[2].
يتبيّن من التعريف السابق للأنباريّ, أنه ساوي بين أصول النّحو وأدلة النّحو, وأشار إلى أن مصطلح أصول النّحو, يتشابه مع أصول الفقه؛ لأنه أخد منه الكثير من المصطلحات والمباحث.

أختلف النحاة في تحديد هذه الأدلة, فقد حصرها ابن جنيّ (ت392هـ), في ثلاثة, هي: السماع والإجماع والقياس[3].

كما عدّها الأنباري(ت577هـ) ثلاثة حين قال:" أقسام أدلته ثلاثة: نقل, وقياس, واستصحاب حال"[4].
ومما سبق نجد أن الأنباريّ قد خالف ابن جنيّ, بأن جعل الاستصحاب, بديلًا عن الإجماع.

وأمَّا السيوطي(ت911هـ) فقد جمع بين قولي ابن جنيّ والأنباري, بحيث جعلها أربعة, حين قال: " وأدلة النحو الغالبة أربعة ." [5],أي السماع, والقياس, والإجماع, واستصحاب حال الأصل.

ومن النحاة المحدثين, حسن الملخ الذي عدّها اثنين, فاقتصر على السماع والقياس, حيث قال:" إن الإجماع, واستصحاب الحال, والاستحسان, لا بُدّ لكل واحد منها من مستند من السماع, أو القياس, فهي أدلة مفتقرة إلى أحدهما, أو إليهما معًا, والمفتقر إلى الشيء فرعه"[6].

وعلى الرغم من اختلاف النحاة في عددها, إلا أنهم اجمعوا على السماع والقياس.

---

1)- ينظر: معجم متن اللغة, أحمد رضا, دار مكتبة الحياة بيروت, مادة (د ل ل), 444/2
2)- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو البركات الأنباري, دار الفكر بيروت, ط2, 1971م, 80
3)- ينظر: الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 162/1, 216
4)- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو البركات الأنباري, 81
5)- الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 21
6)- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي, حسن الملخ, دار الشروق للنشر والطباعة, ط1, 2001م 141

– السماع أو النقل

السَّمَاعُ : مصدر سمع, والسَّمعُ : حَسُّ الأُذُنِ, وَهي قُوَّةٌ فِيهَا, وَبِهَا تُدْرَكُ الأَصْوَاتُ, والسَّمَاعُ: مَا سَمَّعْتَ بِه فَشَاعَ وَتُكُلِّمَ بِه[1].

السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية من مصدرها, وهو يمثل الدليل الأوّل الذي تُبنى عليه بقية الأدلة, فقد اعتمد النحاة العرب عليه, في تصنيف اللغة وبناء قواعدها, وهذا يظهر واضحًا وجليًا في مصنفاتهم, ومن ذلك ما جاء في كتاب سيبويه, حيث نجده غالبًا ما يقول: " أنّا سمعنا من يُوثق بعربيّته يقول ... وسمعتُ من أثق به من العرب يقول ... وهذه حجج سُمِعَتْ من العرب وممن يوثق به"[2].

إذن السماع هو:" الكلام العربيّ الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح), الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[3]. أو هو" ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى, وهو القرآن الكريم, وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم ـ وكلام العرب, قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظمًا ونثرًا, عن مسلم وكافر, فهذه ثلاثة أنواع لا بُدّ في كل منها من الثبوت"[4].

يُفهم من التعريفين السابقين, أن للسماع مصادر وأدلة أساسية, وشروط قد حددها النحاة.

1 – شروطه :

اشترط النحاة شروطًا جعلوا منها الأساس لمصادر السماع, نذكر أهمها :

أ – اتفق النحاة على أن القرآن الكريم وقراءاته, هو المصدر الأوّل للاحتجاج النّحويّ, إلا أنهم وضعوا لهذه القراءات شروطًا, وهي: أن تكون صحيحة السند عن الرسول– صلى الله عليه وسلم–وأن تكون موافقة للرسم العثماني, وموافقة للعربية بوجه من الوجوه[5].

ب– النقل عن العرب الفصحاء, ويُقْصَدُ به كلام القبائل الموثوق بفصاحتها, ويكون ذلك وفق الشروط المكانية والزمانية المحددة[6].

---

1)- ينظر تاج العروس من جواهر القاموس, للزبيدي. مادة (س م ع) 223/21, 224, 236
2)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 155/1, 230, 255
3)- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو البركات الأنباري, 81
4)- الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 39
5)- في أصول النحو, سعيد الأفغاني, المكتب الإسلامي بيروت, 1987م, 29, 30
6)- ينظر: أصول النحو العربي, محمد خان, مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة, 2012, 58

2- مصادره :

أ- القرآن الكريم :

يُعدُّ القرآن بجميع قراءاته, المتواتر والآحاد منها, والشاذ, الدليل أو المصدر الأول للسماع, وهو يمثل أساس التقعيد النّحويّ والتأصيل, قال السيوطي(ت911هـ): " أمَّا القرآن فكل ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية, سواء كان متواترًا, أم أحادًا, أم شاذًا[1].

ب- الحديث النبوي الشريف:

ويقصد به أقوال النبي صلى الله عليه وسلم, وعلى الرغم من إجماع النحاة على أن النبي أفصح من نطق بالعربية, وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج, إذا ثبت أنه لفظ النبي نفسة, ولكنّهم انقسموا ثلاثة أقسام : **الأوّل** : أجاز الاحتجاج به, وحجتهم في ذلك أن علماء الحديث اهتموا بصحة إسناده, وذهب إلى ذلك طائفة من النحاة, منهم : ابن خروف, وابن مالك, وابن هشام[2].

الثاني : منع الاحتجاج به صراحة؛ لأنهم يرون أن الحديث قد رُوِي بالمعنى, وكذلك تداول الأعاجم له, فزادوا ونقّصوا, وقدّموا وأخروا, ومن أصحاب هذا الرأي أبي حيان الأندلسي, وأبي الحسن ابن الضائع[3].

الثالث: توسط في الاحتجاج به بين منع وجواز, وأبرز من نهج هذا النهج أبو إسحاق الشاطبيّ, حيث قسّم الحديث على قسمين: قسم ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه, وهذا لم يقع به استشهاد, وقسم اعتنى ناقله بلفظه, وهذا يصح الاستشهاد به[4].

ج - كلام العرب :

قال السيوطي(ت911هـ) : " وأمَّا كلام العرب : فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[5].

أي هو كل كلام منظوم أو منثور ورد عن العرب الفصحاء, وفق الحدود الزمانية والمكانية, التي حددها النحاة أثناء جمعهم للغة.

---

1)- الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 39
2)- ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي, محمود فجال, أضواء السلف, ط2, 1997م, 6, 7,
3)- ينظر: في أصول النحو, سعيد الأفغاني, 47
4)- ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي, محمود فجال, 6, 7, 8, 9
5)- الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 47

واستنادًا لما سبق يتضحُ أن المصادر التي اعتمد النحاة عليها في مرحلة التقعيد, هي : القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة والآحاد والشاذ, وهو أساس التقعيد والتأصيل, ثم الحديث النبويّ الشريف, وكلام العرب, المنظوم والمنثور, وفق الحدود الزمانية والمكانية المحددة.

– القياس :

لفظ القياس وردت في المعاجم, بمعنى : قَاسَ الشّيءَ بِغَيْرِهِ, وَعَلى غَيْرِهِ, وَإِلَيْهِ قَيْسًا, وَقِيَاسًا, وَ الْقِيَاسُ فِي اللَّغَةِ: رَدُّ الشّيءِ إِلَى نَظِيْرِهِ **(1)**.

وأمَّا في الاصطلاح : فهو علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب, أي حمل غير المنقول على المنقول, إذا كان في معناه **(2)**.

1 ـ أركانه:

قال الأنباري (ت577هـ) : " ولا بُدّ لكل قياس من أربعة أشياء : أصل, وفرع, وعلة, وحكم"**(3)**.
حدد الأنباري في القول السابق أركان القياس, وحصرها في أربعة أركان, وهي :

أ – الأصل (المقيس عليه)

وهو الكلام المنقول من كلام العرب الفصيح, ويُشترطُ فيه ألا يكون شاذًا, خارجًا عن القياس, ولا يُشترط فيه الكثرة, فقد يُقاس على القليل لموافقته القياس, ولا يُقاس على الكثير لمخالفته له **(4)**, أي: أن يكون موافقًا للقاعدة النّحوية.

ب – الفرع (المقيس) :

وهو الفرع الذي يُحْمَلُ على كلام العرب المسموع, أو هو ما لم يُسْمَعْ من كلام العرب, وأُرِيد إلحاقه بالمسموع ليأخذ حكمه, وهو عند النحاة على قسمين: إما نصوص تُحْمَلُ على نصوص, أو أحكام تُحْمَلُ على أحكام**(5)**.

1)- المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية, مادة (ق ي س), 770
2)- ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح, محمود فجال, دار القلم دمشق, ط1, 1989م,175, 176
3)- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو البركات الأنباري, 93
4)- ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية,209, 215
5)- ينظر: أصول التفكير النحويّ, علي أبو المكارم, دار غريب للطباعة والنشر القاهرة, ط1, 2006م, 85

جـ – الحكم :

ويقصد به إلحاق المقيس بالمقيس عليه, وهذا يتضمن إعطاءه حكمه, ولكنّ النحاة أدركوا أنّ إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه؛ لأن صور الإلحاق تتعدد, ومن ثم تتعدد بتعدّدها الأحكام الناتجة عن القياس[1].

أو هو ما قضى فيه النحاة بالوجوب, أو الجواز, أو المنع والضعف, حيث اتفقوا على جواز قياس كل حكم ثبت استعماله من العرب الفصحاء, على القاعدة[2].

د – العلة :

وهي التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه, أو هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا, وتحقق في المقيس فألحق به, فأخذ حكمه [3].

2 ـ أقسامه :

قسّم الأنباري القياس على ثلاثة أنواع, هي [4] :

أ – قياس العلة:

وهو حمل الفرع على الأصل, بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل, وهو على عدة أقسام: القياس المساوي كحمل ما لم يُسمَ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد , والقياس الأولى : وهو حمل أصل على فرع؛ لأن العلة في الفرع أقوى منها في الأصل, وقياس الأدون : وهو حمل ضد على ضد, أي أن العلة في الفرع أضعف منها في الأصل.

ب – قياس الشبه :

وهو حمل الفرع على الأصل, بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل كإعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه, كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه, فكان معربًا كالاسم.

---

1)- بنظر: أصول التفكير النحويّ, علي أبو المكارم, 114

2)- ينظر: أصول النحو العربي, محمد خان, , 87

3)- الاقتراح في علم أصول النحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 108

4)- ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو البركات الأنباري, 105, 107, 110, والقياس في النّحو العربي نشأته وتطوره, سعيد جاسم, دار الشروق للنشر, 41, 42, 43

جـ – قياس الطرد :

وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة . كبناء ليس, وإعراب ما لا ينصرف.

– الإجماع :

الإجماع في اللغة مصدر أجمع, وهو: اتفَاقُ الخَاصّة أو العَامّة عَلى أمْرٍ مِنْ الأُمورِ, وَيُعَدُّ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلى صِحّتِهِ[1].

وأمَّا في اصطلاح النّحويين, فهو : إجماع نُحاة البلدين: البصرة والكوفة [2].

قال ابن جنيّ (ت392هـ) : " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص, والمقيس على النصوص, فأما إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه, وذلك أنه لم يرد ممن يُطَاعُ أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من قوله : (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[3].
يُفهم من قول ابن جنيّ أن الإجماع عند النحاة يُعدُّ حجة, إذا لم يخالف المسموع, والكلام المقيس على ما سُمِعَ من كلام العرب, أي أن لا إجماع فيما خالف المسموع, لأنه مأخوذ ومنتزع من استقراء اللغة.

– استصحاب الحال :

ورد في لسان العرب : صَحَبَ : " صَحِبَه يَصْحَبُه صُحْبة، بِالضَّمِّ، وصَحابة، بِالْفَتْحِ، وَصَاحَبَهُ : عَاشَرَهُ ... واسْتَصْحَبَ الرجُلَ: دَعاه إِلى الصُّحْبة؛ وَكُلُّ مَا لَازَمَ شَيْئًا فَقَدِ اسْتَصْحَبَهُ"[4].
بناءً على التعريف اللغوي السابق, نجد أن الاستصحاب في اللغة بمعنى الاقتران والملازمة, وهذا المعنى يدل في عمومه على الملازمة بين أمرين, أي ملازمة الشيء وعدم مفارقته.

واصطلاحًا, هو : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل, عند عدم دليل النقل عن الأصل[5].

1)- المعجم الكبير , مجمع اللغة العربية, مادة (ج م ع), 526/4
2)- الاقتراح في علم أصول النّحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 187
3)- الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 1/ 216
4)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (ص ح ب), 519/1, 520
5)- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو, أبو البركات الأنباري, 46

قال الأنباري (ت577هـ):" اعلم أن استصحاب الحال, من الأدلة المعتبرة, والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء, هو الإعراب, واستصحاب حال الأصل في الأفعال, هو البناء"[1].
وقال أيضاً : " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة, لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل" [2].

نُلاحظ في القولين السابقين للأنباري, أنه قد عدّ الاستصحاب الدليل الثالث, من أدلة النّحو وتمسك به, حيث اعتبر التمسك بالأصل تمسك بالاستصحاب, أمَّا إذا وجد دليل أقوى منه, كالسماع والقياس, فأنه يعدّه من أضعف الأدلة, ولا يجوز التمسك به, ويجب تأخيره عن السماع والقياس[3].

ثانياً : – القاعدة مفهومها وشروطها

1 – مفهومها :

ـ القاعدة لغةً :

وردتْ لفظة القاعدة في معاجم اللغة, تحت مادة (قعد), وهي موضوعة لما هو أساس الشيء, سواء أكان هذا الشيء ماديًا أم معنويًا.

جاء في الصحاح :" وَقَوَاعِدُ البَيْت: أسَاسُهُ, وَقَوَاعِدُ الهَوْدَج: خَشَبَاتٌ أرْبَعٌ مُعْترضَاتٌ فِي أسْفَلِهِ" [4].

كما جاء في لسان العرب : "وَالقَاعِدةُ : أصْلُ الأُسِّ, والْقَوَاعِدُ : الإسَاسُ, وَقَوَاعِد الْبَيت إسَاسُهُ" [5].

ووردتْ في القرآن الكريم, في قوله تعالى :ُّٱلخ لم لى لي□□□ٍّ[6], فالقاعدة في هذه الآية جاءتْ بمعنى الأساس, والأساس هو ما يُرفع عليه البناء.

ويتضح مما سبق أن لمفهوم القاعدة في اللغة معاني متعددة, إلا أن جميع هذه المعاني تدور حول معنى واحد, وهو أساس الشيء ومرتكزه وأسُّه, حسيًّا كان, كقواعد البيت, أو معنويًا, كقواعد العلوم.

---

1)- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو البركات الأنباري, 141
2)- المرجع السابق, 142
3)- ينظر: المرجع نفسه, 141
4)- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية , إسماعيل الجوهري, مادة (ق ع د), 525/2 .
5)- لسان العرب , ابن منظور , مادة : (ق ع د) ,361/3 .
6)- البقرة من الآية 127

– القاعدة اصطلاحًا :

استخدم بعض النحاة قديمًا في مصنفاتهم, مسميات ومصطلحات بمعنى مصطلح القاعدة ومرادفة له, ومن هذه المصطلحات :

مصطلح الأصول : حيث استخدمه النحاة مرادفًا للقاعدة, وفي معناها, ومما يدل على ذلك قول العكبريّ (ت616هـ) : " وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النّحو, ما تمس الحاجة إليه, ومن علل كل باب ما يعرفك أكثر فروعه والمرتبة عليه" [1].

مصطلح القياس : استخدم النحاة هذا المصطلح بمعنى القاعدة, وهذا يتضح فيما نقله السيوطيّ (ت911هـ) عن الكسائيّ (ت189هـ), الذي جعل النّحو كله قواعد يُقاس عليها, حين قال :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ. [2]

مصطلح العلة : أُستعمِلَ هذا المصطلح للدلالة على معنى القاعدة النّحوية؛ لأن النحاة قد ربطوا العلة بالنّحو, واعتبروها الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم, والأمر الذي لاحظته العرب, حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة [3].
أي أن النحاة اعتمدوا على العلة, وجعلوها ضابطًا لأفكارهم, وهذا يُعدُّ مظهر من مظاهر القواعد النّحويّة.

نستنتج من المصطلحات السابقة, التي جاءتْ مرادفة لمعنى القاعدة, أن القاعدة النّحوية, عبارة عن مجموعة من الأحكام التي تمّ استنباطها من كلام العرب, وفق شروط معينة ومحددة, وبناءً على هذا وضع العلماء عدة تعريفات لمصطلح القاعدة, نذكر منهم :

- الفيومي (ت770هـ), الذي عرّفها بقوله: " والقاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط, وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته"[4].

- والشريف الجرجاني (ت816هـ), الذي قال إن القاعدة : " هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها[5].

---

1)- اللباب في علل البناء والإعراب, أبي البقاء العكبري, تحقيق عبد الإله النبهان, دار الفكر دمشق, ط1, 1995م 1/ 39
2)- ينظر: الاقتراح في أصول النّحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 79
3)- ينظر: النّحو العربي العلة النّحوية نشأتها وتطورها , مازن المبارك ,المكتبة الحديثة . ط1 , 1965م , 90
4)- المصباح المنير, أحمد بن محمد الفيوميّ, تحقيق عبد العظيم الشناويّ, دار المعارف, ط2, 510/2
5)- معجم التعريفات, الشريف الجرجاني, تحقيق محمد صديق المنشاوي, 143

- والأزهريّ (ت905 هـ), الذي قال حين عرّفها :" القاعدة لغةً : الأساس, واصطلاحًا : حكم كلّي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه"[1].

بالنظر إلى التعريفات السابقة, نجد أن النحاة قديمًا, لم يخصوا القاعدة النّحوية بتعريف مستقل وواضح, فهي عندهم تطلق على جُملة الأحكام المستنبطة, والضوابط الموصلة إلى معرفة كلام العرب, أمَّا عند النحاة المحدثين فالأمر مختلف؛ لأنهم قد خصوها بتعاريف خاصة وواضحة, ومن هؤلاء:

- أمين السيد الذي يرى أن القاعدة, هي : " حكم كلّي يستنبط من نماذج كثيرة من كلام العرب, لكي يُطبق على كل ما يماثل هذه النماذج من كلامنا"[2].

- ومحمود الجاسم الذي عرّفها بمعنى أشمل وأوضح, فقال إنها : " جُملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركّيبيّ, وتُعدُّ قانونًا أو معيارًا ينبغي القياس عليه, وتوليد الكلام في ضوئه, ويُمكّنُ متعلّم اللغة من غايته" [3].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم القاعدة ، هو: مجموعة الفروع والجزئيات التي تحتكم إلى أصل واحد، وتنضبط بأساس واحد يشملها جميعًا أو يشمل أغلبها.

2- شروطها :

القاعدة النّحوية هي نتيجة لمرحلة استقراء اللغة وتقعيدها, وهي القانون الذي توصل إليه النحاة, لضبط وتقنين ما هو مشترك بين أقسام وظواهر المادة اللغوية, وتحديد العلاقات القائمة بينها.

وبناءً على ذلك حدد النحاة شروطًا لصياغتها وتحديد مضمونها, ومن أهم هذه الشروط:

أ- الاختصار:

وهو من أهم شروط بناء القاعدة النّحوية, أي يجب أن تكون القاعدة مختصرة قدر الإمكان, فإن طالت فقدتْ عنصرًا هامًا, من عناصر كفايتها, وفائدتها العلمية[4].

---

1)- التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد الأزهري, تحقيق محمد باسل, 106/1
2)- في علم النّحو, أمين السيد, دار المعارف, ط7, 14/1
3)- النّحوية تحليل ونقد, محمود الجاسم, دار الفكر دمشق, ط1, 2007م, 28
4)- ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية, محمد حماسة, دار الشروق, ط1, 1992, 58

ب – الاطراد :

فالأصل في القاعدة أن تكون مطردة, بحيث تنطبق على جميع جزئياتها, وتتمكن من استيعاب كل العناصر التي تتفق معها في الحكم, أي أن تكون متتابعة يتبع بعض فروعها بعضًا في الحكم الجامع, وأن تكون مستمرة التتابع غير مختلة بشذوذ بعض فروعها[1].

والاطراد يُعدُّ الأساس الضابط للقاعدة النّحوية, الذي يهون به على الذهن تمثل الأصل الشامل, تمثلًا يرجع إليه في التطبيق والاستعمال.[2]؛ لأن القاعدة ما هي إلا وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة, فإذا كان هذا العمل مطردًا حتمًا سيعبّر عنها, ويكون السبيل الذي يضمن صدق مصادرها وتطبيقاتها[3].

جـ – التجريد والضّبط :

ويُقصد به أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة موضوعيًا وجامعًا, ينطبق على كل جزئياتها التي تتفق معه في علته, أو على أغلبها, وهذا يكون عن طريق استنباط القواعد من كلام العرب الفصيح, ثم يوثق النحاة القواعد التي يصلون إلى تجريدها وضبطها بالشواهد والأمثلة, عن طريق القياس على كل أبواب النّحو؛ لأن التجريد أو الضابط هو الذي يمنح القاعدة الشمولية[4].

د – العموم :

يجب أن تتصف القاعدة النّحوية بالعموم, وليس من الضروري أن تتصف بالشمول, أي أن تكون قاعدة عامة لا كلية, وهذا يعني أن القاعدة لا بُدَّ أن تنطبق على جمهرة مفرداتها, وليس من المحتم مع هذا أن تشملها جميعًا, فلا يشذ عنها شيء[5].

1)- ينظر: نظرية التقعيد الفقهي, محمد الروكي, مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء, ط1, 1994م, 62, 63
2)- ينظر: مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب, أمين الخولي, دار المعرفة, ط 1 ,1961م, 57
3)- ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية, محمد حماسة, 58
4)- ينظر: جدل النص والقاعدة, الأمين ملاّوي, 264
5)- ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية, محمد حماسة, 58

ثالثاً : – الفرق بين التقعيد والقاعدة

استنادًا لما سبق ذكره, ومن خلال عرض مفهوم كل من القاعدة والتقعيد, تبيّن أن القاعدة النّحوية تختلف اختلافًا تامًا, عن التقعيد النّحويّ؛ لأن التقعيد النّحويّ يُعدُّ المنهج الذي اتبعه النحاة لتقديم الضوابط والأسس التي بمقتضاها وضعتْ القاعدة, وهو يمثل طريقة بحثية في أساسها ومرجعها, وغايته القاعدة, أمَّا القاعدة فهي بيان النظام النّحويّ, أي أن القاعدة هي النظام النّحويّ, والتقعيد هو طريقة النحاة ومنهجهم في الوصول إلى النظام النّحويّ [1].

وعليه يمكننا القول: إن القاعدة هي الغاية التي يسعى النّحويّ إلى الوصول إليها من خلال التقعيد النّحويّ؛ لأنها تمثل نتيجة التقعيد في وصف الضوابط, والشروط والأحكام النّحوية.

1)- ينظر: جدل النص والقاعدة, الأمين ملّاوي, 254

المبحث الثاني

العدول عن الأصل مفهومه, وأسبابه, وغايته, وأنواعه

ويشتمل على :

أولًا:- مفهوم العدول

ثانيًا :- أسبابه

ثالثًا :- غايته

رابعًا :- أنواعه

اعتمد العلماء القدامى على التقعيد اللغوي بعد استقراء كلام العرب, فاستنبطوا الظواهر والعلل التي بنوا عليها القياس, وسنّوا من خلالها قواعد وأصول مُحكمة لحماية اللغة من اللحن, حتى أصبحتْ هذه القواعد القانون الذي يفرض محددات خاصة ينبغي على متحدث العربية أن يلتزم بها, إلا أن الباحث في المصادر اللغوية يقف على الكثير من الظواهر اللغوية التي تُخالف القياس والقواعد التي اعتمدها اللغويون.

وهذا العدول الذي يُخالف القياس وأصل القواعد في اللغة قد حرص العلماء قديمًا على دراسته, وأكثروا من استخدامه في مصنفاتهم بمسميات مختلفة, وصرّحوا به كثيرًا أثناء دراستهم وتحليلهم للظواهر اللغوية, التي جاءتْ على خلاف القواعد الموضوعة في النمط اللغوي المعتاد[1].

ولما كان المنهج النّحويّ يهتم بالاطراد والعامل, ويلجأ إلى التأويل, فقد افترض النحاة أصلًا للغة مستمدًا مما جمعوه من كلام العرب, وجعلوه معيارًا للعدول, فتعددتْ مصطلحاته التي تقع موقع الترادف منه, وأنّ أي تعريفٍ لهذه المصطلحات هو تعريف له, وإنما يدل هذا على أن العلماء قديمًا وحديثًا, اتفقوا على أن العدول بمعنى الخروج عن الأصل اللغويّ, أو الخروج عن القاعدة اللغوية, أو النمط الاعتيادي للاستعمال اللغويّ[2].
كما اتفقوا على أن للعدول أسبابًا وأغراضًا تقتضي حدوثه, فقد يأتي العدول أو الخروج عن الأصل لغرض التخفيف أو تكثير اللفظ والمعنى[3], وحاولوا تحديد صوره وأنواعه بحسب مستويات اللغة, فقسّموه إلى: عدول صوتيّ, وصرفيّ, ونحويّ (تركيبيّ), ودلاليّ[4].

أولاً : – مفهوم العدول

1 – العدول لغةً :

ورد مصطلح العدول في معاجم اللغة, تحت مادة (عدل), التي تدل دلالتها اللغوية والمعجمية على معانٍ لغوية متعددة, نذكر منها :

ما جاء في معجم جمهرة اللغة: " والعَدْل: ضدّ الجَوْر. وعَدَلْتُ الشَّيْء بالشَّيْء عَدْلًا، إذا جعلته بوزنه.

1)- ينظر: الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون 270/3, والخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي,2 1/ 105,/208, و الصاحبي في فقه اللغة العربية, ابن فارس, علق عليه أحمد يسج, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 1997م. 12
2)- ينظر: الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 262/2, و البيان في روائع القرآن, تمام حسان, 347
3)- ينظر: الخصائص, ابن حنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 468/2, وعلل النّحو, أبو الحسن الوراق, تحقيق محمود جاسم, مكتبة الرشد الرياض, ط1, 1999م, 556
4)- ينظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم, عبد الحميد أحمد هنداوي, المكتبة العصرية, صيدا بيروت, 2008م. 162

وعَدَلْتُ عَن الشَّيْء، إذا مِلْتَ عَنهُ, ورجلٌ عَدْلٌ ورجالٌ عُدولٌ"[1].

وما ورد في معجم مقاييس اللغة: " عَدَلَ : الْعَيْنُ وَالدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، لَكِنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ كَالْمُتَضَادَّيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِوَاءٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى اعْوِجَاجٍ ... فَالْأَوَّلُ الْعَدْلُ مِنَ النَّاسِ : الْمَرْضِيُّ الْمُسْتَوِي الطَّرِيقَةِ. يُقَالُ : هَذَا عَدْلٌ، وَهُمَا عَدْلٌ, فَأَمَّا الْأَصْلُ الْآخَرُ فَيُقَالُ فِي الِاعْوِجَاجِ: عَدَلَ. وَانْعَدَلَ، أَيِ انْعَرَجَ"[2].

وبعد العرض السابق لمعنى مادة عدل, تبيّن أن لها دلالتين:
الأوّلى: الاستقامة والاستواء, والأخرى : الاعوجاج والانعراج والميل, وإن الذي يعنينا منهما ما جاء على الميل والانعراج, أي حياد الشيء عن وجهته وإمالته عنها.

2 – العدول اصطلاحًا :

إن المفهوم الاصطلاحي للعدول مبنيٌ على معناه اللغويّ, وهذا يعني أن هناك أصلًا يُعدل عنه, أو يُمال عنه, فالعدول اللغويّ يُعدُّ ظاهرة أسلوبية لها حضور بارز في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة.

أ – العدول في الدراسات اللغوية القديمة :

ورد في مصنفات اللغويين قديمًا إشارات لمصطلح العدول, وتعددتْ مسمياته, فقد استخدم سيبويه (ت180هـ) مصطلح العدول في قوله : " باب ما جاء معدولًا عن حده من المؤنث كما جاء المذكر معدولًا عن حده نحو: فُسَق، ولُكَع، وعُمَر، وزُفَر وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث, فقد يجيء هذا المعدول اسمًا للفعل، واسمًا للوصف المنادى المؤنث، كما كان فُسَق ونحوه المذكّر، وقد يكون اسمًا للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلّاّ مؤنثًا لمؤنث. وقد يجيء معدولًا كعُمَر، ليس اسمًا لصفة ولا فعلٍ ولا مصدرٍ"[3].

واستخدم مصطلح الاتساع مرادفًا له, في قوله:" ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار, قوله تعالى جدّه : ُاْ □□□□نيني□ير□ [4], أنما يريد : أهل القرية, فاختصر وعمل الفعل في القرية, كما كان عاملًا في الأهل لو كان هاهنا"[5].

1)- جمهرة اللغة, أبو بكر بن دريد, تحقيق رمزي بعلبكي, دار العلم للملايين بيروت, ط1, 1987م, مادة (ع د ل), 2/ 663
2)- معجم مقاييس اللغة, أحمد بن فارس, تحقيق عبد السلام هارون, 246/4, 247
3)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 270/3
4)- يوسف من الآية 82
5)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 212/1

ونُلاحظُ أن سيبويه لم يكتفِ بذكر العدول في كتابه؛ بل علل أسبابه ومسوغاته, ومن ذلك قوله: " وكذلك كل فَعالِ إذا كانت معدولة عن غير افْعَل إذا جعلتها اسمًا، لأنَّك إذا جعلتها علمًا فأنت لا تريد ذلك المعنى, وذلك نحو حَلاقِ التي هي معدولة عن الحالقة، وفَجارِ التي هي معدولة عن الفَجْرة، وما أشبه هذا, ألا ترى أنَّ بني تميم يقولون : هذه قَطامُ وهذه حَذَامُ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذِمةَ، وقَطامُ معدولة عن قاطِمةَ أو قَطْمةَ وإنمَّا كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة" [1].

وكذلك ابن جنيّ (ت392هـ), فقد استخدم مصطلح العدول, أثناء حديثة عن توالي الضمتين والكسرتين. حيث قال : " أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما"[2].

ومصطلح الانحراف مرادفًا له, في قوله: " وأمَّا ما رفض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال وبه الاشتغال, وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حلِيتَ به وأنِقتَ له وإن تحاميت الإنصاف وسلكت سبيل الانحراف فذاك إليك ولكن جنايته عليك"[3].

وكذلك مصطلح الاتساع, حين قال:" فمن ذلك قول النبي –صلى الله عليه وسلم– في الفرس: (هو بحر)، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه, أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد"[4].

وبناءً على ما سبق نجد أن ابن جنيّ استخدم مصطلحات العدول والانحراف والاتساع بمعنى واحد, وهو الخروج عن أصل المستوى النمطي للغة, وعقد له في خصائصه أبوابًا كثيرة تندرج تحت مفهومه, ولعلّ أهمها : باب في العدول إلى ما هو أثقل منه لضرب الاستخفاف[5], وباب في شجاعة العربية, الذي قال فيه : " اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"[6].

كما استخدم ابن فارس (ت395هـ) مصطلح التوسّع مرادفًا لمصطلح العدول, فقال : " ولو أنّه لم يعلم توسّع العرب في مخاطباتها لعيّ بكثير من علم مُحكم الكتاب والسنة"[7].

وأشار إليه أبو القاسم الزمخشريّ (ت538هـ) حين استعمل مصطلح الالتفات مرادفًا له, أثناء تفسيره لقوله

1)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 277/3, 278
2)- الخصائص, ابن جني, تحقيق عبد الحميد هنداوي,108/1
3)- المرجع السابق, 105/1
4)- المرجع نفسه, 208/2
5)- المرجع نفسه, 262/2
6)- المرجع نفسه, 140/2
7)- الصاحبي في فقه اللغة العربية, ابن فارس, علق عليه أحمد يسج, 12

تعالى : أُ ٱبنبىبيتر□□تنىتي□ □ □□□□□□□ً [1], فقال : " عسيت وعسيتم: لغة أهل الحجاز. وأمَّا بنو تميم فيقولون: عسى أن تفعل، وعسى أن تفعلوا، ولا يلحقون الضمائر: وقرأ نافع بكسر السين وهو غريب، وقد نقل الكلام من الغيبة إلى الخطاب على طريقة الالتفات، ليكون أبلغ في التوكيد"[2].

وأمَّا ابن الأثير (ت637هـ), فقد استخدم مصطلح العدول, حين قال:" واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ, إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك, وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطّلع على أسرارها, وفتّش عن دفائنها, ولا تجد ذلك في كل كلام, فإنه من أشكل ضُروب علم البيان, وأدقِّها فهمًا, وأغمضها طريقًا"[3].

ونستخلص من الأقوال السابقة للغويين قديمًا, أن العدول عن الأصل موجود في كلام العرب, فقد أشاروا إليه بمسميات متعددة تختلف في اللفظ وتتفق في المعنى, كالاتساع, والانحراف, والتوسّع, والالتفات, في حين نجد أن أغلبهم قد اكتفى بذكر الأمثلة وشرحها, دون الوقوف على المصطلح وبيان مفهومه, ومع هذا نجد بعضهم قد وقف على المصطلح وبيّن مفهومه, ومن هؤلاء :

- ابن جنيّ (ت392هـ), الذي عرّفه بقوله :" إن العدل ضرب من التصرف وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع" [4].

- وعرّفه العكبريّ (616هـ), بقوله : " وَالْعدْل هُوَ أَن يُقام بِنَاءُ مقَام بِنَاءٍ آخر من لَفظه فالمعدول عَنهُ أصلٌ للمعدول"[5].

- وأمَّا ابن هشام (ت671هـ), فقد عرّفه حين قال : " الْعدْل وَهُوَ تَحْويل الِاسْم من حَالَة إِلَى حَالَة أُخْرَى مَعَ بَقَاء الْمَعْنى الْأَصْلِيّ" [6].

يُفهم من التعريفات السابقة, أن بعض اللغويين قديمًا, قد عبّروا عن مفهوم العدول بالعدل, أي أن العدل

1)- محمد الآيتان, 22, 23
2)- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, أبو القاسم الزمخشري, دار الكتاب العربي بيروت, ط3, 1407هـ , 325/4
3)- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر , ابن الأثير, قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانه, دار نهضة مصر للطبع والنشر,ط2 180/2
4)- الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 103/1
5)- اللباب في علل البناء والإعراب, العكبري, تحقيق عبد الإله النبهان, 502/1
6)- شرح قطر الندي وبل الصدى, ابن هشام, تحقيق محمد محيي الدين, القاهرة, ط 11, 1383هـ , 351

والعدول بمعنى الخروج عن الأصل إلى الفرع, وأنه لا بُدّ أن يكون له طرفان, الأوّل: المعدول عنه, وهو الأصل, والأخر: المعدول إليه, وهو الفرع.

ب – العدول في الدراسات اللغوية الحديثة :

نال مصطلح العدول اهتمامًا واسعًا عند اللغويين المحدثين في دراساتهم, وبحوثهم, وأطلقوا عليه مسميات عديدة, ولعلّ أبرزها الانحراف, والانزياح, والانتهاك, والتجاوز[1], وحاولوا أن يبيّنوا مفهومه, ومن هؤلاء:

ـ عباس حسن الذي عبّر عنه بالعدل, حين قال : " أمَّا العدل فيقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط ألا يكون التحويل لقلب، أو لتخفيف، أو لإلحاق، أو لزيادة معنى" [2].

ـ وتمام حسّان الذي عرّفه بقوله: " الأسلوب العدولي خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة, ولكن هذا الخروج, وتلك الخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطراد رقي بهما إلى مرتبة الأصول التي يُقاس عليها" [3].

ـ وفاضل السامرائي الذي قال : " إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير, لا بُدَّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى" [4].

ـ وعبد الحميد هنداوي الذي استخدم مصطلح الاختيار, بمعنى العدول وساوى بينهما, في قوله : " فالاختيار في حقيقته, إنما هو عدول عن المستوى النمطي أو العادي من اللغة, إلى المستوى الفني من الكلام" [5].

ـ وورد عن حسن طبل الذي استخدم مصطلح الالتفات, مرادفًا للعدول في قوله:" فالمادة اللغوية أو المعجمية للالتفات تدور في عمومها –كما نرى– حول محور دلالي واحد هو التحول أو الانحراف عن المألوف من القيم والأوضاع, أو أنماط السلوك ... والتي تتمثل في كل تحول أسلوبي أو انحراف – غير متوقع – على نمط من أنماط اللغة" [6].

ـ وصلاح فضل الذي استخدم مصطلح الانحراف, بديلًا عن العدول, فقد قال :" وربما أمكن لبعض الباحثين

1)- ينظر: الأسلوب والأسلوبية, عبد السلام المسدّي, الدار العربية للكتاب, ط3, 100
2)- النحو الوافي, عباس حسن, 222/4
3) البيان في روائع القرآن, تمام حسان, 347
4)- معاني النحو, فاضل السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, 2000م, 9/1
5)- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم, عبد الحميد أحمد هنداوي, 141
6)- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية, حسن طبل, دار الفكر العربي القاهرة, 1998م, 11

أن يربطوا بشكل ما, بين مفهوم الأسلوب كانحراف عن قاعدة عامة, والتصور القديم له باعتباره طبقة زخرفية تُضَافُ إلى أصل التعبير"[1].

ـ أمَّا عبد الهادي الشهريّ الذي بيّن العدول وفقًا للنظرية التداولية, من خلال الأصل والعدول, فهو يرى أن الأصل أساس مستويات اللغة الصوتية, والصرفية, والتركيبية, والمعجمية, والدلالية, وأن العدول عنه هو خروج عن أصل اللغة, وكل ذلك يكون داخل السياق, فقد قال : " إن لكل مستوى لغويّ درجة افتراضيّة تكون أساسًا, في كل مستوى من هذه المستويات, ويمكن أن تُسمى بالدرجة الأصل ... فقد ينتج المرسل خطابه بتوظيفه لإحدى هذه الدرجات, وقد يخرج من مقتضاها, بدرجة انزياح متفاوتة عن الدرجة الأصل, وذلك حسب مقتضى السياق... ولا تستعمل هذه الدرجات بمعزل عن السياق, فاستعمال الدرجة الافتراضية أو العدول عنها, يعبّر عن قصد تداولي"[2].

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول إن اللغويين المحدثين قد درسوا العدول بمختلف جوانبه, وتعددتْ مسمياته عندهم, فقد تناولوه بمسميات كثيرة, , وقسّموا اللغة على مستويين: المستوى الأول : وهو الذي يمثل الأداء العادي والمثالي للغة (الأصل), والمستوى الأخر : وهو الذي يعتمد على العدول أو الخروج عن اللغة المثالية (الخروج عن الأصل)[3].

والمتأمل في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة, يجد أن العدول كان مصطلحًا لغويًا قديمًا, تطرّق إليه القدامى في دراساتهم اللغوية, ولم يكن خافيًا عليهم, فقد أسموه بأسماء متعددة, وكشفوا عن إشارات تبيّن مفهومه, أمَّا المحدثون فقد تعددت مصطلحاته عندهم أيضاً, تناولوه بالدراسة في مباحث علم الأسلوب, باعتبار أنه حقيقة أسلوبية تميز نصًا عن آخر, ويُلاحظ أن الفريقين قد اتفقا على أن هناك أصلًا يُعدل عنه, إلى غيره, أي الخروج عن المستوى النمطي الذي يمثل أصل اللغة, إلى مستوى آخر فيها, والمراد بالأصل هنا هو : ما ينبغي أن يكون عليه أصل التركيب, قال يس الحمصي (ت1061هـ) في حاشيته على شرح قطر الندى : " تُرَدُ الأشياء إلى أصولها, أي ترد الأشياء التي استعملت في غير الأصل, إلى أصولها المستعملة" [4].

وهذا يعني ضرورة وجود أصل افترضه النحاة أثناء تقعيد اللغة, يُشترطُ فيه أن يكون قابلًا للتغيير والعدول.

---

1)- علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته, صلاح فضل, دار الشروق, ط1, 1968م, 208
2)- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية, عبد الهادي الشهري, دار الكتاب الجديد المتحد, ط1, 2004م, 68, 69
3)- البلاغة والأسلوبية, محمد عبد المطلب, مكتبة لبنان ناشرون, ط1, 1994م 268
4)- حاشية يس على شرح قطر الندى, يس الحمصي, تحقيق كريم حبيب كريم, المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي بيروت, ط1, 2016, 296

وبناءً على ذلك فإن العدول هو الخروج عن أصل القاعدة اللغوية, أو الاستعمال اللغوي, ولا بُدّ له من طرفين, الأول : المعدول عنه وهو الأصل أو القياس, والأخر: معدول إليه وهو الفرع الذي خالف القياس, وفي هذا الشأن قال عبد الحميد هنداوي : " العدول لا يكون إلا عن أصل أو قاعدة"[1].

ثانياً : – أسبابه

إن للخروج عن أصل اللغة, والعدول عن النسق الاعتيادي والمألوف فيها, عدة أسباب, أهمها :

1 – أمن اللبس :

قال السيوطيّ (ت911هـ) : " اللبس محذور, ومن ثم وُضِعَ له ما يزيله إذا خيف, واسْتُغْنِي عن لحاق نحوه إذا أُمِن" [2].

وقال تمام حسان: " إن اللغة العربية – وكل لغة أخرى في الوجود – تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم"[3].

أمن اللبس يُعدُّ ضابطًا مهمًا عند العلماء, فحرصوا عليه في جميع مستويات اللغة, للمحافظة على وضوح المعنى وجلائه, فهو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الخروج عن أصل النسق الاعتيادي للغة, والعدول عنه خوفًا من التباس المعنى, ومن ذلك أن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت, إلا أن العرب قد خرجوا عن الأصل في قولهم : (هذا جحر ضبٍّ خربٍ), فخربٍ : صفة للجحر لا للضب, وحقه الرفع, فعدل عنه إلى الجرّ لمجاورته المجرور[4].

ومن ذلك أيضا تقديم الخبر على المبتدأ إذا اتصل بالمبتدأ ضميرًا يعود على الخبر, والعدول عن أصل الرتبة هنا لأمن اللبس, قال ابن مالك (ت 672 هـ) : " إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر وجب تقديم الخبر نحو: (عند هند بعلها) و (في النفوس مستسر فضلها)" [5].

---

1)- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم, عبد الحميد أحمد هنداوي, 156
2)- الأشباه والنظائر في النحو, السيوطي, تحقيق عبدالعال مكرم, مؤسسة الرسالة, ط2, 1985م, 314/2
3)- اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, 233
4)- ينظر: ارتشاف الضرّب من لسان العرب, أبو حيان الأندلسي, تحقيق رجب عثمان محمد, مكتبة الخانجي القاهرة, ط1, 1998م, 1912
5)- شرح الكافية الشافية, ابن مالك, تحقيق عبد المنعم هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, ط1, 1982م, 57/1

ب – كثرة الاستعمال :

اعتمد العرب على ظاهرة كثرة الاستعمال كثيرًا, فقد أرجعوا التغييرات التي تحصل على أصل بعض الألفاظ والتراكيب النّحوية, إليها.

ومما عُدِلَ به عن الأصل لكثرة الاستعمال, قول سيبويه (ت180هـ):" مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سدسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ، والحاجز أيضًا مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينًا، فتلتقي السينات ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال"[1].

وقول ابن يعيش (ت 643هـ) : " فإن قيل : فما بالهم فتحوا في أينَ، وكَيفَ، ولَيْتَ، وكسروا جَيرِ وفيها من الثقل ما في لَيتَ وأخواته؟ قيل : على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفُه، فلما كثُر استعمالُ أين، وكيف، وليت مع العلّة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء؛ آثروا الفتحةَ لذلك, ولما قلّ استعمالُ جَيرِ، لم يحفِلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل[2].

ثالثاً: – غايته

قال أبو القاسم الزمخشري (ت 538هـ):" هذا يسمى الالتفات في علم البيان قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم... وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد وقد تختص مواقعه بفوائد"[3].

ومن القول السابق يتبيّن أن للعدول فوائد وأغراض وغايات لغوية وفنية, نجملها في الآتي :

1- تمييز الأصل وبيان الأفصح منه :

ويُقصد به تأصيل القواعد اللغوية وبيان أصلها التي أخذت منه, قال الجوهري(ت392هـ) : " وهو التنبيه إلى

1)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 481/4
2)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدم له إميل بديع يعقوب, 57/5
3)- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, أبو القاسم الزمخشري, 14/1

وجوه العدول عن الصورة اللغوية المغلوطة إلى الصورة الفصيحة الصحيحة، وقديمًا صنع أسلافنا اللغويون في كتبهم ومعاجمهم ذلك بغية الإصلاح والإرشاد"[1].

2 – شدّ انتباه المتلقي :

الخروج عن الأصل اللغوي غايته إثارة المتلقي, ولفت انتباهه, لتتحرك فيه تداعيات ذهنية وانفعالية تجاه النصّ, وتجعله يُعمل النظر فيه حتى يفهم دلالته و أسراره.

قال محمد عبد المطلب : " ويُمثل الالتفات خاصية بارزة في حركة الصياغة موضعيًا, حيث تتحور اللفظة في موضعها تحورًا غير مألوفٍ يفرز دلالة فيها كثير مما لا يتوقعه المتلقي"[2].

3 – التخفيف :

قد يلجأ اللغوي إلى أسلوب العدول عن الأصل لغرض التخفيف؛ لأن فكرة أصل الوضع, ترتبط بفكرة الأصل والفرع, فالأصل من الواضع, والفرع من الناطق, والأصل قد يكون مرفوضًا لثقل ما, لذا يحق للناطق أن يبني أسلوبه على التخفيف, بشرط استقامته لغويًا [3].

ومما يدل عل ذلك :

ـ قول سيبويه (ت180هـ) : " واعلم أنَّ كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء التخفيف، وذلك قولك في المئر: ميرٌ، وفي يريد أن يقرئك يقريك. ومن ذلك: من غلام يبيك، إذا أردت من غلام أبيك[4].

ـ وقول ابن الوراق (ت381هـ) : " وجاز العدول عن الكسر, لثقل الكلمة"[5].

ـ وقول العكبري(ت616 هـ) : " وإنما الغرض العدول عن أصل, إلى ما هو أخف منه, والخفة تحصل بخالفة الموضع"[6]

1)- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, الجوهري, تحقيق أحمد عبد الغفور عطار 19/1
2)- جدلية الإفراد والتركّيب في النقد العربي القديم, محمد عبدالمطلب, الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان, ط1, 1995م, 188
3)- ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي, أحمد عفيفي, الدار المصرية اللبنانية, ط1, 1996م, 169
4)- الكتاب, سيبويه,تحقيق عبد السلام هارون, 543/3
5)- علل النّحو, أبو الحسن الوراق, تحقيق محمود جاسم, 556
6)- مسائل خلافية في النّحو, أبو البقاء العُكبري, تحقيق عبد الفتاح سليم, مكتبة الآداب القاهرة, ط3, 2007م, 57

4 – إبراز إمكانات المتكلم اللغوية :

العدول عن الأصل اللغوي يبرز إمكانات المتكلم في استعمال اللغة, ويعطي للنصّ الأدبي قيمة جمالية؛ لأن في العدول الكثير من إمكانات المتكلم المبدع في استعمال الطاقات التعبيرية الكامنة في اللغة [1].

5 – تكثير اللفظ والمعنى :

أسلوب العدول يساهم في تكثير ألفاظ اللغة وتوليد معاني جديدة فيها, وفي ذلك قال ابن جنيّ (ت392هـ): " ونحو من تكثير اللفظ لتكثّير المعنى العدول عن معتاد حاله, وذلك فعّال في معنى فعيل، نحو: طوّال، فهو أبلغ معنى من طويل، وعرّاض؛ فإنه أبلغ معنى من عريض. وكذلك خفّاف من خفيف"[2].

وكذلك قال ابن الأثير (ت637 هـ):" ألا ترى أنه إذا قيل في الثلاثي(قتل), ثم نقل إلى الرباعيّ فقيل (قتّل) بالتشديد فإن الفائدة من هذا النقل هي التكثّير, أي أنّ القتل وُجِدَ منه كثيرٌ" [3].

رابعاً : – أنواعه

لم يهتم اللغويون قديمًا بتحديد أنواع العدول عن الأصل اللغوي, وإنما كان اهتمامهم منصب على رصد وتحديد مظاهر العدول في جميع مستويات اللغة وإبرازها, وفي المقابل نجد عدة محاولات عند اللغويين المحدثين لتحديد أنوعه, ومن أهم هذه المحاولات :

- ما ذكره تمام حسان, إذ قسمه ثلاثة أنواع, هي : العدول عن أصل الحرف, والعدول عن أصل الكلمة, والعدول عن أصل الجملة [4].
- وعبد الحكيم راضي الذي حدد أقسامه في ثلاثة أنواع, هي: العدول التركّيبي, والعدول الدلالي, والعدول الصرفي.[5]

واستنادًا لما سبق يمكننا تحديد أنوع العدول وتصنيفها, وفقًا لمستويات اللغة, حتى يتم تمييز العدول الصوتي, والصرفي, والنّحوي, والدلالي [6],أي أن العدول طبقًا للمستويات التي تعتمد عليها اللغة, ينقسم عدة أنواع هي:

1)- ينظر: جدلية الإفراد والتركّيب في النقد العربي القديم, محمد عبدالمطلب, 188
2)- الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميدهنداوي,468/2
3)- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, ابن الأثير, قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانه, 246/2
4)- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, تمام حسان, عالم الكتب, 2000م, 127 وما بعدها
5)- نظرية اللغة في النقد العربي, عبد الحكيم راضي, المجلس الأعلى للثقافة القاهرة, ط1, 2002م, 215
6)- ينظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم, عبد الحميد أحمد هنداوي, 162

1- العدول الصوتيّ :

وهو الخروج عن الأصل في نطق الصوت وهذا يكون بالانحراف أو الميل عن مخارج الأصوات وصفاتها , أي هو " انحراف على مستوى أداء الحروف, فهو متصل بالجهاز النطقي عند الإنسان"[1].

قال تمام حسّان: " فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كره العرب تواليهما, ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج آخر أو بعض صفاته, فآلوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب"[2].

وبناءً على ذلك يتضح أن ظاهرة العدول الصوتية يتم فيها تغيير أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت آخر, على أسس ومبادئ للتغيير والتأثير, كالإدغام, والإخفاء, ومن ذلك اجتماع الدال والتاء في بناء افتعل , نحو : ازتحم, فنقول: ازدحم, وادتعى, فنقول: ادّعى, أبدلت التاء دالًا بسبب تجاورها بحرف أقوى منها .

2 – العدول الصرفي :

قال ابن جنيّ (ت392 هـ): " فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[3].

وقال ابن الأثير (ت637 هـ): " اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان, ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بُدّ أن يتضمّن من المعنى أكثر مما تضمّنه أولًا"[4].

وتأسيسًا على القولين السابقين نستنتج أن العدول الصرفيّ يكون من خلال التغيرات التي تحدث في صيغ الألفاظ, أو هو : الخروج عن أصل بناء الكلمة المفردة, والانتقال بها إلى بناء آخر, أو هو نقل صيغ الألفاظ من هيئة إلى هيئة, فالعدول عن بناء صرفيّ إلى بناء صرفي آخر أكثر منه, لا بُدّ أن يؤدي إلى العدول من معنى إلى آخر, ومما ينتظم على هذا ما جاء في قوله تعالى:ﱡﱠ [5] . في قوله تعالى (تواب) مبالغة في المعنى وتكثير له, فهي أبلغ من تائب؛ لأن (تواب) صيغة المبالغة تدل على تكرار التوبة, أمَّا (تائب) فهو اسم فاعل يدل على صدور التوبة مرة واحدة[6].

---

1)- العدول في الجملة القرآنية, عبد الله خضر, دار القلم للطباعة والنشر بيروت لبنان, 56
2)- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, تمام حسان, 127
3)- الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 468/2
4)- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, ابن الأثير, قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانه, 241/2
5)- البقرة من الآية 222
6)- ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, ابن الأثير, قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانه, 242/2

3 – العدول النّحويّ :

ويسمى العدول التركّيبي, وهو الخروج عن القواعد النّحوية, إذ يتم فيه خرق القوانين المعيارية للنّحو, من أجل تحقيق سمات جديدة[1].

قال عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ): " ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان"[2].

وقال تمام حسان:" ويمكن للعدول عن أصل وضع الجُملة, أن تكون بالعدول عن أي واحدٍ من هذه الأصول, بواسطة الحذف أو الإضمار, أو الفصل, أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير, أو التوسع في الإعراب"[3].

وقال عبد الحكيم راضي: " وتجد التفرقة بين اللغة العادية واللغة الأدبية, على أساس المثالية والانحراف مزيدًا من التأكيد في حديثهم عما تسميته – بشكل عام – بظواهر النقص والزيادة في العبارة "[4].

وبناءً على ما سبق يتبيّن أن العدول عن أي أصل من أصول التركّيب أو الجُملة, يكون بحذف أحد ركني الجُملة, أو التقديم أو التأخير, أو الفصل بينهما, أو الخروج عن أصل النسق في الإعراب, أي أن العدول النّحويّ يكون بالخروج عن أصل التركّيب اللغويّ المألوف, إلى تركّيب آخر, والخروج يكون في مواضع يقتضيها السياق. ويُشترط في العدول عن أصل الجُملة أو التركّيب, أن يلزم تحقيق الفائدة, ولا بُدّ له من أمن اللبس؛ لأن الحذف والتقديم والتأخير وغيرهما, لا يكون إلا بدليل يؤمن اللبس, ويحقق الفائدة المطلوبة من الجُملة [5].

أي أن العدول التركّيبيّ هو الذي يلحق بنية الجُملة, وهذا العدول يكون على صور متنوعة, هي: التقديم والتأخير, والحذف, والفصل, والعدول عن النسق الإعرابي .

4 – العدول الدلالي:

قال ابن جنيّ (ت392 هـ) في باب في فرق بين الحقيقة والمجاز: " الحقيقة: ما أُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك, وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع

1)- ينظر: العدول في الجملة القرآنية, عبد الله خضر, 55
2)- دلائل الإعجاز, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 76, 77
3)- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, تمام حسان, 130
4)- نظرية اللغة في النقد العربي, عبد الحكيم راضي, 232
5)- ينظر: المرجع السابق, 130

والتوكيد والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"[1].

ومما سبق نجد أن ابن جنيّ بيّن أن لهذا النوع من العدول دلالتين, الأولى: حقيقية وهي دلالة قريبة ظاهرة غير مقصودة, والأخرى: مجازية وهي دلالة أخرى يصل المتلقي إليها من خلال السياق وهي المقصودة.

وقال عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ): "كلّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع، وإن شئت قلت: في مواضعة، وقوعًا لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة ... وأمّا المجاز، فكلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأوّل، فهي مجاز"[2].

وبناءً على ذلك نستطيع تعريف العدول الدلالي بأنه: " الخروج من المعنى المتعارف عليه للكلمة إلى معنى آخر يحدده السياق"[3].

أي هو تغير دلالة اللفظ وخروجها عن الدلالة الحقيقة لها, إلى دلالة أخرى مجازية, ومما جاء على هذا النسق قوله تعالى :"أنها"[4] استعمل النصّ القرآني لفظ الإبصار للوضوح والبيان, لأن الإنسان يبصر بعينه الأشياء وفي هذا عدول عن الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية (استعارة) [5].

وانطلاقًا مما سبق يتضحً أن للعدول أنواعًا متمثلة في: العدول الصوتيّ, والصرفيّ, والنّحويّ, والدلاليّ, وسيقتصر الحديث في هذه الدراسة على العدول النّحويّ أو التركّيبيّ, من خلال متن الشاطبيّة, المسمى (حرز الأماني ووجه التهاني)

1) - الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 208/2
2) - أسرار البلاغة في علم البيان, عبد القاهر الجرجانيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 2001م, 248, 249
3)- العدول في الجملة القرآنية, عبد الله خضر, 56
4)- النمل من الآية 13
5)- الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم, محمد سلامة, دار الافاق العربية, ط1, 2002م, 218

الباب الثاني

الجُملة الاسمية والنواسخ بين أصل التقعيد والعدول في متن الشاطبيّة

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأوّل:– الجُملة الاسمية بين أصل التقعيد والعدول

الفصل الثاني:– النواسخ بين أصل التقعيد والعدول

الفصل الأوّل

الجُملة الاسمية بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على تمهيدٍ ومبحثين :

تمهيد

المبحث الأوّل : – المبتدأ بين أصل التقعيد والعدول

المبحث الثانيّ : – الخبر بين أصل التقعيد والعدول

تمهيد

ذُكِرَتْ الجُملة الاسمية في مصنفات النحاة قديمًا, فقد أشار إليها سيبويه (ت180هـ) أثناء حديثه عن المبتدأ والخبر, فقال : " فالمبتدأ كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه"[1].

وابن جنيّ (ت392هـ), بقوله: " وَأما الْجُمْلَة فَهِيَ كل كَلَام مُفِيد مُسْتَقل بِنَفسِهِ وَهِي على ضَرْبَيْنِ, جملَة مركبة من مُبْتَدأ وَخبر ..."[2].

كما أشار إليها ابن يعيش (ت 643هـ) الذي قال : "وأمّا الجملة الاسميّة فأن يكون الجزءُ الأوّلُ منها اسمًا"[3].

أمّا المحدثون فلم يبتعدوا عما جاء به النحاة قديمًا, فقد عرّفها محمد عبادة, بقوله:" نريد بها تلك الهيئة التركّيبية المكوّنة في أبسط صورها, مما يُعرف بالمبتدأ والخبر"[4].

وعرّفها سليمان فياض, بقوله:" هي الجُملة التي تبدأ باسم, ولها ركنان أساسيان, لا بُدَّ من وجودهما فيها, لكي تكوّن كلامًا مفيدًا" [5].

فالجُملة الاسمية تُعدُّ من أهم القضايا في اللغة العربية من ناحية بنيتها؛ لأنها تتميز بالدلالة على الثبوت والدوام قال جلال الدين القزويني (ت 739هـ) : " وأما كونه جُملة فإما لإرادة تقوي الحكم بنفس التراكيب... واسميتها لإفادة الثبوت"[6].

وقال أبو البقاء الحنفي (ت1094هـ): " وَالْجُمْلَة الاسمية مَوْضُوعَة للإخبار بِثُبُوت الْمسند للمسند إِلَيْهِ بِلَا دلَالَة على تجدّد أَو اسْتِمْرَار"[7].

ويري فاضل السامرائي أن الذي يدل على الثبوت هو الاسم لا الجُملة الاسمية, حين قال: " ذكر بعضهم أن الجُملة الاسمية تدل على الثبوت, والفعلية تدل على الحدوث, وهذا باب التجوز في القول, أمَّا الصحيح فهو أن

1)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 126/2
2)- اللمع في العربية, ابن جنيّ, تحقيق فائز فارس, 26, 27
3)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 230/1
4)- الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها, محمد عبادة, 55
5)- النّحو العصري, سليمان فياض, مركز الأهرام للترجمة والنشر,92
6)- الإيضاح في علوم البلاغة, جلال الدين القزويني, تحقيق محمد خفاجة, دار الجبل بيروت, ط3, 133/2
7)- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, أبو البقاء الحنفي, تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري, مؤسسة الرسالة بيروت,341

الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على الحدوث"[1].

أمَّا مهدي المخزومي, فهو يرى أن الجُملة الاسمية هي ما كان فيها المسند دالًا على الثبوت, حين قال: " أمَّا الجُملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسمًا "[2].

ومما سبق نستخلص أن النحاة قديمًا وحديثًا قد اتفقوا على أن الجُملة الاسمية هي التي صُدِرتْ باسم, أي هي ما تضمنتْ عملية إسنادية, وتكونت من ركنين أساسيين, هما: المبتدأ والخبر, تربط بينهما علاقة الإسناد, حيث يتصف المسند إليه (المبتدأ) بالمسند (الخبر) اتصافًا ثابتًا.

1)- الجُملة العربية تأليفها وأقسامها, فاضل السامرائي, 161, 162
2)- في النّحو العربي نقد وتوجيه, مهدي المخزومي, 404

المبحث الأوّل

المبتدأ بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا :- أصل التقعيد

ثانيًا :- العدول عن أصل التقعيد

1- العدول عن الأصل بالحذف

2- العدول عن أصل الرتبة

3- العدول عن العلامة الأصلية للرفع

المبتدأ لغةً :

جاء في لسان العرب: "بَدَأَ بِهِ وَبَدَأَهُ يَبْدَؤُهُ بَدْءًا, وابْتَدَأَهُ... وَأَبْدَأْتُ بالأَمْرِ بَدْءاً: ابْتَدَأْتُ بِهِ وَبَدأْتُ الشيءَ: فَعَلْتُهُ ابْتِداءً" [1].

واصطلاحًا:

عرّفه ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله : هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسندًا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل (زيد قائم)، و(ما قائم الزّيدان)، و (أقائم الزّيدان؟)، فإن طابقت مفردًا جاز الأمران"[2].

وعرّفه ابن الورديّ (ت749هـ) بقوله: " الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفى به"[3].

من خلال التعريفين السابقين نستطيع القول: إن المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل الفعلية, أو الحرفية, أو الاسمية, والذي يُبْتَدى به الكلام, ويُبْنَى عليه بكلام آخر يتمم معناه.

أولًا : – أصل التقعيد

قال ابن السراج (ت 316هـ):" المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء , ومن الأفعال والحروف, وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل , يكون ثانيه خبره , ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه, وهما مرفوعان أبدًا, فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما ... وحق المبتدأ أن يكون معرفة "[4].

وقال ابن جنيّ (ت392هـ) : " اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية, وعرضته لها وجعلته أولًا لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأول ومسندًا إليه, وهو مرفوع بالإبتداء تقول : زيد قائم, ومحمد منطلق, فـ زيد ومحمد مرفوعان بالإبتداء, وما بعدهما خبر عنهما"[5].

---

1)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (ب د أ) 1/ 26, 27
2)- الكافية في علم النّحو, ابن الحاجب, تحقيق صالح الشاعر, مكتبة الآداب القاهرة, ط 1, 2010م, 15
3)- الخصاصة في تيسير الخلاصة, ابن الوردي, تحقيق عبد الله بن علي الشلال, مكتبة الرشد الرياض, ط1, 2008م 1/ 166
4)- الأصول في النّحو ,أبو بكر محمد بن السراج, عبد الحسين الفتلي, 1/ 58 , 59
5)- اللمع في العربية, ابن جنيّ, تحقيق فائز فارس, 25

يتضح من القولين السابقين أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء وهذا ما ذهب إليه البصريون, أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر, والخبر يرفع المبتدأ, فهما يترافعان[1].

وبناءً على ما ذُكِرَ يمكننا القول أن الأصل في المبتدأ :

1- أن يكون مجردًا من العوامل الاسمية, والفعلية, والحرفية, ويقصد بها الأفعال الناسخة, ككان وأخواتها, والحروف الناسخة, كإنَّ وأخواتها.

2- أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه, ولا يصح الحكم على النكرة؛ لأنها مجهولة, والحكم على المجهول لا يفيد غالبًا, قال أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) : " إنما كان الأصل تعريف المبتدأ؛ لأن المبتدأ مسند إليه, والإسناد إلى المجهول لا يُفيد المخاطب"[2].

3 – أن يكون مرفوعًا, وفي ذلك قال سيبويه(ت180هـ) : " والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ"[3].

4- الأصل في المبتدأ كذلك أن يُذكر مع الخبر؛ لأن الفائدة تحصل بوجودهما, فالمبتدأ معتمد على الفائدة والخبر محل الفائدة, " وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الأخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا"[4].

5 – أن يكون مقدمًا على الخبر في الرتبة, أي أن يكون أولًا ويكون الثاني خبرًا عنه[5].

قال تعالى :ﭐﱡﱠ [6], المبتدأ في الآية السابقة (ليلة), ورد على أصل التقعيد , فقد جاء مجردًا من العوامل اللفظية, ومعرفًا بالإضافة, ومرفوعًا بالعلامة الأصلية للرفع (الضمة), ومقدمًا على خبره.

ومن الشواهد التي ورد فيها المبتدأ على أصل التقعيد في الشاطبيّة :

قوله في باب تقديم الشاطبيّة :

وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ لِمَا كَانَ فِي الإِحْرَامِ فِيهِ تَسَرْبَلاَ [7]

---

1)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين, الأنباري, المكتبة العصرية, ط1, 2003م, 38/1
2)- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان الأندلسي, تحقيق حسن هنداوي, دار القلم دمشق, ط1, 2000م, 322/3
3)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 126/2
4)- المصدر السابق, 23/1
5)- ينظر: اللمع في العربية, ابن حنيّ, تحقيق فائز فارس, 23
6)- القدر الآية 3
7)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 4

المعنى :

عرّف الناظم بالكسائي, فقال: هو علي ونعته الذي اشتهر به الكسائيّ, قيل له: لم سميت الكسائي, قال: لأنني أحرمت في كساء, وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : لِمَا كَانَ فِي الإِحْرَامِ فِيهِ تَسَرْبَلاَ.

والشاهد في قوله : (عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ)

فهي جُملة اسمية مكوّنة من جملتين: جُملة كبرى وجُملة صغرى, **عَلِيٌّ**: مبتدأ أول, **فَالْكِسَائِيُّ**: مبتدأ ثانٍ **نَعْتُهُ**: خبر للمبتدأ الثاني وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه, وجُملة (فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ)في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.

فالمبتدأ الأول(عَلِيٌّ) جاء مجردًا من العوامل اللفظية, ومرفوعًا وعلامة رفعه الضمة , ومُقدّمًا على خبره, ومعرفًا بالعلمية , أي أنه جاء وفقًا لأحكام أصل التقعيد.

وقوله في باب الهمزتين من كلمتين:

وَالإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالمُسَهَّلُ بَينَ مَا هُوَ الهَمْزُ وَالحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أُشكِلاَ [1]

المعنى :

وضح الناظم في هذا البيت أن الهمزة إذا أبُدلتْ ألفًا أو واوًا أو ياءً, لا بُدَّ من إبدالها بحرف لا يبقى فيه شائبة الهمزة, وأن يكون الحرف المبدل من جنس حركة ما قبله, وبيّن حقيقة التسهيل فالنطق بالهمزة المفتوحة تسهل بين الهمزة والألف, والمكسورة تسهل بين الهمزة والياء, والمضمومة تسهل بين الهمزة والواو[2].

والشاهد في قوله: (وَالإِبْدَالُ مَحْضٌ)

وَالإِبْدَالُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره, **ومَحْضٌ** : خبره مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره, فالمبتدأ جاء مُطابقًا لأصل التقعيد من حيث التعريف, فهو مُعرّف بال التعريف, ومن حيث الإعراب فقد جاء مرفوعًا بالعلامة الأصلية, وكذلك جاء مقدّمًا على خبره, ومجردًا من العوامل اللفظية.

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 18
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, مكتبة دار الزمان للنشر, ط 3 , 1420هـ,85

وقوله في باب فرش الحروف سورة البقرة:

وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ بِفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضُمَّ وَثُقِّلاَ [1]

المعنى :

بيّن الناظم في هذا البيت أن عاصم وحمزة والكسائي, قرأوا قوله تعالى :ُّٱ□□□ّ[2], بفتح الياء وبتخفيف ذال يكذبون وإسكان الكاف, وقرأ باقي القُراء بتثقيل الذال, وضم الياء وفتح الكاف[3].

والشاهد ورد في قوله: (يَاؤُهُ بِفَتْحٍ)

فيَاؤُهُ: مبتدأ هو مضاف, والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة, **وبِفَتْحٍ:** جار ومجرور في محل رفع خبره, فالمبتدأ هنا جاء وفق أصل التقعيد, من حيث كونه مُعرَّفًا بالإضافة لاتصاله بضمير الغائب العائد على قوله : (يَكْذِبُونَ), ومن حيث ذكره مع خبره , ومن حيث التقديم والتأخير, فقد تقدّم على خبره, وجاء مرفوعًا بالعلامة الأصلية للرفع (الضمة) .

يتضح خلال الأمثلة السابقة وتتبع المتن, تبيّن أن المبتدأ ورد على أصل التقعيد, في مواضع كثيرة ومتعددة[4].

ثانيًا :– العدول عن أصل التقعيد :

الجُملة الاسمية في العربية ليست على نمطٍ أو شكلٍ واحدٍ, قد تتعدد صورها وأنماطها بسبب العوارض التي تخرجها عن النمط الأصلي لها, ومن هذه العوارض الحذف, والتقديم والتأخير, والخروج عن النسق الإعرابي, والفصل أو الاعتراض, ومن مظاهر العدول عن أصل التقعيد في المبتدأ, الواردة في الشاطبيّة :

1 – العدول عن الأصل بالحذف :

الحذف لغةً : " حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفًا: قَطَعَه مِنْ طَرَفه، والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر، مِنْ ذَلِكَ. والحُذافةُ: مَا

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 36
2)- البقرة من الآية 10
3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 185
4)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع , القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 247, 267, 696, 726...

حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِح." [1]

واصطلاحًا : " هو ظاهرة تشيع في لغة العرب وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف"[2].

فالحذف يُعدُّ من أهم مظاهر العدول عن الأصل, وهو لا يكون إلا بدليل, قال ابن جنيّ:" قد حَذَفَتْ العرب الجُملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[3].

والحذف في اللغة العربية قد يكون واجبًا, كحذف الفعل في أسلوبي التحذير والإغراء, نحو قوله تعالى: ُٱ□□□ً [4] فلفظ (كتاب) في الآية منصوبة على الإغراء بفعل محذوف وجوبًا, تقديره الزموا, أي: الزموا كتاب الله[5].

وقد يكون جائزًا, إذا دل عليه دليل, قال سيبويه: " وإنَّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرًا استخفافًا، ولأن المخاطَب يعلم ما يعنى."[6], قال تعالى:ُٱ□□□ً [7], لفظ (السماء) في الآية فاعل لفعل محذوف يفسِّره ما بعده, والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت[8].

أصل التقعيد في الجُملة الاسمية, ذكر المبتدأ؛ لأنه معتمد الفائدة, إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية, تغني عن النطق به, ومن الشواهد التي وردت في الشاطبيّة, وعُدِلَ فيها بحذف المبتدأ :

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

كَمَدٍّ وَإِثْبَاتٍ وَفَتْحٍ وَمُدْغَمٍ وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلاَسٍ تَحَصَّلاَ [9]

المعنى :

تعرض الناظم للأضداد في هذا البيت, فذكر أن المدّ ضده القصر, والإثبات ضده الحذف, والفتح ضده

1)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (ح ذ ف), 9/ 39
2)- معجم المصطلحات النّحوية والصرفية, محمد اللبديّ, مؤسسة الرسالة دار الفرقان, ط1, 1985م, 62
3)- الخصائص, ابن جنيّ, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 2/ 140
4)- النساء من الآية 24
5)- ينظر: إعراب القرآن, أبو جعفر النّحاس, علق عليه عبد المنعم خليل, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 1421هـ, 3/4
6)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون 1/ 224
7)- الانشقاق الآية, 1
8)- ينظر: إعراب القرآن وبيانه, محيي الدين الدرويش, اليمامة ودار ابن كثير للطباعة دمشق بيروت, ط2, 1992م, 10 / 422
9)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع , القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 5

الإمالة, والمدغم ضده المظهر, والهمز وضده ترك الهمز, والنقل ضد إقرار حركة الهمزة, والاختلاس ضده ترك خطف الحركة والإسراع بها[1].

والشاهد في قوله : (كَمَدٍّ)

جُملة اسمية حُذِفَ فيها المبتدأ, فلفظة **كَمَدٍّ** (جار ومجرور) : خبرًا لمبتدأ محذوف جوازًا للعلم به, والتقدير : كائنة كمدّ, أي الأضداد المستغني عنها بأحدها عن الأخرى كائنة كمدّ[2].

وقوله في باب فرش الحروف سورة النمل:

بِهَادِي معًا تَهْدِي فَشَا الْعُمْيِ ناصِبًا وَبِالْيَا لِكُلٍّ قِفْ وَفِي الرُّومِ شَمْلَلَا [3]

المعنى :

قرأ حمزة لفظ (بهادي) في قوله تعالى :ﭐﱡﱠ [4], وقوله تعالى :ﱡﱠ[5], بتاء مفتوحة وهاء ساكنة بدون ألف (تَهْدى), على أنه فعل مضارع, ونصب لفظ (العمى) على أنه مفعول به, ووقف على الياء في الآيتين, وقرأ الباقون بباء مكسورة, وهاء مفتوحة بعدها ألف (بِهَادي). وجرّ لفظ (العُمْيِ) على الإضافة في الآيتين, ووقفوا على الياء في الآية الأولى (بِهَادِي), وحذف الياء في الآية الأخرى (بِهَاد) [6].

والشاهد في قوله : (بِهَادِي معًا تَهْدِي) :

جُملة اسمية عُدِلَ فيها عن أصل التقعيد, بحذف المبتدأ, **بِهَادِي** : مبتدأ على حذف مضاف, أي كلمتا بهادي, **معًا** : حال من المضاف المحذوف, **تَهْدِي** : خبر لمبتدأ محذوف جوازًا للعلم به, والتقدير : مكان الكلمتين تهدي, والجُملة في محل رفع خبر للمبتدأ بهادي.

وقوله : في باب الفتح والإمالة

1)- ينظر: شرح الشاطبيّة, جلال الدين السيوطي, تحقيق مكتبة قرطبة, مؤسسة قرطبة, ط1, 2004م, 28
2)- ينظر: الكواكب الدرية في إعراب الشاطبية, حسن السيناونيّ, دار ابن حزم, ط1, 2004م, 64
3)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 75
4)- النمل من الآية 81
5)- الرّوم من الآية 53
6)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 363

كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الحِمَارِ مَعْ حِمَارِكَ وَالكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلَا [1]

المعنى :

أشار الناظم إلى أن الكسائي وأبا عمرو, أمالا كل ألفٍ بعدها راء متطرفة, وذلك كأبصارهم, والدار والحمار, والكفّار, وفي قوله اقتس, أي قس على هذه الأمثلة لتقيم الحجة على خصمك[2].

والشاهد في قوله: (كَأَبْصَارِهِمْ)

فالناظم استهلّ البيت بشبه جُملة وقعت خبرًا لمبتدأ محذوف, **كَأَبْصَارِهِمْ**: الكاف حرف جرّ, وأبصار اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة وهي مضاف, والضمير (هم) في محل جرّ مضاف إليه, وشبه الجُملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف جوازًا, والتقدير : (ذلك كأبصارهم).

ومن خلال تتبع المواضع التي حُذِفَ فيها المبتدأ في المتن, تبيّن أن الحذف كان جائزًا[3], والهدف منه التخفيف والاختصار لعلم المخاطب به, ولوجود دليلٌ عليه., قال أبو حيان الأندلسي(ت745هـ):" ويجوز حذف المبتدأ لقرينة نحو قولك: صحيح لمن قال: كيف زيد، ومسك عند شم طيب، أي هو صحيح، وهذا مسك فلو قلت: المسك, جاز أن يكون المبتدأ محذوف الخبر (أي المسك هذا)"[4].

2 – العدول عن الرتبة :

الرتبة لغةً : المَنْزِلَةُ، وكذلك المَرْتَبَةُ ... وتقول: رَتَبْتُ الشَّيء تَرْتِيبًا.[5]

واصطلاحًا : هي قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق, يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه[6].

وللرتبة النّحويّة نوعان :

---

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع , القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 26
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 138
3)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع , القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 244, 342, 942, 955...
4)- الكافية في علم النّحو, ابن الحاجب, تحقيق صالح الشاعر, 16
5)- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية , الجوهري, تحقيق أحمد عبد الغفور عطار, مادة (رتب), 133/1
6)- اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, 209

ـ **رتب محفوظة** : وهي قرينة تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها, قال ابن جنيّ (ت 392هـ): " لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضُرِبَ زيد... ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه ... ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به"[1].

يُفهم من القول السابق, أن ابن جنيّ حدد بعض الرتب النّحوية المحفوظة, وهي : الرتبة بين الفعل والفاعل وما قام مقام الفاعل, والرتبة بين الصفة والموصوف, والرتبة بين المضاف والمضاف إليه.

ـ **رتب غير محفوظة:** هي رتب في نظام اللغة لا في استعمالها؛ لأنها في الاستعمال معرضة للقواعد النّحوية, من حيث عود الضمير, ومن حيث التقديم والتأخير, مثل : رتبة المفعول به من الفعل, والمبتدأ والخبر[2].

الأصل في ترتيب الجُملة الاسمية أن يرد المبتدأ أوّلًا, ثم يُنتظر حصول الفائدة عند مجيء الخبر, أي أن المبتدأ حقه التقديم؛ لأنه محكوم عليه ولا بُدَّ من وجوده قبل الحكم, أمَّا الخبر فحقه التأخير؛ لأنه محكوم به على المبتدأ. وهذا ما نجده في قول المبرد (286هـ):"فالابتداء نَحْو: قَوْلك زيد فَإِذا ذكرته فَإِنَّمَا تذكره للسامع, ليتوقع مَا تخبره بِهِ عَنهُ فَإِذا قلت: منطلق أَو مَا أشبهه, صَحَّ معنى الْكَلَام وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع في الْخَبَر؛ لِأَنَّهُ قد كَانَ يعرف زيدًا كَمَا تعرفه ... فَلَمَّا كَانَ يعرف زيدًا ويجهل مَا تخبره بِهِ عَنهُ أفدته الْخَبَر فصح الْكَلَام"[3].

ومن المواضع التي عُدِلَ فيها عن أصل الرتبة بين المبتدأ والخبر في المتن :

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلا بُدَّ أَنْ يُسْمَى فَيُدْرى وَيُعْقَلَا [4]

المعنى :

أي : إذا انفرد قارئ أو راوٍ بباب لا يشاركه فيه غيره، ذكره باسمه الصريح لا بالرمز الدال عليه. كقوله: ورقق

1)- الخصائص, ابن جني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 2/ 160, 161, 162
2)- ينظر: البيان في روائع القرآن, تمام حسان, 94
3)- المقتضب, أبو العباس المبرد, تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة, 126/4
4)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 6

ورش كل راء, وقوله : وحمزة عند الوقف سهل همزة[1].

والشاهد في قوله : (لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ)

لَهُ : خبر مكوّن من شبه جُملة (جار ومجرور), مُقدّم على المبتدأ النكرة (مَذْهَبٌ) وجوبًا, فالمبتدأ إذا كان " نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدّم الخبر الظرف أو الجار ومجرور نحو: عندك رجل, وفي الدار امرأة, فيجب تقديم الخبر"[2].

وقوله في باب التقديم للشاطبية:

وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَاعْتِصَامِي وَقُوَّتِي وَمَالِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلَا [3]

المعنى :

قال الناظم في هذا البيت إنه بتوفيق من الله تحول وامتنع عن المعصية إلى الطاعة, واستمد منه القوة على أداء ما فرضه عليه, وهو الذي اعتمد عليه؛ لأنه هو من يستره ويعصمه[4].

والشاهد في قوله :(مَالِي إِلَّا سِتْرُهُ)

مَا : نافية, وشبه الجُملة الجار والمجرور (**لي**) في محل رفع خبر مُقدّم وجوبًا على المبتدأ (**سِتْرُهُ**) ؛ لأن المبتدأ محصورًا في الخبر. قال ابن عقيل (ت 769هـ): " وجوب تقديم الخبر ... أن يكون المبتدأ محصورًا نحو : إنما في الدار زيد وما في الدار إلا زيد ومثله ما لنا إلا اتباع أحمد"[5].

وقوله في باب فرش الحروف سورة آل عمران:

وَفِي تُغْلَبُونَ الغَيْبُ مَعْ تُحْشَرُونَ فِي رِضًا وَتَرَونَ الغَيْبُ خُصَّ وَخُلِّلَا[6]

المعنى :

1)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبيّة, عبد الفتاح القاضي,31
2)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين,1/ 240
3)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 8
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 36
5)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 1/ 240, 243
6)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 44

بيّن الناظم في هذا البيت أن حمزة والكسائي قد قرآ قوله تعالى: ﴿تُرَوْنَهُم﴾[1], بياء الغيب (سيغلبون ويحشرون), وقرأ الباقون بتاء الخطاب (ستغلبون وتحشرون), وفي قوله: (ترون الغيب خص) دلالة على أن كل القُراء قد قرأوا قوله تعالى : ﴿تَرَوْنَهُم﴾[2], بياء الغيب, إلا نافعًا فقد اختص وحده بتاء الخطاب (ترونهم مثليهم)[3].

والشاهد في قوله : (فِي تُغْلَبُونَ الغَيْبُ)

فِي تُغْلَبُونَ : في حرف جرّ, تغلبون مجرور على حذف مضاف, والتقدير: وفي لفظ تغلبون, وشبه الجُملة في محل رفع خبر مُقدم **الغَيْبُ**: مبتدأ تأخر عن خبره جوازًا, أي يجوز تقديم المبتدأ هنا فنقول: الغيبُ في تغلبون, قال ابن عقيل(ت 769هـ): "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيبين فتقول قائم زيد, وقائم أبوه زيد وأبوه منطلق زيد, وفى الدار زيد, وعندك عمرو"[4].

واستنادًا على الأمثلة السابقة وتتبع المتن ودراسته, تبيّن أن الناظم قد عدل عن أصل الرتبة بين المبتدأ والخبر, دون أن يخضع للنظام الأصلي للغة, حيث ورد تقديم الخبر وتأخير المبتدأ وتنوع ذلك بين الوجوب والجواز[5]. وغرض الناظم من ذلك هو التخصيص, وتنبيه المخاطب.

3 – العدول عن العلامة الأصلية للرفع :

الإعراب لغةً : بمعنى الإفصاح والإبانة, يُقال:" أعرَبَ كَلامَهُ، إِذَا لمْ يلحن في الإعْرَابِ. وأعرَبَ بحجَّتِهِ، أي أفْصَحَ بها ... وفي الحَدِيثِ : (الثيِّب تُعرِبُ عَنْ نَفسهَا) أي تُفصِح"[6].

واصطلاحًا : قال ابن مالك (ت 672 هـ):" الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرف، أو سكون، أو حذف"[7].

---

1)- آل عمران, من الآية 12
2)- آل عمران, من الآية 13
3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 213
4)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 227/1
5)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 254, 731, 812, 945...
6)- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, الجوهري, أحمد عبد الغفور عطار, مادة (ع رب), 128/2
7)- شرح التسهيل لابن مالك, تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي, 33/1

وللإعراب أربعة أقسام : الرفع والنصب والجرّ والجزم, قسم يشترك فيه الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو الرفع والنصب، نحو قولك : زيدٌ يهابُ, وإن زيدًا لن يهابَ, وقسم يختص بالاسم وهو الجرّ, كقولك : مررتُ بزيد, وقسم يختص بالفعل وهو الجزم, نحو قولك : لم يهبْ[1].

ولكل قسمٍ منها علامات أصلية وفرعية[2] :

ـ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات, فأصل الرفع أن يكون بالضمة, والنصب بالفتحة, والجرّ بالكسرة, والجزم بالسكون.

ـ وينوب عن الحركات علامات فرعية, فينوب عن الضمة الواو والألف والنون, وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون, وعن الكسرة, الياء والفتحة, وعن السكون حذف حرف العلة, وحذف النون.

ومن الشواهد التي عدل فيها الناظم عن أصل النسق الإعرابي في المتن:

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

أَبُو عُمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا [3]

المعنى

عرّف الناظم بأبي عمر حفص بن عمر الدوري البغدادي, فهو أول من جمع القراءات, وبأبي شعيب صالح ابن زياد السوسيّ, الذي أخذ القراءة عن يحيى, وقبلاها عنه فهو واسطة بينهما وبين أبي عمرو[4].

والشاهد في قوله: (أَبُو عُمَرَ)

أَبُو: مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة, وهو مضاف, **وعُمَرَ:** مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف, وخبره جملة تقبلا, أي أبو عمر وصالح تقبلا القراءة من يحيى[5].

1)- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, المرادي, تحقيق عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربيّ, ط1, 2008م, 311/1

2)- ينظر: المرجع السابق, 1/ 312

3)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 3

4)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد,علي محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 19

5)- ينظر: الكواكب الدرية في إعراب الشاطبية, حسن السيناونيّ, 44

وقوله في باب التقديم للشاطبيّة أيضًا:

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلَا [1]

المعنى :

يقول الناظم ربما أكرر الحرف الدال على رمز القراء, لعارض اقتضاه المقام كتزيين اللفظ. أو تتميم القافية، والأمر ليس صعبًا على من تأمله؛ إذ لا لبس فيه[2].

والشاهد ورد في قوله : (وَرُبَّ مَكَانٍ)

رُبَّ : حرف جرّ زائد, **ومَكَانٍ**: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجرّ, وجُملة كرّر في محل رفع خبر للمبتدأ, قال ابن مالك (ت672هـ):" وموضع المخفوض برب مبتدأ "[3].

وقوله في باب فرش الحروف سورة الأنعام:

مَكَانَاتِ مَدَّ النُّونَ فِي الكُلِّ شُعْبَةٌ بِزَعْمِهِمُ الحَرْفَانِ بِالضَّمِّ رُتِّلَا [4]

المعنى :

أشار الناظم إلى أن شعبة قرأ بمدّ النون في (مكانات) بزيادة ألف, وقرأ الباقون بلا ألف, وقرأ الكسائي قوله تعالى:ﭐ□□ينَ[5], وقوله:ﭐ□□□□ [6], بضمّ الزاي فيهما, وقرأ الباقون بفتحهما [7].

والشاهد في قوله : (الحَرْفَانِ بِالضَّمِّ رُتِّلَا)

الحَرْفَانِ: مبتدأ جاء مرفوعًا بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى, وفي هذا خروج عن أصل النسق الإعرابي

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 4
2)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, علي محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 23
3)- شرح التسهيل لابن مالك, تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي, 3/ 183
4)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 53
5)- الأنعام من الآية 136
6)- الأنعام من الآية 138
7)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, علي محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد,177

لرفع المبتدأ, **بِالضَّمِّ** : جار ومجرور, **رُتِّلَا** : فعل ماضٍ مبني للمجهول, ونائب الفاعل ضمير مستتر, والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ.

من خلال الأمثلة السابقة نجد أن المبتدأ خرج عن الأصل في الرفع بالعلامة الأصلية (الضمة), إلى العلامات الفرعيّة, فجاء مرفوعًا بالواو, والألف نيابة عن الضمة[1], كما ورد مجرورًا بحرف الجرّ زائد, فرُفِعَ محلًا, وجُرّ لفظًا.

وبناءً على ما سبق نستخلص أن المبتدأ قد ورد على أصل التقعيد النحويّ, بحيث التزم فيه الناظم بأحكام المبتدأ من تعريف, وتقديم, وذكر, وإعراب, وتجرد من العوامل اللفظية, وورد مخالفًا لأصل التقعيد. وقد وظّف الناظم أنواع العدول عن أصل التركّيب, من تقديم وتأخير, وحذف, وخروج عن أصل النسق الإعرابي, وتباين ذلك حسب الغرض الذي أراده الناظم.

1)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 146, 325, 562, 901...

المبحث الثاني

الخبر بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا:- أصل التقعيد في الخبر

ثانيًا :- العدول عن أصل التقعيد

1- العدول عن الأصل بالحذف

2- العدول عن المفرد بالجُملة وشبه الجُملة

3- العدول عن العلامة الأصلية للرفع

4- العدول من التنكير إلى التعريف

5- العدول بالفصل بين المبتدأ والخبر

الخبر لغةً : ورد في لسان العرب : " وَخَبُرْتُ بِالأمْرِ أي عَلَمْتُهُ, وَخَبَرْتُ الأمرَ أَخْبُرُهُ إذَا عَرَفْتُهُ عَلَى حَقِيقتِهِ ... وَالخَبَرُ بِالتَحْرِيكِ : وَاحِدُ الأخْبَار"[1].

واصطلاحًا : عرّفه ابن جنيّ (ت392هـ) بقوله : " وَهُوَ كل مَا أسندته إِلَى الْمُبْتَدَأ وَحدثت بِهِ عَنهُ " [2].

وعرّفه ابن هشام (ت761هـ) بقوله : " والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة." [3]

أي هو الركن الثاني الذي أُسند إلى المبتدأ, وهو الجزء الذي تتم به الفائدة في الجملة الاسمية, أو المعنى المراد الإخبار به عن المبتدأ.

قال ابن قيم الجوزية (ت767هـ):" ينقسم الخبر إلى مفرده نحو: زيد قائم، وإلى جُملة اسمية, زيد أبوه قائم, أو فعليه نحو:[4],وإلى جُملة اسمية, زيد [5],ثم الجُملة لابُدَّ أن تشتمل على معنى المبتدأ الذي سيقت للإخبار عنه، وأكثر ما يكون ضميرًا مطابقًا للمبتدأ إما بارزا، وإما مستترًا ... يقع الخبر ظرفًا نحو :[6], أوجارًا ومجرورًا نحو:[7], ولك أن تقدّر العامل فيهما بكائن أو مستقر"[8].

ومما تقدّم يتضح أن للخبر ثلاثة أنواع : الأوّل : الخبر المفرد : وهو ما ليس بجُملة, ولا شبه جملة, ويدخل فيه المثنى والجمع, والثاني : الخبر الجُملة : وهو ما كان جملة اسمية, أو جُملة فعلية, أمَّا الثالث : فهو ما كان شبه جُملة, الظرف أو الجار والمجرور.

أولاً : – أصل التقعيد في الخبر

الخبر هو مسند يمثل أحد ركني الجُملة الاسمية, وهو فرع على المبتدأ؛ لأنه مبنيٌ عليه, وقد وضع النحاة أصولًا تحكم صياغته في الجُملة, وهذه الأصول هي:

---

1)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (خ ب ر), 226/4, 227
2)- اللمع في العربية, ابن جنيّ, تحقيق فائز فارس, 26
3)- شرح قطر الندى وبل الصدى, ابن هشام, تحقيق محمد محيي الدين, 117
4)- فصلت من الآية 30
5)- القصص من الآية 68
6)- الأنفال من الآية 42
7)- الفاتحة من الآية 2
8)- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك, ابن قيم الجوزية, تحقيق محمد بن عوض السهليّ, أضواء السلف الرياض, ط 1, 1954م, 167/1, 170

1- أن يكون مفردًا ويُقصد به الخبر الذي لم يرد جُملة أو شبه جُملة, قال ابن هشام (ت761هـ):" إن أصل الْخَبَر الْإِفْرَاد"[1].

2- أن يتأخر عن المبتدأ, قال سيبويه (ت180هـ): " وتأخير الخبر على الابتداء أقوى؛ لأنه عاملٌ فيه"[2], وقال السيوطي (ت911هـ): " لِأَن الأَصْل تَأْخِير الْخَبَر"[3].

3- أن يكون مرفوعًا, قال سيبويه (ت180هـ): " والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ."[4], كما قال ابن جنيّ (ت392هـ): "فَإِذا كَانَ الْخَبَر مُفردا فَهُوَ الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى وَهُوَ مَرْفُوع بالمبتدأ تَقول: زيد أَخُوك وَمُحَمّد صَاحبك فزيد هُوَ الْأَخ وَمُحَمّد هُوَ الصاحب" [5].

4- أن يكون نكرة, قال سيبويه (ت180هـ) : " إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام"[6] وكذلك قال ابن جنيّ (ت392هـ):" فَإِن اجْتمع فِي الْكَلَام معرفَة ونكرة جعلت الْمُبْتَدَأ هُوَ المعرفَة وَالْخَبَر هُوَ النكرَة تَقول زيدٌ جالسٌ, فزيد هُوَ الْمُبْتَدَأ لِأَنَّهُ معرفَة وجالسٌ هُوَ الْخَبَر لِأَنَّهُ نكرَة"[7].

5- أن يحقق الفائدة, قال السيرافيّ (ت368هـ) :" وحدّ الكلام أن تخبر عمّن يعرف بما لا يعرف؛ لأنّ الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر"[8].

مما سبق يمكننا القول إن أصل التقعيد في الخبر التنكير, والتأخير عن المبتدأ, وتحقيق الفائدة, والرفع, والإفراد.
ومما جاء فيه الخبر على أصل التقعيد, في متن الشاطبيَة :

قول الناظم في باب التقديم للشاطبيّة:

أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا [9]

المعنى :

1)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام, تحقيق مازن المبارك, 498
2)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 124/2
3)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطيّ, عبد العال سالم مكرم, 117/3
4)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 126/2
5)- اللمع في العربية, ابن جني, فائز فارس, 26
6)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 328/1
7)- اللمع في العربية, ابن جني, فائز فارس, 26
8)- شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي, تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 2008م,303/1
9)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 4

وضح الناظم في هذا البيت أن أبا عمرو المازني, وابن عامر اليحصبيّ, من أصل عربيّ خالص وصريح, أمَّا باقي القراء فقد أحاط بهم ولاء العجم؛ لأنهم ولدوا في بلادهم[1].

والشاهد ورد في قوله: (صَرِيحٌ)

صَرِيحٌ: خبر للمبتدأ (أَبُو عَمْرِهِمْ), والخبر هنا جاء مطابقًا لأصل التقعيد من حيث الإفراد, التنكير, والتأخير, والرفع, وإفادة المعنى .

وقوله : في باب الاستعاذة:

وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا وَكَمْ مِنْ فَتىً كَالمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا [2]

المعنى :

قصد الناظم في هذا البيت أن إخفاء الاستعاذة حكم من أحكامها, رده العلماء الوعاة, إلا أن حمزة الذي رمز له بالفاء في قوله: (فصل), كان يجهر بها في أول الفاتحة, ويخفيها في سائر القرآن, ونافع الذي رمز له بالهمزة في قوله: (أباه), كان يخفيها في جميع القرآن, وممن أخذ بالإخفاء لحمزة مطلقًا في جميع القرآن الإمام أبو العباس المهدوي, فإنه أعمل فكره في تصحيح الإخفاء وتقريره[3].

والشاهد ورد في قوله : (إِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ)

إِخْفَاؤُهُ : إخفاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه, **فَصْلٌ:** خبر المبتدأ فقد جاء مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة, ومفردًا, ومتأخرًا عن المبتدأ, كما جاء نكرة, وبه تحقق المعنى المراد .

وقوله في باب المدّ والقصر:

وَمَا بَعَدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا [4]

---

1)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 23
2)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 8
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبيّة, عبد الفتاح القاضيّ, 44
4)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 14

المعنى :

بيّن الناظم أن حرف المدّ الواقع بعد همز ثابت, أو مغير حكمه القصر عند جميع القُراء, والهمز الثابت هو الهمز المحقق, الذي لم يحدث فيه تغيير, والمغير هو الذي تغيَّر بنقل حركته إلى ما قبله, أو بتسهيله, أو بإبداله, وقد يُروى حرف المدّ الواقع بعد همز محقق, أو مُغير ممدودًا مدًّا طويلًا عند ورش.[1]

والشاهد في قوله : (فَقَصْرٌ)

قَصْرٌ: خبر لمبتدأ محذوف جوازًا, والتقدير: فحكمه قصر, فالخبر هنا جاء وفق الأصل من حيث التنكير, والإفراد وتحقيق الفائدة والمعنى, ومن حيث الرفع فهو مرفوع بالعلامة الأصلية للرفع, ومن حيث الأصل في الرتبة فقد تأخر عن المبتدأ.

وهكذا نرى أن الناظم قد التزم بأصل التقعيد في المتن, بحيث ورد الخبر وتعدد في العديد من الأبيات[2], وفق أصل التقعيد.

ثانياً : – العدول عن أصل التقعيد

ولما كان العدول هو الخروج عن النسق الاعتيادي والمألوف للجُملة, سواء بحذف أحد ركنيها, أو بتغيير رتبة, أو بالخروج عن أصل النسق الإعرابي, أو بالفصل بين ركني الجُملة؛ لأنه ظاهرة لغوية تفرضها طبيعة الدلالة والسياق, لذلك سنعرض بعض أهم مظاهر العدول الواردة في المتن, عن أصل التقعيد في الخبر.

1– العدول عن الأصل بالحذف :

الأصل في الخبر الذكر, لأنه محل الفائدة, وبه يتحقق المعنى, إلا أنه قد يعرض لبناء الجُملة الاسمية أن يُحْذَفُ الخبر فيها, لوجود قرينة تدل عليه, ومن الشواهد التي حُذِفَ فيها الخبر في الشاطبيّة:

قول الناظم في باب التقديم للشاطبيّة:

وَقُلْ صَادِقاً لَوْلَا الْوِئَامُ وَرُوحُهُ لَطَاحَ الأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقِلَى [3]

1)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبيّة, عبد الفتاح القاضيّ, 75
2)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 77, 101, 141, 676 ...
3)- ينظر: المصدر السابق, 7

المعنى :

أي : قل القول الصادق فلولا الوئام (الوفاق), وروحه (حياته) التي تحصل بسببه, وموافقة الناس بعضهم ببعضٍ في العشرة والصحبة, لهلكوا واختلفوا وتباغضوا[1].

والشاهد في قوله : (لَوْلَا الْوِئَامُ وَرُوحُهُ)

لَوْلَا: حرف امتناع لوجود مبني على السكون لا محل له من الإعراب, **الْوِئَامُ**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره, **وَرُوحُهُ**: روح معطوفة على المبتدأ, وهي مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه, وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا, والتقدير: (لولا الوئام وروحه موجود لطاح الأنام).
قال الإمام الفارضيّ (ت981هـ) : " إذا وقع المبتدأ بعد (لولا) و (لوما)... وجب حذف خبره إن كَانَ الخبر كونًا مطلقًا؛ نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، التّقدير: (لولا زيد موجود لأكرمتك)، فحُذِفَ الخبر للعلم به"[2].

وقوله في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وكلمتين:

وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ وَبَعْدَ الكَافِ مِيْمٌ تَخَلَّلَا [3]

المعنى :

إذا اجتمع حرفان متقاربان في كلمة, فالسوسيّ يدغم القاف في الكاف إدغامًا ظاهرًا, بشرطين: الأول : أن يكون قبل القاف حرف متحرك, والآخر : أن يكون بعد الكاف ميم الجمع, وإذا لم يتحقق أحد الشرطين امتنع الإدغام[4].

والشاهد في قوله : (وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ)

هَذَا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ, والخبر محذوف جوازًا للعلم به وعدم تأثر المعنى بحذفه, والتقدير: (وهذا موجود إذا ما قبله).

---

1)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, علي محمد الضبّاع , تحقيق جمال السيد, 28
2)- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك, شمس الدين الفارضي, تحقيق محمد مصطفى الخطيب, دار الكتب العلمية بيروت, ط1, 2018م. 1/ 364
3)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 11
4)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبيّة, عبد الفتاح القاضيّ, 59

قال عباس حسن : " حذف الخبر جوازًا لوجود ما يدل عليه، مع عدم تأثر المعنى بحذفه ... ومثل: خرجت فإذا الوالد, والأصل قبل حذف الخبر: خرجت فإذا الوالد موجود"[1].

قوله في باب الوقف على مرسوم الخط:

وَفِي اللاّتَ مَعْ مَرْضَاتِ مَعْ ذَاتَ بَهْجَةٍ وَلَاتَ رِضىً هَيْهَاتَ هَادِيهِ رُفِّلَا [2]

المعنى :

وقف الكسائي بالهاء على ٱ [3] حيث وقعت, و ٱ [4], و ٱ [5], و ٱ [6] ٱ [7], وتابعه البزيّ على ٱ فوقف عليها جميعًا بالهاء.[8]

والشاهد ورد في قوله : (هَيْهَاتَ)

فَهَيْهَاتَ : مبتدأ على حذف مضاف(المقصود لفظه), أي ولفظ هيهات, والخبر محذوف جوازًا لوجود قرينة تدل عليه في السياق, والتقدير : ولفظ هيهات كذلك.

من خلال تتبع المتن وعرض الشواهد السابقة, تبيّن أن الناظم خرج عن أصل التقعيد, بحذف المسند (الخبر), حيث ورد حذفه وتعدد بين حذف واجب وجائز[9].

2- العدول عن الخبر المفرد إلى الخبر الجملة وشبه الجملة :

قال ابن مالك (ت 672هـ) : " إفراد الخبر هو الأصل نحو: (زيد قائم), ويكون جُملة، وظرفًا، وجارًا ومجرورًا نحو: (زيد قام أبوه) و(عمرو غلامه منطلق)، و(خالد خلفك) و(السفر غدًا)، و(الحمد لله)"[10].

---

1)- النّحو الوافي, عباس حسن, 508/1
2)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 31
3)- البقرة من الآية 207, والنساء من الآية 114, والتحريم من الآية 1
4)- النجم من الآية 19
5)- النمل من الآية 60
6)- ص من الآية 3
7)- المؤمنون من الآية 36
8)- التيسير في القراءات السبع أصل الشاطبيّة, أبو عمرو بن سعيد الداني, إعداد خلف حمود الشغدلي, دار الأندلس للنشر والتوزيع, 1435هـ, ط1, 250
9)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 147, 244, 247, 455
10)- شرح الكافية الشافية, ابن مالك, تحقيق عبد المنعم هريدي, 334/1

يُفهم من قول ابن مالك أن الخبر المفرد هو أصل أنواع الخبر؛ إلا أنه قد يُعدل عن الخبر المفرد, فيأتي جُملة, أو شبه جُملة (الظرف, والجار والمجرور), ومن الشواهد التي عدل فيها الناظم عن الخبر المفرد في المتن :

ـ العدول عن الخبر المفرد بالجُملة :

إن الإخبار بالجُملة يُعدُّ خروجًا عن الأصل (الإخبار بالاسم المفرد), وهذا ما أكده ابن يعيش (ت643هـ) حين قال : " اعلم أن الجُملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفردُ، إلَّا أنّها إذا وقعت خبرًا؛ كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعَه... والذي يدلّ على أنّ المفرد أصلٌ والجُملةَ فرعٌ عليه أمران : أحدهما أنّ المفرد بسيطٌ والجُملةَ مركَّبٌ، والبسيطُ أوّل والمركّب ثانٍ، فإذا استقلّ المعنى بالاسم المفردِ، ثمّ وقعت الجُملةُ موقعه، فالاسمُ المفرد هو الأصلُ، والجملةُ فرعٌ عليه، والأمر الثاني أنّ المبتدأ نظيرُ الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أنّ الفعل مفردٌ، فكذلك خبرُ المبتدأ مفردٌ "[1].

ومن الشواهد التي عدل فيها الناظم عن الخبر المفرد بالجُملة, في المتن :

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

وَقَارِئُهُ الْمَرْضِيُّ قَرَّ مِثَالُهُ كَالاتْرُجِّ حَالَيْهِ مُرِيحاً وَمُوكِلَا [2]

المعنى :

قارئ القرآن الكريم والعامل به, والسائر على نهجه قرّ مثاله وثبت فهو كفاكهة الاترج ذات الرائحة والطعم الطيب[3].

والشاهد ورد في قوله : (وقَارِئُهُ المَرْضِيُّ قرّ)

قَرّ : جُملة فعلية مكوّنه من فعل وفاعل مستتر, خرج بها الناظم عن الأصل, وأخبر بها عن المبتدأ (قارئه).
فقَارِئُهُ: قارئ مبتدأ مرفوع وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة, **المرضِيُّ**: صفة للقارئ, **وقَرّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح, والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على المبتدأ (قارئه), أي قارئ القرآن, والجُملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ, قارئه.

1)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب,229/1
2)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 1
3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 16

وقوله كذلك في باب التقديم للشاطبيّة:

وَحِرْمِيُّ الْمَكِيُّ فِيْهِ وَنَافِعٌ وَحِصْنُ عَنِ الْكُوفِي وَنَافِعِهِمْ عَلَا [1]

المعنى :

جعل الناظم لفظ (حِرْميّ) رمزًا لابن كثير ونافع؛ لأنهما من الحرمين الشريفين, ولفظ (حِصْنُ) رمزًا عن الكوفيين (حمزة, والكسائي وعاصم), ونافع.

والشاهد في قوله : (الْمَكِيُّ فِيْهِ)

وهي جُملة اسمية أخبر بها الناظم عن المبتدأ (حِرْمِيُّ), **فالمَكِيُّ** : مبتدأ ثانٍ, و**فِيْهِ** : جار ومجرور في محل رفع خبر, والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأوّل (حِرميّ).

وقوله في باب فرش الحروف من سورة الروم إلى سورة سبأ:

وَتَظَّاهَرُونَ اضْمُمْهُ وَاكْسِرْ لِعَاصِمٍ وَفِي الْهَاءِ خَفِّفْ وَامْدُدِ الظَّاءَ ذُبَّلَا [2]

المعنى :

قرأ عاصم بضم التاء في لفظ ﴿تُمَنَّ﴾ [3], مع تخفيف الظاء ومدّها, وكسر الهاء, وقرأ غيره بفتح التاء والهاء[4].

والشاهد في قوله : (وَتَظَّاهَرُونَ اضْمُمْهُ)

اضْمُمْهُ : جُملة فعلية وقعتْ خبرًا للمبتدأ (تظاهرون).

تَظَّاهَرُونَ: مبتدأ على حذف مضاف, أي : ولفظ تظاهرون, **اضْمُمْ**: فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت, **والهاء** : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به, عائد على التاء في لفظ تظاهرون. والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ.

---

1)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 5
2)- ينظر: المصدر السابق, 77
3)- الأحزاب من الآية 4
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 374

وبناءً على ما سبق يمكننا القول : إن الناظم أخبر بالجُملة في المتن, فوضع الجُملة موضع الاسم المفرد لغرض التفصيل والتوسع في المعنى.

– العدول عن الخبر المفرد بشبه الجُملة :

قد يخرج الخبر عن أصل التقعيد ويأتي ظرفًا أو جارًا ومجرورًا, نحو : (زيد عندك) أو (زيد في الدار), فالتقدير: زيد كائن أو مستقر عندك وزيد كان أو استقر عندك.[1]

يُفهم مما سبق أن النحاة قدّروا للجُملة الاسمية التي يكون خبرها شبه جُملة محذوفًا يتعلق به الخبر, ومن الشواهد التي خرج فيها الخبر عن أصل التقعيد (الإفراد), إلى شبه الجُملة في المتن :

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

وَأَخْلِقْ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيداً مُوَالِيهِ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلَا [2]

المعنى :

ما أولى القرآن وما أحقه بالمجاهدة بحججه وأدلته؛ لأنه حق لا يزول, وله مكانة عظيمة ورفيعة, وأن كل من والاه وتمسك به وعمل بما اشتمل عليه, فقد سلك طريق الحق[3].

والشاهد في قوله : (مُوالِيهِ عَلَى الجِدِّ)

وهي جُملة اسمية مكوّنه من مبتدأ, وخبر خرج عن الأصل (الإفراد), إلى الجار والمجرور.

فمُوالِيهِ : مبتدأ مضاف, والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة, **عَلَى الجِدِّ** : الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر, والتقدير: مواليه كائن أو مستقر على الجد, كما يمكننا أن نقول: على حرف جر, والجِدِّ اسم مجرور, وشبه الجُملة في محل رفع خبر, وهذا أولى لعدم التقدير.

وقوله في باب فرش الحروف سورة البقرة:

---

1)- شرح المكوديّ على الألفية في علمي النّحو والصرف. المكودي, تحقيق عبد الحميد هنداوي, المكتبة العصرية بيروت لبنان, 2005م, 49

2)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 1

3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 16

قُلِ الْعَفْوَ لِلبَصْرِيِّ رَفْعٌ وَبَعْدَهُ لَأَعْنَتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهَّلَا [1]

المعنى :

المقصود بقوله : (قُلِ الْعَفْوَ لِلبَصْرِيِّ رَفْعٌ وَبَعْدَهُ) أن أبا عمرو البصريّ قد قرأ برفع الواو في قوله تعالى :ﭐ ﭑ[2], على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : الذي ينفقونه العفو, وقرأ الباقون بنصبها, على أنه مفعول به لفعل محذوف, وفي قوله (لَأَعْنَتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهَّلَا) إشارة إلى أن أحمد البزيّ قد قرأ قوله تعالى:ﭐ ﭑ[3], بتسهيل همزةﭐ ﭑ بخلاف عنه بين التسهيل, والتحقيق, وقرأ الباقون بالتحقيق فقط[4].

والشاهد جاء في قوله : (لِلبَصْرِيِّ رَفْعٌ)

وهي جُملة اسمية خرج فيها الخبر عن الأصل, بالعدول عن الخبر المفرد إلى شبه الجُملة, (الجار والمجرور).
للبَصْرِيّ : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره (كائن أو مستقر) خبر مُقدم وجوبًا, **رَفْعٌ** : مبتدأ مؤخر وجوبًا مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة يونس:

مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ الْسِّحْرِ حُكْمٌ تَبَوَّا بِيَا وَقْفُ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيُحْمَلَا [5]

المعنى :

قصد الناظم من قوله: (مع المدِّ قطع السّحر) أن أبا عمرو قرأ قوله تعالى:ﭐ ﭑ[6], بهمزة قطع بعدها ألف بدلًا من همزة الوصل الداخلة على لام التعريف في لفظ (السّحر), ويجوز تسهيلها مع القصر, أي بدون مدّ, ثم بيّن في قوله : (تَبَوَّا بِيَا وَقْفُ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ) أن وَقْفَ حمزة على لفظ (ﭑ) في قوله تعالى :ﭐ ﭑ

ﭑ[7] بياء مفتوحة في مكان الهمزة لم يصح عنه[1].

---

1)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ 41
2)- البقرة من الآية 219
3)- البقرة من الآية 220
4)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, علي محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 146
5)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ 59
6)- يونس من الآية 81
7)- يونس من الآية 87

والشاهد في قوله : (مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ)

وهي جُملة اسمية خبرها خرج عن أصل التقعيد, فجاء شبه جُملة(ظرف) .
مَعَ المدِّ: شبه جُملة متعلق بمحذوف تقديره (استقر) خبر مُقدّم, وتُعرب كذلك **مع**: ظرف مكان وهو مضاف, **والمدِّ** : مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة, وشبه الجُملة في محل رفع خبر مُقدّم وجوبًا, **قَطْعُ** : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ونستخلص مما سبق أن الناظم عدل عن المفرد الذي هو أصل الخبر, فأخبر بالجُملة الاسمية والفعلية, وأخبر بشبه الجُملة (الجار والمجرور والظرف) [2], ووظف هذا العدول في خدمة السياق, والمعنى العام للمتن.

3 – العدول عن العلامة الأصلية للرفع :

الرفع هو الحكم الإعرابي للخبر, والأصل في الخبر أن يكون مرفوعًا بالعلامة الأصلية (الضم), ولكن قد يخرج الخبر عن الأصل, ويُرفع بإحدى العلامات الفرعية نيابة عن العلامة الأصلية, ومن الشواهد التي عُدِلَ فيها عن العلامة الأصلية لرفع الخبر :

قول الناظم في باب التقديم للشاطبيّة:

أُولُو الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالْصَّبْرِ وَالْتُّقَى حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرَانُ مُفَصَّلَا [3]

المعنى :

بيّن الناظم في هذا البيت صفات أهل القرآن, فقال : هم أولو البرِ والخيرِ والصلاح والإحسانِ, والصبرِ على الطاعات, وقوله: (حُلاهُم) أي صفاتهم, وهذه الصفات قد جاء القرآن مفصلًا لها, قال تعالى:ُّ□سم□

□[4], وقوله أيضاً :ُّ□□□□□□[5].

1)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبيّة, عبد الفتاح القاضيّ, 288
2)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات,12, 35, 158, 165
3)- المصدر السابق, 2
4)- البقرة من الآية 189
5)- الذريات من الآية 16

والشاهد في قوله : (أُولُو الْبِرِّ)

أُولُو : خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه مُلحق بجمع المذكر السالم, وهو مضاف, **والبِرّ**: مضاف إليه, والتقدير : هم أولو البر.

وقوله في باب فرش الحروف من سورة الروم إلى سورة سبأ:

لِمَا صَبَرُوا فَاكْسِرْ وَخَفِّفْ شَذاً وَقُلْ بِمَا يَعْمَلُونَ اثْنَانِ عَنْ وَلَدِ العَلَا[1]

المعنى :

قرأ حمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿لِمَا﴾[2] ,بكسر اللام وتخفيف الميم، وقرأ الباقون بفتح اللام وتشديد الميم, وقرأ أبو عمرو قوله تعالى : ﴿ يمي ﴾[3], وقوله تعالى: ﴿بي تر تن﴾ [4] بياء الغيب في الفعلين، وقرأ غيره بتاء الخطاب فيهما[5].

والشاهد ورد في قوله : (اثْنَانِ)

وهي جُملة اسمية مكوّنة من مبتدأ محذوف جوازًا, والخبر **اثْنَانِ** عُدِلَ فيه عن الرفع بالعلامة الأصلية (الضمة), إلى العلامة الفرعية (الألف)؛ لأنه مثنى, والتقدير: هو اثنان.

وقوله أيضًا في باب فرش الحروف من سورة الروم إلى سورة سبأ:

مَقَامَ لِحَفْصٍ ضُمَّ وَالثَّانِ عَمَّ فِي الدْ دُخَانِ وَآتَوْهَا عَلَى الْمَدِّ ذُو حُلَا [6]

المعنى:

قرأ حفص قوله تعالى : ﴿تجتحتخ﴾ [7] بضم الميم الأولى, وقرأ الباقون بفتحها, كما قرأ نافع وابن عامر بضم الميم الأولى في لفظة (مقام) في قوله تعالى:﴿ ﴾ [1] وهو الموضع الثاني, وقرأ غيرهما بفتحها, ولا

---

1)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ 77
2)- السجدة من الآية 24
3)- الأحزاب من الآية 2
4)- الأحزاب من الآية 9
5)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبيّة, عبد الفتاح القاضيّ, 342
6)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ 78
7)- الأحزاب من الآية 13

خلاف في قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[2] أولها أنه بفتح الميم, وقرأ الكوفيون وابن عامر وأبو عمرو قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[3] بمد الهمزة, والحرميان بقصرها[4].

والشاهد ورد في قوله : (آتَوْهَا عَلَى الْمَدِّ ذُو حُلَا)

ذُو حُلَا : خبر ثان للمبتدأ: **آتَوْهَا**, رُفِعَ بالواو نيابة عن العلامة الأصلية للرفع (الضمة)؛ لأنه من الأسماء الستة.

ومن خلال تتبع المتن, واستنادًا على ما تقدم من أمثلة, تبيّن أن الخبر قد خرج عن أصل التقعيد, ولم يُرفع بالعلامة الأصلية (الضمة) في عدة مواضع من المتن[5], ورد فيها مرفوعًا بالواو, وبالألف نيابة عن الضمة.

4- العدول من التنكير إلى التعريف :

الأصل في الخبر أن يأتي نكرة, إلا أنه قد يخرج عن الأصل ويأتي مُعرَّفًا, ومما جاء في المتن دالًا على ذلك :

قول الناظم في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين:

وَفِي خَمْسَةٍ وَهْيَ الْأَوائِلُ ثاؤُهَا وَفِي الْصَّادِ ثُمَّ الْسِّينِ ذَالٌ تَدَخَّلَا [6]

المعنى :

أدغم السوسيّ الثاء في خمسة أحرف, وهي[7]: التاء, نحو قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[8],والسين نحو

قوله تعالى :ﭐﱡ[1],والذال نحو قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[2],والشين نحو قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[3], والضاد نحو قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[4] كما أدغم الذال في حرفين, هما: السين نحو قوله تعالى :ﭐﱡ[5],والصاد نحو قوله تعالى :ﭐﱡ[6]

---

1)- الدخان الآية 51
2)- الدخان من الآية 26
3)- الأحزاب من الآية 14
4)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, علي محمد الضبّاع , تحقيق جمال السيد, 231, 232
5)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه , تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات 159, 285, 775, 1142
6)- المصدر السابق, 13
7)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 55, 56
8)- الحجر من الآية 65

والشاهد في قوله : (وَهْيَ الأَوائِلُ)

جُملة اسمية مكوّنة من المبتدأ (**هْيَ**), والخبر(**الأَوائِل**), والشاهد هنا خروج الخبر عن أصل التقعيد (التنكير) إلى التعريف, فجاء معرّفًا بأل التعريف.

وقوله في باب الوقف على أواخر الكلم:

وَالإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا (7)

المعنى :

الأصل في الوقف أن يكون على السكون, أي بإسكان الحرف الموقوف عليه, والمقصود بقوله (عن تحريك حرف تعزلا) تجريد الحرف من الحركة التي كان مُشكلًا بها.

والشاهد في قوله : (والإسْكَانُ أَصْلُ الوَقْفِ).

الإِسْكَانُ: مبتدأ, **وأَصْلُ**: خبره وهو مضاف **والوَقْفِ**: مضاف إليه, فالخبر هنا جاء مُعرَّفًا بالإضافة, وهذا يُعدُ خروجًا عن الأصل (التنكير).

وقوله في باب مخارج الحروف وصفاتها:

وَ(قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ) سَبْعُ عُلْوٍ وَمُطْبَقٌ هَوَ الضَّادُ وَالظَّا أُعْجِمَا وَإِنُ اهْمِلَا (8)

المعنى :

---

1)- النمل من الآية 16
2)- آل عمران من الآية 14
3)- البقرة من الآية 35
4)- الذريات من الآية 24
5)- الكهف من الآية 63
6)- الجن من الآية 3
7)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 30
8)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 93

بيّن الناظم صفة الاستعلاء وهي سبعة أحرف مجموعة في قوله : (قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ), كما بيّن حروف الإطباق المتمثلة في الضاد, والظاء, والصاد, والطاء المهملتان.

والشاهد في قوله : (هَوَ الضَّادُ)

وهي جُملة اسمية مكوّنة من المبتدأ: الضمير المنفصل (**هَوَ**), والخبر: (**الضَّادُ**), والشاهد هنا هو خروج الخبر عن الأصل (التنكير), إلى التعريف, فقد جاء مُعرَّفًا بال التعريف.

من خلال تتبع المتن وما سبق عرضه من أمثلة, نجد أن الخبر قد ورد معرفة في العديد من المواضع[1], وهذا يُعدُّ خروجاً عن أصل التقعيد؛ لأن الأصل في الخبر أن يأتي نكرة.

5- العدول بالفصل بين المبتدأ والخبر :

تقوم الجُملة في العربية على أساس العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه, وأن التلازم بين أركان الجُملة هو أصل التقعيد, إلا أن اللغة وتركيبها النحويّ قد يخرج عن هذا الأصل, فنجد أحيانًا بعض الألفاظ والتراكيب تفصل بين المتلازمين, لغرض التوسع في الكلام, وتأدية المعنى المراد.

ـ **الفصل لغةً**: "الفَصْل الحاجِز بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِل فَصْلًا فانْفَصَلَ، وفَصَلْت الشَّيْءَ فانْفَصَلَ أَي قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ"[2].

ـ **واصطلاحًا**: الفصل النحويّ يأتي بوضع لفظ بين لفظين آخرين في الجُملة, ينتمي أحدهما إلى الآخر, كأن يكونا متلازمين أو بينهما أي صورة من صور التضام, ومن ذلك الفصل بين الفعل والفاعل, والمبتدأ والخبر[3].

ومما سبق نستنتج إن المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي للفصل مرتبطان, فالفصل هو حاجز لفظي يوضع بين عنصرين متلازمين في الجُملة العربية, وتتنوع العناصر التي تفصل بين المتلازمين, إلى عدة أنواع أهمها : الظرف, والجار والمجرور, والقسم, والعطف, والنداء, والجُملة المعترضة, وسنكتفي منها بالحديث عن العناصر الواردة في المتن :

أ ـ الفصل بالجملة المعترضة :

1)- ينظر: المصدر السابق, الأبيات, 310, 502, 855, 1138...
2)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (ف ص ل) 521/11
3)- ينظر: البيان في روائع القرآن, تمام حسان, 390

يُفْصَلُ بين المتلازمين بالجُملة المعترضة؛ لأنها من الفواصل التي يتوسع فيها الكلام دون قيدٍ أو شرطٍ, لغرض الاختصاص والتأكيد, وإفادة الكلام وتقويته, قال ابن هشام (ت761هـ) : " الْجُمْلَة الثَّانِيَة المعترضة بَين شَيْئَيْنِ لإِفَادَة الْكَلَام تَقْوِيَة وتسديدًا أَو تحسينًا وَقد وَقعت فِي مَوَاضِع أَحدهَا بَين الْفِعْل ومرفوعه... الثَّانِي بَينه وَبَين مَفْعُوله ... وَالثَّالِث بَين الْمُبْتَدَأ وَخَبره... وَالرَّابِع بَين مَا أَصله الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر"[1].

فالجُملة المعترضة لها الحرية في الفصل بين المتلازمين, فهي تفصل بين الفعل والفاعل, والمبتدأ والخبر, والشرط وجوابه, والموصوف وصفته وغير ذلك, دون أن تضعف العلاقة بين المتلازمين, ومن الشواهد التي فُصِلَ فيها بين المبتدأ والخبر بالجملة الاعتراضية في المتن :

قول الشاطبيّ في باب التقديم للشاطبيّة:

فَأَمَّا أَبُوبَكْرٍ وَعَاصِمُ اسْمُهُ فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلَا [2]

المعنى :

أخبر الناظم أن أول أئمة الكوفة اسمه (عاصم بن أبي النجود) وكنيته (أبوبكر), وقد روى عنه الكثير من الرواة, أهمهم وأبرزهم (شعبة بن عياش بن سالم)[3].

والشاهد في قوله : (وَعَاصِمُ اسْمُهُ)

وهي جُملة معترضة فصل بها الناظم بين المبتدأ (أَبُوبَكْرٍ), وجُملة (فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ) التي وقعتْ خبراً له.

أَبُوبَكْرٍ: أبو مبتدأ أول مرفوع بالواو وهو مضاف وبكرٍ مضاف إليه, **وَعَاصِمُ**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة **واسْمُهُ**: **اسم** خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف **والهاء** ضمير متصل يعود على المبتدأ الأول في محل جرّ بالإضافة, والجُملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب, **فَشُعْبَةُ**: مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة, **وراوِيهِ**: راوي خبر للمبتدأ الثاني مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف والهاء ضمير متصل يعود على المبتدأ الأوَل في محل جرّ مضاف إليه. وجُملة(فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ) في محل رفع خبر للمبتدأ (أَبُوبَكْرٍ).

وقوله في باب الإدغام الكبير:

---

1)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام, تحقيق مازن المبارك, 506, 507

2)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ 3

3)- النّفحات الإلهيّة في شرح الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبطه وراجعه محمد علوة, دار المنار للطبع والنشر, ط2, 2009م, 24

وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومِ هَاءً كَهُو وَمَنْ فَأَدْغِمْ وَمَنْ يُظْهِر فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا [1]

المعنى :

يقصد الناظم أدغام الواو من لفظ (هُو) – إذا ضُمّتْ الهاء– كقوله تعالى :ﱡﱐ [2], أمَّا إذا كانت الهاء غير مضمومة, فإن الهاء ساكنة عند أبي عمرو, وإذا خُففتْ الهاء بالسكون لا تُدغم الواو عند الجمهور, ومن الذين لم يدغموا الواو ابن مجاهد, الذي علل الإظهار بالمدِّ؛ لأن (هو ومن), إذا أريد إدغامه يسكن الواو فيصير حرف مدّ, وحرف المدّ لا يُدغم, كقوله تعالى :ﱡﱑ[3]. [4]

والشاهد في قوله : (كَهُو وَمَنْ)

جُملة معترضة فصل بها الناظم بين المبتدأ (واو), والخبر الجُملة الفعلية (فادغم), **كَهُو**: جار ومجرور على حذف مضاف, والتقدير :كلفظ (هو) وهو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كلفظ هو, **وَمَنْ** : معطوفة على هو, والجُملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

وقوله في باب ياءات الزوائد:

وَعِيدِي ثَلَاثٌ يُنْقِذُونِ يُكَذِّبُو نِ قَالَ نَكِيرِي أَرْبَعٌ عَنْهُ وُصِّلَا [5]

المعنى:

أثبت ورش الياء في الكلمات التالية وصلًا: (وعيد) في قوله تعالى : ﱑﱒ [6], وقوله تعالى: ﱑﱒ [7], وقوله أيضًا:ﱑﱒ [8], و(ينقدون) في قوله تعالى:ﱑﱒ[9], و(يكذبون) في قوله تعالى :ﱑﱒ [10],

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 11
2)- النحل من الآية 76
3)- يوسف من الآية 71
4)- ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع, أبو شامة, تحقيق إبراهيم عوض, دار الكتب العلمية, 85
5)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ 36
6)- البقرة من الآية 14
7)- ق من الآية 14
8)- ق من الآية, 45
9)- يس من الآية 23
10)- القصص من الآية 34

و(نكير) في قوله تعالى:ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁﵂﵃﵄﵅﵆﵇﵈﵉﵊﵋﵌﵍﵎﵏[1],وفي قوله جلّ شأنه:ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁﵂﵃﵄﵅﵆﵇﵈﵉﵊﵋﵌﵍﵎﵏ [2], وقوله تعالى:ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁﵂﵃﵄﵅﵆﵇﵈﵉﵊﵋﵌﵍﵎﵏[3], وكذلك في قوله تعالى :ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁﵂﵃﵄﵅﵆﵇﵈﵉﵊﵋﵌﵍﵎﵏[4], فهذه المواضع قد انفرد بها, وحذف باقي القُراء هذه الياءات كلها[5].

والشاهد في قوله : (ثَلَاثٌ... أَرْبَعٌ)

جُملتان معترضتان فصل الناظم بهما بين المبتدأ (وعيدي), وخبره جُملة (وصلا).

وَعِيدِي: مبتدأ على حذف مضاف ومضاف إليه, أي وإثبات ياء وعيدي, **وثَلَاثٌ**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ألفاظه ثلاث, والجُملة معترضة لا محل لها من الإعراب, **وينقذون وما بعدها**: معطوفات على وعيدي. **وأَرْبَعٌ** : خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ألفاظه أربع, والجُملة معترضة لا محل لها من الإعراب, **عنه**: جار ومجرور, **وُصِّلَا**: فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر يعود على وعيدي وما عطف عليه, والجُملة في محل رفع خبر للمبتدأ[6].

ب ـ الفصل بشبه الجُملة (الجار والمجرور والظرف) :

يُعدُ هذا الفاصل من الفواصل التي يتوسع بها الكلام بحرية مُطلقة, دون منع من النحاة, قال الأنباري (ت577هـ) : " وجود الفصل بالظرف وحرف الجرّ كما هو مع عدمه." [7], كما قال : " لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما"[8].

ـ الفصل بالجار والمجرور :

فصل الناظم بين المبتدأ وخبره في متن الشاطبية بالجار والمجرور, ومن الشواهد التي ورد فيها الفصل بالجار والمجرور:

قوله في باب الهمزتين من كلمتين:

وَتَسْهِيلُ الأُخْرى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَا تَفِيءَ إِلى مَعْ جَاءَ أُمَّةً أُنْزِلَا [1]

---

1)- الحج من الآية 44
2)- سبأ من الآية 45
3)- فاطر من الآية 26
4)- الملك من الآية 18
5)- ينظر: إبراز المعاني من جرز الأماني, أبو شامة الدمشقيّ, تحقيق إبراهيم عوض, 314, 315
6)- ينظر: الكواكب الدرية في إعراب الشاطبية, حسن السيناوني. 301
7)- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, الأنباري, 248/1
8)- المرجع السابق, 355/2

المعنى :

بيّن في هذا البيت حكم الهمزتين المختلفتين إذا التقتا في كلمتين متحركتين, فالمراد بقوله :(تسهيل الأخرى) أي: تغيير الثانية بالتحريك, بأن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة, أو مضمومة, أو الأولى مضمومة والثانية مفتوحة, أو مكسورة, أو الأولى مكسورة والثانية مفتوحة, وبقوله:(سما) رمز به إلى نافع وابن كثير وأبي عمرو, وحصر سبب التغيير حصول الثقل بها[2].

والشاهد في قوله : (وَتَسْهِيلُ الأُخْرى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَا)

جُملة اسمية فُصِلَ بين ركنيها بالجار والمجرور, **تَسْهِيلُ الأُخْرَى**: تسهيل مبتدأ مضاف, والأخرى مضاف إليه, **فِي اخْتِلَافِهِمَا** : جار ومجرور متعلق بالمبتدأ, **سَمَا** : فعل ماضٍ مبني على الفتح, والفاعل ضمير مستتر تقديره هو, والجُملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ.

وقوله في باب فرش الحروف سورة البقرة:

وَوَجْهَانِ فِيهِ لابْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوغَلَا [3]

المعنى :

أراد الناظم بقوله (ههنا) سورة البقرة, ووجه التخصيص في اتباع الرسم القرآنيّ, ففي بعض المصاحف رسمت كلمة ابراهم – بغير ياء – وفي بعضها بالياء إبراهيم , وأخبر الناظم أن من يقرأ بالوجهين ابن ذكوان في مواضع لفظة إبراهيم في البقرة وهي خمسة عشر موضعًا, وما عداها فيكسر الهاء مع الباقين, وفي قوله : (عَمَّ) إشارة إلى أن نافع وابن عامر قرآ بفتح خاء اتخذوا, في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخِذُواْ [4] وقرأ الباقون بكسرها[5].

والشاهد في قوله : (وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ)

فصل الناظم بين المبتدأ (واتخذوا), والخبر (عمَّ), بشبه جملة, الجار والمجرور (بالفتح).

---

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 17
2)- شرح الشاطبية, السيوطي, تحقيق مكتبة قرطبة, 81
3)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ ,39
4)- البقرة من الآية 125
5)- ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني, أبو شامة, تحقيق إبراهيم عطوة, 345

وَاتَّخِذُوا: مبتدأ على حذف مضاف (المقصود لفظه), والتقدير ولفظ واتخذوا, **بِالْفَتْحِ**: جار ومجرور متعلق بالمبتدأ **وعَمَّ** : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ.

وقوله أيضًا في باب فرش الحروف من سورة النبأ إلى سورة العلق:

وَبِالسِّينِ لُذْ وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ فَقَدَّرَ يَرْوِي اليَحْصَبِيُّ مُثَقَّلَا [1]

المعنى :

أي: وقرأ هشام لفظة بمصيطر بالسين (بمسيطر), في قوله تعالى:ﭐلمهيجَّ [2], وقرأ الباقون بالصاد, وكسر الواو في لفظة (الوتر) شائع عن حمزة والكسائي, وفتحها عن الباقين, وأمَّا الدال في لفظة (فقدّر) في قوله تعالى:ﭐﱡﱠﱢﱣجَّ [3] فقد جاء مُثقلًا عن ابن عامر, ومُخففًا عن الباقين[4].

والشاهد ورد في قوله : (وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ)

بالكسر جار ومجرور فصل به الناظم بين المبتدأ (الوتر), وخبره (شائع).

فَالوَتْرِ: مبتدأ على حذف مضاف, أي ولفظ الوتر, **بِالكَسْرِ**: الباء حرف جرّ والكسر اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة متعلق بالوتر, **شَائِعٌ** : خبر للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ـ الفصل بالظرف :

فصل الناظم بين المبتدأ وخبره بالظرف, ومن الشواهد التي ورد فيها المبتدأ مفصولًا عن خبره بالظرف في المتن:

قوله في باب الهمزتين من كلمة :

وَمَدُّكَ قَبْلَ الفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذْ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا [5]

المعنى :

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 89
2)- الغاشية 22
3)- الفجر من الآية 16
4)- ينظر: شرح الشاطبيّة, السيوطيّ, تحقيق مكتبة قرطبة, 430
5)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ 16

المراد بالمدِّ هُنا: إدخال ألف تمد بمقدار حركتين بين الهمزتين المفتوحتين، وبين الهمزة المفتوحة والمكسورة, فقرأ بالإدخال في النوعين قالون وأبو عمرو, وروى هشام بالإدخال بين الهمزتين المفتوحتين, أمَّا الهمزة المفتوحة والمكسورة فله الإدغام وعدمه, وقرأ باقي القُراء بعدم الإدخال[1].

والشاهد في قوله: (وَمَدُّكَ قَبْلَ الفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ)

توسّط الظرف والمعطوف عليه (قَبْلَ الفَتْحِ والكَسْرِ) المبتدأ والخبر, وفصل بينهما. **فَمَدُّكَ** : مدّ مبتدأ مضاف, والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة, **قَبْلَ** : ظرف مكان منصوب وهو مضاف, **الفَتْحِ**: مضاف إليه, **والكَسْرِ** : الواو للعطف الكسر معطوف عليه, **حُجَّةٌ** : خبر على حذف مضاف, أي ذو حجة.

وقوله في باب الفتح والإمالة :

وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْماً وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُودَ أُنْزِلَا[2]

المعنى :

المراد أن أبا عمرو وحمزة والكسائي يميلون الألف إذا وقعت بعد الراء, مع إمالة الراء قبلها سواء كانت في اسم نحو: يا بُشْرى, النَّصارى, أَسْرى, الذِّكْرى, أو في فعل نحو: اشْتَرَى, قَدْ نَرى وَلَوْ تَرى, ثم ذكر أن حفصًا عن عاصم يوافق المميلين في إمالة الألف الواقعة بعد الراء مع إمالة الراء في لفظ (مجراها) في قوله تعالى :ٱ□□□ □ّ [3], وليس لحفصٍ إمالة في القرآن إلا في هذا اللفظ[4].

والشاهد في قوله : (وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ)

جُملة اسمية فيها فصل الناظم بين المتلازمين بالظرف, **مَا**: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ, **بَعْدَ**: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة, وهو مضاف, **وَرَاءٍ**: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة, **وشَاعَ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح, وفاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ, والجُملة في محل رفع خبر للمبتدأ.

وقوله في باب ياءات الزوائد:

---

1)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 78
2)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 25
3)- هود من الآية 41
4)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية, عبد الفتاح القاضي, 147

وَفِي النَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي حِمىً وَخِلَافُ الوَقْفِ بَيْنَ حُلاً عَلَا [1]

المعنى :

قرأ نافع وأبو عمرو وحفص قوله تعالى:ﭐﱡﱠ[2], بإثبات الياء مفتوحة وصلًا. واختلف في الوقف عن قالون وأبي عمرو وحفص فروى عن كل منهم وجهان عند الوقف الإثبات والحذف, فيكون لورش في الوقف الحذف فحسب على أصل مذهبه، وقرأ الباقون بحذف الياء في الحالين وهم ابن كثير وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي[3].

والشاهد في قوله : (وَخِلَافُ الوَقْفِ بَيْنَ حُلاً عَلَا)

جُملة اسمية فيها فصل الناظم بين المبتدأ وجُملة الخبر بالظرف.

خِلَافُ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف **والوَقْفِ** : مضاف إليه, **بَيْنَ** حُلًا: شبه جُملة في محل نصب حال من المبتدأ, **وعَلَا** : فعل ماضٍ مبني على الفتح, وفاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ, والجُملة في محل رفع خبر المبتدأ .

جـ – الفصل بالعطف :

قال السيوطيّ (ت911هـ) : " وَإِذا جِئْت بعد مبتدأين بِخَبَر وَاحِد, نَحْو: (زيد وَعَمْرو قَائِم), فَذهب سِيبَوَيْهِ والمازني والمبرد إِلَى أَن الْمَذْكُور خبر الأول, وَخبر الثَّانِي مَحْذُوف, وَذهب ابْن السراج وَابْن عُصْفُور إِلَى عَكسه وَقَالَ : آخَرُونَ أَنْت مُخَيّر فِي تَقْدِيم أَيهمَا شِئْت"[4].

إن الفصل بين ركنيّ الجُملة الاسمية المبتدأ والخبر بالعطف, يُعدُّ من الفصل المطّرد في اللغة, ومن الشواهد التي فصل فيها الناظم بين المبتدأ والخبر بالعطف, في المتن:

قول الناظم في باب التقديم للشاطبيّة:

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَى [1]

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 35
2)- النمل من الآية 36
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية, عبد الفتاح القاضي, 195
4)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي, تحقيق عبد العال سالم مكرم, 391/1

المعنى :

المراد هنا أن المواضع الثلاثة (الرفع, والتذكير, والغيب), تستغني عن التقييد, أي إذا ذُكِرتْ كلمة قرآنية تحتمل الرفع والنصب يكون حكمها بالرفع من ظاهر اللفظ, وإذا ذُكِرتْ قراءة بالتذكير والتأنيث فحكمها بالتذكير على ظاهر اللفظ, وإذا ذُكِرت قراءة بالغيب, وكانت تحتمل الغيب والخطاب فحكمها بالغيب[2].

والشاهد في قوله : (وَفِي الرَّفْعِ وَالْتَذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ)

جُملة اسمية فُصِلَ بين ركنيها بالعطف, **فِي الرَّفْعِ**: جار ومجرور في محل رفع خبر مُقدّم, **والتَذْكِيرِ وَالغَيْبِ** معطوفة على الخبر, **وجُمْلَةٌ** : مبتدأ تأخر عن خبره وجوبًا؛ لأنه نكرة والخبر جار ومجرور.

وقوله في باب ذكر حروف قربت مخارجها:

وَعُذْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا شَوَاهِدُ حَمَّادٍ وَأُورِثْتُمُوا حَلَا [3]

المعنى :

أدغم حمزة والكسائي وأبو عمرو الذال في التاء في كلمتين : الأولى في لفظة (عُذْتُ), في قوله تعالى:ُّٱ□يم يى□ّ [4], والأخرى في لفظة (فَنَبَذْتُها), في قوله تعالى :ُّٱ □ جم □ّ [5],وأدغم أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي تاء (أُورِثْتُمُوها), في قوله تعالى :ٱُّٱنخنخنمّ [6], وقوله تعالى: ُّٱ□□□□ّ [7]. [8]

والشاهد في قوله : (وَعُذْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا شَوَاهِدُ)

فصل الناظم بين المبتدأ الثاني المؤخر (شواهد), وخبره المقدم عليه (على إدغامه) بالعطف (ونبذتها).
فعُذْتُ : مبتدأ أول على حذف مضاف, والتقدير: ذال عذت, **وعَلَى إِدْغَامِهِ**: جار ومجرور في محل رفع خبر

---

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 6
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين, وخالد الحافظ, 30, 31
3)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 23
4)- غافر من الآية 27, والدخان من الآية 20
5)- طه من الآية 96
6)- الأعراف من الآية 43
7)- الزخرف من الآية 72
8)- ينظر: النّفحات الإلهيّة في شرح الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبطه وراجعه محمد علوة, 184

مُقدم, وهو متعلق بذال عذت, **ونَبَذْتُهَا** : الواو للعطف ولفظة نبذتها معطوفة على عذتُ, **وشَوَاهَدُ**: مبتدأ مُؤخر وجوبًا, والجُملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.

وقوله في باب الفتح والإمالة:

بَدَارِ وَجَبَّارِينَ والجْارِ تَمَّمُوا وَورْشٌ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقَلِّلَا (1)

المعنى :

ذكر الناظم أن الدوري عن الكسائي ينفرد بإمالة الألف في لفظ (جَبَّارِينَ) في قوله تعالى :أُأُأخمٓ ٓ ٓ ٓ [(2)], وقوله تعالى :أُأُ ٓ ٓ ٓ ٓ [(3)],.وأمال الألف في لفظ (وَالْجارِ), في قوله تعالى:ُّأين ٓ ٓ ٓ ٓ [(4)], ثم أخبر أن ورشًا قلّل الألفات في هذا[(5)].

والشاهد في قوله : (جَبَّارِينَ والجْارِ تَمَّمُوا)

وهي جُملة اسمية فُصِل بين ركنيها بالعطف.

فجَبَّارِينَ : مبتدأ على حذف مضاف, والتقدير: إمالة جبارين, **والجَارِ** : الواو للعطف والجار معطوفة على المبتدأ, و **تَمَّمُوا** : تمم فعل ماضٍ مبني على الضم, والواو الضمير المتصل في محل رفع فاعل, والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ جبارين.

وبعد عرض الشواهد السابقة وتحليلها, تبين أن صور الفصل قد تعددت في المتن, فقد وقع الفصل بين المبتدأ والخبر بالجُملة الاعتراضية, والجار والمجرور والظرف, والعطف[(6)], وجميع هذه الصور, من الصور التي يتوسع بها الكلام, لغرض التخصيص, والتوكيد, وتحسين الكلام وتقويته, والسلامة العروضية .

1)- متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ,26
2)- المائدة من الآية 22
3)- الشعراء من الآية 130
4)- النساء من الآية 36
5)- ينظر: النّفحات الإلهيّة في شرح الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبطه وراجعه محمد علوة, 210
6)- ينظر: متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات 44, 162, 283, 428...

الفصل الثاني

الجُملة الاسمية المنسوخة بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على تمهيدٍ ومبحثين :

تمهيد

المبحث الأوّل:– الجُملة المنسوخة بالنواسخ الفعلية بين أصل التقعيد والعدول

المبحث الثانيّ : – الجُملة المنسوخة بالنواسخ الحرفية بين أصل التقعيد والعدول

تمهيد

قبل الحديث عن أصل تراكيب الجُملة الاسمية المنسوخة, ومظاهر العدول فيها, يحسن بنا أن نعرج على مفهوم النواسخ لغةً واصطلاحًا, ثم بيان أنواعها.

1– مفهوم النواسخ :

أ – النواسخ لغةً :

النواسخ جمع اسم الفاعل (ناسخ), من نسخ ينسخُ نسخًا, جاء في الصحاح :" نَسَخَتْ الشمسُ الظلَّ وانْتَسَخَتْهُ : أزالته, ونَسَخَتْ الريحُ آثارَ الدارِ : غَيَّرتها, ونَسَخْتُ الكتاب، وانْتَسَخْتُهُ، واسْتنسختُهُ كلُّه بمعنًى والنُسْخَةُ بالضم: اسم المُنْتَسَخِ منه. ونَسْخُ الآيةِ بالآيةِ: إزالة مِثل حكْمها"[1].

وفي لسان العرب:" النَّسْخُ تَبدِيلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ غَيْرُهُ، ونَسْخ الْآيَةِ بِالْآيَةِ: إِزالة مِثْلَ حُكْمِهَا... وَنَسَخَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ ينسَخه وَانْتَسَخَهُ: أَزاله بِهِ وأَداله؛ وَالشَّيْءُ يَنْسَخُ الشَّيْءَ نَسْخًا أَي يُزِيلُهُ وَيَكُونُ مَكَانَهُ" [2].

من المفهوم اللغوي للنواسخ نستنتج أن النسخ بمعنى تبديل, أو تغيير, أو إزالة شيء ووضع آخر مكانه.

ب– النواسخ اصطلاحًا :

النواسخ هي : " العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء إلى أَحكامٍ أُخَر"[3], أي أنها كلمات تدخل على الجُملة الاسمية فترفع أو تزيل حكم المبتدأ والخبر, وتغيره بحكم آخر .

2 – أقسامها :

سماها ابن عقيل (ت769هـ) بنواسخ الابتداء حين قال: "نواسخ الابتداء وهي قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما وأخواتها ولا التي لنفي الجنس وإن وأخواتها"[4].

نُلاحظ من قول ابن عقيل أنه كان دقيقًا في تقسيمه لها, حيث قسّمها إلى أفعال وحروف, وذكر كل الأفعال الناسخة, وكذلك الحروف.

---

1)- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية , إسماعيل الجوهري, مادة (ن س خ), 433/1
2)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (ن س خ), 61/3
3)- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, أبو اسحق الشاطبيّ, مجموعة من المحققين, معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى مكة المكرمة, ط1, 2007م, 136/2
4)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 262/1

كما قسّمها عباس حسن بحسب عملها, أو التغيير الذى تحدثه على الجُملة الاسمية, في قوله: " أن النواسخ بحسب التغيير الذى تحدثه ثلاثة أنواع: نوع يرفع اسمه وينصب خبره – فلا يرفع فاعلًا، ولا ينصب مفعولًا– مثل: (كان وأخواتها)، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره؛ مثل:(إن وأخواتها)، ونوع ينصب الاثنين ولا يستغنى عن الفاعل مثل: "ظن وأخواتها". ولكل نوع أحواله وأحكامه المفصلة"[1].

يُفهمُ مما سبق أن النواسخ هي العوامل التي تدخل على الجُملة الاسمية, فتنسخ ركنيها وتغيرهما شكلًا ومضمونًا, وتجلب لها أحكامًا جديدة, أي تحدث فيها نسخًا, كفقد المبتدأ لصدارة الجُملة, ونسخ المبتدأ والخبر من جهة الإعراب.

1)- ينظر: النّحو الوافي, عباس حسن, 545/1

المبحث الأوّل

الجُملة المنسوخة بالنواسخ الفعلية بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا :- الجُملة المنسوخة بكان وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول

1- أصل التقعيد في جُملة كان وأخواتها

2- العدول عن أصل التقعيد

أ- العدول عن أصل الرتبة

ب- العدول عن الأصل بالفصل

جـ- العدول عن الخبر المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة

د- العدول عن الخبر والاكتفاء بالمرفوع

ثانيًا : - الجُملة المنسوخة بكاد وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول

النواسخ الفعلية هي : كان وأخواتها, كاد وأخواتها, وظن وأخواتها, وسنكتفي منها بالحديث عن الأفعال الواردة في المتن.

أولًا : ـ الجُملة المنسوخة بكان وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول:

ـ كان وأخواتها :

وهي أفعال ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان, ولا تفيد الحدث, فلهذا لم تكتفِ بمرفوعها, فاحتاجت إلى خبر دال على الحدث, فيصير معه الفعل تامًا[1], أي لا يكتمل معناها إلا بالخبر, وناسخة تدخل على المبتدأ ويسمى اسمها, وتنصب الخبر تشبيهًا للمفعول ويسمى خبرها[2].

أقسامها :

هذه الأفعال على ثلاثة أقسام [3]:

1- ما يرفع الاسم وينصب الخبر من غير شرط, وهو ثمانية : كان (وهي أم الباب) وأمسى، وأصبح، وأضحى وظل، وبات، وصار، وليس.

2- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يتقدمه نفي, أو نهي، أو دعاء, وهو أربعة: زال ماضي يزال، وبرح وفتئ، وانفكَّ.

3- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية، وهو: دام.

1 – أصل التقعيد في جُملة كان وأخواتها :

قال الزمخشريّ (ت538هـ) : " وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء من أن كون المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا "[4].

1)- ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب, شمس الدين الكيشي, تحقيق يحيى مراد, 55
2)- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, تحقيق يوسف الشيخ البقاعي, 226/1
3)- ينظر: شرح التصريح على التوضيح, خالد الأزهري, تحقيق محمد باسل, 1/ 234, 237
4)- المفصل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشريّ, تحقيق فخر صالح قدارة, 264

وقال ابن يعيش : (ت643هـ) : " بابَ كان القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة، ولا يحسن عكسُ ذلك إلّا عند الاضطرار" [1].

كما قال شمس الدين الكيشيّ (ت 695هـ) : " والشروط المعتبرة في المبتدأ والخبر, مقررة في اسم كان وخبرها, سوى التجرد"[2].

يتضحُ من الآراء السابقة, أن شروط أصل التقعيد في اسم كان هي شروط المبتدأ نفسها, سوى التجرد من العوامل, وشروط أصل التقعيد في خبرها, هي شروط الخبر نفسها, سوي الرفع؛ لأن كان وأخواتها, تنسخ الحكم الإعرابيّ للخبر فيتحول من الرفع إلى النصب, ومن حيث الرتبة فالأصل في هذا الباب أن تأتي بالفعل الناقص أولًا, فاسمه فخبره فنقول مثلًا:(كان محمد قائمًا) شأن الفعل والفاعل والمفعول به[3].

وردتْ الجُملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها على أصل التقعيد, في ثلاثة مواضع, وهي:

قول الناظم في باب التقديم للشاطبيّة:

وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعًا لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمْحَلَا [4]

المعنى :

يقول الناظم : لعلّ الله يجعلنا من الذين يشفع القرآن لهم يوم القيامة؛ لأنهم لم يتركوه ولم يتهاونوا به, ولم يقصروا في حقه[5].

والشاهد في قوله : (يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعًا)

تصدّر الفعل الناسخ الجُملة الاسمية المنسوخة, والمكوّنة من (كان), واسمها (ما كان في الأصل مبتدأ) المعرّف بالإضافة, المقدّم على خبرها, والمرفوع بالعلامة الأصلية (الضمة), وخبرها (ما كان في الأصل خبرًا), الذي جاء نكرة, ومفردًا, ومتأخرًا عن اسمها, وبه تحققت الفائدة والمعنى المراد, وأمَّا من حيث الإعراب فقد جاء منصوبًا

1)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدم له إميل بديع يعقوب, 342/4
2)- الإرشاد إلى علم الإعراب, شمس الدين الكيشي, تحقيق يحيى مراد, 58
3)- ينظر: معاني النّحو, فاضل السامرائي, 247/1
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 8
5)- ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني, أبو عبد الله الحنبلي شعلة, تحقيق محمد المشهدانيّ, دار الغوثاني للدراسات القرآنية دمشق, ط1, 2012م, 324

بدخول كان على جُملته, أي أن معمولي كان قد جاءا على أصل التقعيد, ومن حيث الرتبة فقد جاءت الجُملة على الأصل, الفعل الناسخ, تلاه الاسم, ثم الخبر.

يَكُونُ : فعل مضارع من الفعل الناقص كان , **كِتَابُهُ** : كتاب اسم كان مرفوع وهو مضاف, والهاء ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه, **شَفِيعًا**: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وقوله في باب الفتح والإمالة :

وَمَحْيَاهُمُو أَيْضًا وَحَقَّ تُقَاتِهِ وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلَا (1)

المعنى :

ذكر ما انفرد الكسائي بإمالته؛ فذكر أنه انفرد بإمالة لفظ (محياهم), في قوله تعالى:ُّٱ (2) و(حَقَّ تُقاتِهِ) في قوله تعالى:ُّٱ (3),و (قَدْ هَدانِ) في قوله تعال: ُّٱ (4). (5)

والشاهد في قوله : (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلَا)

جُملة اسمية منسوخة بليس, جاءت على أصل التقعيد, فقد تصدّر الفعل الناسخ الجُملة, ثم الاسم الذي جاء معرفًا ومقدمًا على خبره, ومرفوعًا بالعلامة الأصل, وتلاه الخبر الذي كان وفق الأصل من حيث التنكير والتأخير وتأدية المعنى.

فلَيْسَ : فعل ماضٍ ناقص, **أَمْرُكَ** : أمر اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف وكاف الخطاب في محل جرّ بالإضافة, **مُشْكِلَا** : خبر ليس منصوب وعلمة نصبه الفتحة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة البقرة:

وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا وَسيءَ وَسِيئَتْ كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلَا (6)

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 25
2)- الجاثية من الآية 21
3)- آل عمران من الآية 102
4)- الأنعام من الآية 80
5)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 145
6)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 36

المعنى :

أراد الناظم بقوله:(وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا), إن ابن عامر والكسائيّ قرآ بإشمام الحاء في لفظ (□) في قوله تعالى:ﭐ□□□□□ﭑ [1], وإشمام السين في لفظ (تن) في قوله تعالى:ﭐتنتىتيﭑ [2], وقوله:ﭐتختمتهثمﭑ [3].

وبقوله:(وَسيءَ وَسِيئَتْ كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلَا) إن ابن عامر والكسائيّ قرآ بإشمام السين في لفظ (□) في قوله تعالى في سورة هود:ﭐ□□□□□ﭑ [4], وقوله تعالى في سورة العنكبوت :ﭐبرﭑبنبىﭑ [5], وكذلك لفظ (سيئت) في قوله تعالى :ﭐليﭑ [6], وقرأ الباقون بالكسرة الخالصة في كل ما ذُكِرَ[7].

والشاهد في قوله : (كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلَا)

جُملة اسمية منسوخة سُبِقَتْ بالفعل الناسخ (كان) جاء اسمها (ما أصله مبتدأ) على أصل التقعيد, إلا أنه غير مجرد من العوامل بدخول الفعل الناسخ عليه, وكذلك خبرها (ما أصله خبر), الذي جاء منصوبًا بدخول كان على جُملته, ومن حيث الرتبة فقد وردتْ هذه الجُملة وفق أصل التقعيد, الفعل الناسخ (كان) فاسمه فخبره.

كَانَ: فعل ماضٍ ناقص, **رَاوِيهِ**: راوي اسم كان مرفوع وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة **أَنْبَلَا** : خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

واستنادًا على ما سبق يتضح أن تركيب كان وأخواتها في الأمثلة السابقة, ورد على أصل التقعيد, فجاء اسمها وخبرها وفق شروط التقعيد في المبتدأ والخبر, سوى التجرد من العوامل ونصب الخبر, كما جاء وفق الأصل من حيث الرتبة, الفعل الناقص أولًا, ثم اسمه, فخبره.

2 – العدول عن أصل التقعيد في جُملة كان وأخواتها :

1)- سبأ من الآية 54
2)- الزمر من الآية 71
3)- الزمر من الآية 73
4)- هود من الآية 77
5)- العنكبوت من الآية 33
6)- الملك من الآية 27
7)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي,201, وتقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 185

إن الجُملة المنسوخة بكان أو إحدى أخواتها, قد تأتي على أنماط تركيبيّة تخالف أصل التقعيد النّحويّ, ومن مظاهر العدول عن الأصل الواردة في المتن :

أ – العدول عن أصل الرتبة

الأصل في تركيب في الجُملة الاسمية المنسوخة بكان, أن يكون كالتالي : الفعل الناسخ ثم اسمه وخبره, نحو قوله تعالى:أُأ□□بجبجً[1], التركيب في الآية جاء على الأصل, فقد تصدّر الفعل الناسخ (كان), متبوعًا باسمه لفظ الجلالة (الله), ثم الخبر (عليمًا), إلا أن اللغة قد تفرض تركيبًا أو ترتيبًا يخالف هذا الأصل, وقد جاء تركيب هذا الباب في المتن, مخالفًا لِأصل الرتبة في موضعين:

قول الشاطبيّ في باب مذاهبهم في ياءات الإضافة:

وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ وَمَاهِيَ مِنْ نَفْسِ الأُصُولِ فَتُشْكِلَا [2]

المعنى:

بيّن الناظم أن ياء الإضافة زائدة ليست من نفس الكلمة, فهي ليست كالياء في (الداعي), و(المنادي), ولا كالياء في (أدري) و (أُلقي), فإنها في هذه الأفعال لام الفعل[3].

والشاهد في قوله : (وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ)

جُملة اسمية منسوخة تصدّرت بليس, توسط فيها الخبر الفعل الناقص واسمه, وهذا يُعدُّ مظهرًا من مظاهر العدول عن الأصل في الرتبة.

لَيْسَتْ : ليس فعل ماضٍ ناقص, والتاء للتأنيث لا محل لها من الإعراب, **بِلَامِ الفِعْلِ** : بلام الباء حرف جرّ زائد ولام اسم مجرور, والجار ومجرور في محل نصب خبر ليس, وهو مضاف والفعل مضاف إليه, **ويَاءُ إِضَافَةٍ** : ياءُ اسم ليس مرفوع وهو مضاف, وإضافة مضاف إليه.

وقوله في باب خاتمة الشاطبيّة:

---

1)- النساء من الآية 111
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 32
3)- ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد, السخاويّ, تحقيق محمد الطاهريّ, مكتبة الرشيد ناشرون, 555

وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا ذُنُوبُ وَلِيِّهَا فَيَا طَيِّبَ الْأَنْفَاسِ أَحْسِنْ تَأَوَّلَا [1]

المعنى:

يقول الناظم إن هذه القصيدة ليس فيها عيب أو نقص يؤخذ عليها, ويحط من قدرها إلا ذنوب قائلها, وهذا من باب تواضع الناظم, ثم يخاطب المسلم صاحب الأنفاس الطيبة, أن يجتهد في تفسيرها[2].

والشاهد في قوله : (وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا ذُنُوبُ وَلِيِهَا)

جُملة اسمية منسوخة بليس, تقدم فيها خبر ليس على اسمها؛ لأن الاسم محصورٌ بأداة الحصر إلا.
لَيْسَ : فعل ماضٍ ناقص, **لَهَا**: جار ومجرور في محل نصب خبر ليس, **إِلَّا**: أداة حصر, **ذُنُوبُ وَلِيِّهَا**: ذنوب اسم ليس مرفوع, وهو مضاف ووليها مضاف إليه.

بناءً على ما تقدّم نجد أن الناظم عدل عن أصل الرتبة فقدّم خبر ليس (الجار والمجرور) على اسمها في الشاهد الأوّل مع أنه لغو, والتقديم هنا جاء للضرورة الشعرية[3], أمَّا في الشاهد الثاني, فقد جاء خبر ليس الجار والمجرور مُقدمًا على اسمها؛ لأن الاسم محصورٌ بإلا.

ب – العدول عن الأصل بالفصل :

الأصل أن يتلازم أجزاء الجُملة المنسوخة, بتقدّم الفعل الناسخ, ثم يتلوه اسمه (ما أصله مبتدأ), ثم خبره (ما أصله خبر المبتدأ), إلا أنه قد يُفصل بين هذه الأجزاء المتلازمة بحاجز لفظي, للتوسع في الكلام, وتأدية المعنى المراد, هذا وقد ورد الفصل بين أجزاء الجُملة المنسوخة في الشاطبيّة, على النحو الآتي :

ـ الفصل بين كان واسمها :

أجاز النحاة الفصل بين كان واسمها, بمعمول الخبر الظرف أو الجار والمجرور؛ لأن الظرف والجار والمجرور من الفواصل التي يتوسع فيهما الكلام, ومما يدل على ذلك قول ابن عقيل (ت 769هـ) : "فإن كان المعمول ظرفًا أو

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 93
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 465, 466
3)- ينظر: شرح المفصل, لابن يعيش, قدم له إميل بديع يعقوب, 344/4

جارًا ومجرورًا, جاز إيلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو :كان عندك زيد مقيمًا, وكان فيك زيد راغبًا"[1].
فصل الناظم بين كان واسمها بالجار والمجرور في موضع واحد, حين قال: في باب التقديم للشاطبيّة :

بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَى إِلَى اللهِ وَحْدَهُ وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شِرْبًا وَمَغْسِلَا [2]

المعنى :

طلب الناظم الهداية من الله تعالى, في زمن أعرض أكثر الناس فيه عنها, وكان له القرآن مغسلًا ومطهرًا له من الذنوب[3].

والشاهد في قوله : (وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شِرْبًا)

جُملة اسمية نُسِخَتْ بالفعل الناقص كان, فصل فيها الناظم بين كان واسمها (القرآن) والفاصل معمول خبرها الجار والمجرور (له).

كَانَ : فعل ماضٍ ناقص, **لَهُ**: جار ومجرور معمول (شربًا), **الْقُرْآنُ**: اسم كان مرفوع, **شِرْبًا** : خبر كان منصوب.

ـ الفصل بين اسم كان وخبرها :

توسع الناظم في الكلام بالفصل بين اسم كان وخبرها بالجار والمجرور, قال أبو حيان الأندلسيّ (ت745هـ) : " الفصل بظرف أو مجرور، فإنه كلا فصل؛ لأنه يتسع في الظروف والمجرورات ما لا يتسع في غيرهما"[4].
ومن الشواهد التي فصل فيها الناظم بين اسم كان وخبرها في الشاطبيّة :

قول الناظم في باب ياءات الزوائد :

وَدُونَكَ يَاءَاتٍ تُسَمْى زَوَائِدًا لَأَنْ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعْزِلَا [5]

المعنى :

1)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 280/1
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 7
3)- ينظر: فتح الوصيد في شرح الفصيد, السخاويّ, تحقيق محمد الطاهريّ, 190
4)- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان الأندلسي, تحقيق حسن هنداوي, 341/6
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 34

بين الناظم أن الياءات التي عُزِلَتْ عن الرسم القرآني, سُميتْ في علم القرآن بالزوائد, أي : خذ ياءات تسمى في علم القرآن زوائد؛ لأنهن عزلن عن رسم المصاحف, فلهذا سميت زوائد, وهي تكون في الأسماء نحو: الداع، الجوار وفي الأفعال نحو: يأت، يسر. ولا تكون في الحروف بخلاف ياءات الإضافة فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف[1].

والشاهد في قوله : (كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعْزِلَا)

جُملة منسوخة بالفعل الناقص (كنَّ), فصل فيها الناظم بين اسم كان الضمير المتصل, وخبرها (معزلا), بالجار والمجرور (عن خط المصاحف), لغرض التوسع في الكلام, وتأدية المعنى المراد.

كُنَّ : فعل ماضٍ ناقص اسمه الضمير المتصل (نون النسوة) يعود على الياءات, **عَنْ خَطِّ**: جار ومجرور متعلق بخبر كان (معزلا), **والمصَاحِفِ** : مضاف إليه, **مَعْزِلَا** : خبر كان منصوب.

وقوله في باب فرش الحروف سورة النساء:

وَتَلْوُوا بِحَذْفِ الْوَاوِ الأُولى وَلَامَهُ فَضُمَّ سَكُونًا لَسْتَ فِيهِ مُجَهَّلَا [2]

المعنى:

قرأ ابن عامر وحمزة بحذف الواو الأولى وضم اللام (وإن تَلُوا أو تُعْرِضُوا) في قوله تعالى:ﱡ [3] وقرأ الباقون بسكون اللام وواو مضمومة بعدها (وإن تَلْوُوا)[4].

والشاهد في قوله : (لَسْتَ فِيهِ مُجَهَّلَا)

جُملة اسمية نُسِخَتْ بالفعل الناقص ليس, فُصِلَ فيها بين اسهما الضمير المتصل, وخبرها (مجهلا), بالجار والمجرور (فيه) للتوسع في الكلام وتأدية المعنى المطلوب.

لَسْتَ : ليس فعل ماضٍ ناقص, وتاء الفاعل ضمير متصل في محل رفع اسمها, **فِيهِ** :جار ومجرور متعلق بخبرها.
مُجَهَّلَا : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

---

1)- ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني, أبو عبد الله الحنبليّ شعلة, تحقيق محمد المشهدانيّ, 680
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 49
3)- النساء من الآية 135
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 233

وقوله في باب فرش الحروف سورة الإسراء:

وَفِي سَبِأ حَفْصُ مَعَ الْشُّعَرَاءِ قُلْ وَفِي الْرُّومِ سَكِّنْ لَيْسَ بِالْخُلْفِ مُشْكِلَا [1]

المعنى:

قال الناظم في هذا البيت: إن حفصًا روى بفتح السين في قوله تعالى:ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠ [2] وقوله تعالى:ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠ [3], وقرأ الباقون بسكون السين في الآيتين, وكذلك قال: إن هشام روى بخلاف ابن ذكوان قولًا واحدًا بإسكان السين في قوله تعالى:ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠ [4] وبالسكون قرأ الإمام الداني من رواية هشام على أبي القاسم الفارسيّ وطاهر ابن غلبون[5].

والشاهد في قوله : (لَيْسَ بِالْخُلْفِ مُشْكِلَا)

جُملة منسوخة, فُصِلَ فيها بين اسم ليس الضمير المستتر فيها, وبين خبرها (مُشْكِلَا) بالجار والمجرور (بِالخُلْفِ). **لَيْسَ:** فعل ماضٍ ناقص, واسمه الضمير المستتر فيه, **بِالخُلْفِ:** جار ومجرور متعلق باسم ليس, **مُشْكِلَا:** خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

من خلال تتبع المتن , وما تم عرضه من أمثلة, يتبيّن أن الناظم خرج عن أصل التقعيد بالفصل بين كان واسمها في موضع واحد, وبين الاسم والخبر في عدة مواضع[6], والفصل كان بالجار والمجرور في جميع المواضع, والغرض من ذلك هو التوسع في الكلام؛ لأن الكلام يتسع في الظروف والمجرورات ما لا يتسع في غيرهما.

جـ – العدول عن خبر كان المفرد إلى الجملة وشبه الجُملة :

قال ابن جنيّ (ت392 هـ) : "وأخبار كَانَ وَأَخَوَاتِهَا كأخبار الْمُبْتَدَأ من الْمُفْرد وَالْجُمْلَة والظرف تَقول فِي المفْرد كَانَ زيد قَائِمًا وَفِي الْجُمْلَة كَانَ زيد وجههُ حسنٌ وَفِي الظّرْف كَانَ زيد فِي الدَّار"[7].

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فيرة, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 65
2)- سبأ من الآية 9
3)- الشعراء من الآية 187
4)- الرّوم من الآية 48
5)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 316
6)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات 24, 30, 1166
7)- اللمع في العربية, ابن جنيّ, فائز فارس, 39

من قول ابن جنيّ يتضحُ أن أنواع خبر كان وأخواتها, هي أنواع خبر المبتدأ, والأصل من هذه الأنواع الخبر المفرد, أمَّا الخبر الذي يأتي جُملة أو شبه جُملة فهو يُعدُّ خروجًا عن الأصل, ومن الشواهد التي خرج فيها خبر كان عن الأصل المفرد, إلى الجُملة أو شبه الجُملة في متن الشاطبيّة :

قول الناظم في باب التقديم للشاطبيّة:

وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتَلِي فِي نُصْحِهِم مُتَبَذِّلَا [1]

المعنى:

يقول الناظم: كن مثل الكلب في وفائه مع أصحابه, يضربونه ويطردونه, وما يقصر في الذود عنهم وحمايتهم, بل يبذل كل جهده في ذلك, فلا يحملك ما تتعرض له من محن, واختبار الله لك بفقر أو ابتلاء بترك عبادته[2].

والشاهد في قوله : (كُنْ كَالْكَلْبِ)

جُملة منسوخة بفعل الأمر الناقص (كن) فيها خرج الخبر عن الأصل (الخبر المفرد), إلى شبه الجُملة.

كُنْ: فعل أمر, واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت), **كَالْكَلْبِ**: جار ومجرور في محل نصب خبر الفعل الناقص كن.

وقوله في باب الوقف على أواخر الكلم :

وَفِي هَاءِ تأنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيدْخُلَا [3]

المعنى :

بيّن الناظم في البيت أن الروم والإشمام[4] لا يدخل في ثلاثة مواضع :

الأول : تاء التأنيث المربوطة التي يوقف عليها بالهاء, مثل : رحمة, نعمة, أمَّا إذا كانت مرسومة بالتاء المفتوحة

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 8
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 35
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فيرة, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 30
4)- الرّوم: هو إخفاء الصوت بالحركة التي في آخر الكلمة مع الإشارة إليها, والإشمام: هو الوقف بالسكون مع الرمز إلى الحركة بالشفتين. (ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة, أحمد مختار, 962, 1238)

ويوقف عليها بالتاء, فإنها يدخلها الروم والإشمام إذا كانت مرفوعة, نحو قوله تعالى:ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁[1] ويدخلها الروم فقط إذا كانت مجرورة, نحو قوله تعالى:ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁[2], وهذا لا يكون إلا عند من يقف بالتاء, أمَّا من يقف عليها بالهاء فلا يدخلها الروم والإشمام عنده. الثاني : ميم الجمع عند من يضمها ويصلها بواو, فلا يدخلها الروم والإشمام؛ لأنه سيقف عليها بالسكون. الثالث : عارض الشكل الذي تحرك بحركة عارضة, مثل : التخلص من التقاء ساكنين, نحو قوله تعالى: ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁[3]؛ لأن الوقف على قل سيكون بالسكون المحض, فيمتنع دخول الروم والإشمام[4].

والشاهد في قوله : (يَكُونَا لِيدْخُلَا)

جُملة نُسِخَتْ بالفعل الناسخ (يكون), جاء خبرها جُملة فعلية, وهذا يُعدُّ خروجًا عن الأصل.
يَكُونَا : فعل مضارع ناقص جُزِمَ بحرف الجزم (لم), وعلامة جزمه حذف النون, وألف الاثنين في محل رفع اسمه
لِيدْخُلَا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام الجحود, وألف الاثنين في محل رفع فاعله, والجُملة الفعلية (ليدخلا) في محل نصب خبر يكون.

وقوله في باب ياءات الزوائد:

وَمَعْ دَعْوَةَ الدَّاعِي دَعَانِي حَلَا جَنىً وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الغُرِّ سُبَّلَا [5]

المعنى :

أشار الناظم بقوله (حلا جنى) إلى أبي عمرو وورش, وأخبر أنهما قرآ بإثبات ياءي (دعوة الداع إذا دعان), في قوله تعالى : ﭐﱡﱠﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁[6], ثم أخبر أنه ليس إثبات هاتين الياءين لقالون, واردًا عن الرواة الغر المشهورين عنه[7].

والشاهد في قوله : (وَلَيْسَا لِقَالُونٍ)

---

1)- هود من الآية 73
2)- الروم من الآية 50
3)- الزمر من الآية 46
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 156, 157
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 35
6)- البقرة من الآية 186
7)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبيّة, محمد عبد الدائم خميس, ضبط ومراجعة محمد علوة,270

جُملة منسوخة بالفعل الناقص (ليس), ورد فيها خبر ليس شبه جُملة (جار ومجرور), وهذا يُعدُّ عدولًا عن الأصل في أنواع الخبر.

فلَيْسَ : فعل ماضٍ ناقص, واسمه الضمير المتصل (ألف الاثنين) العائد على الياءين, **لِقَالُونٍ** : اللام حرف جرّ, وقالون اسم مجرور بالكسرة, صُرِفَ هنا للضرورة الشعرية, والجار والمجرور في محل نصب خبرها.

من خلال عرض الأمثلة السابقة وتحليلها, تبيّن أن خبر الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) خرج عن الأصل (الخبر المفرد) , فجاء جُملة فعلية وشبه الجُملة, في العديد من أبيات المتن[1].

د– العدول عن الأصل بالحذف :

العدول عن الأصل بحذف أحد أركان الجُملة الاسمية المنسوخة (بكان أو إحدى أخواتها), لم يرد في المتن إلا في موضع واحد, فيه حذف الناظم خبر ليس عندما قال في باب المدّ والقصر :

وَفِي نَحْوِ طهَ الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلِفْ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ فَيُمْطَلَا [2]

المعنى :

المراد بقول الناظم : (**وَفِي نَحْوِ طهَ الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ**), أن الحروف التي مثل : (طه), وهي مجموعة في (حي طهر) يكون فيها القصر بمقدار حركتين لكل القراء؛ لأن هجاء الحروف منها على حرفين, وبقوله : (**وَمَا فِي أَلِفْ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ فَيُمْطَلَا**), أن الألف في فواتح السور لا تُمدُّ أبدًا؛ لأنه ليس وسطها حرف مدّ"[3].

والشاهد في قوله : (لَيْسَ سَاكِنٌ)

لَيْسَ : فعل ماضٍ ناقص, **سَاكِنٌ** : اسمها مرفوع, وخبرها محذوف جوازًا, والتقدير : (ليس ساكن بعده).
عدل الناظم في هذا البيت عن الأصل بحذف خبر ليس, والحذف هنا جاء للضرورة الشعرية؛ لأن الخبر لكان وأخواتها يُعدُّ كالعوض من الحدث, وبه تتم الفائدة, فلا يجوز حذفه إذ صار كالجزء من الفعل[4].

---

1) - ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات, 6, 202, 341, 936

2)- المصدر السابق, 15

3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 71

4)- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان الأندلسي, تحقيق حسن هنداوي, 6/ 15, وشرح المفصل , ابن يعيش, قدم له إميل بديع يعقوب, 345/4

هـ – العدول عن الخبر والاكتفاء بالمرفوع

الأصل في كان وأخواتها أن تكون ناقصة لا تكتفي بمرفوعها؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي بنيت له, فترفع اسمها تشبيهًا بالفاعل من حيث هو محدث عنه، وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول, إلا أن منها أفعال تخرج عن الأصل وتستعمل تامة وتكتفي بمرفوعها.
قال ابن الصائغ (ت720هـ) : " ومن هذه أفعال يجوز أن تجري على القياس فتكتفي بالإسناد إلى الفاعل، وتُسمّى حينئذٍ تامّة، بمعنى: أنّها لم تحتج إلى خبر"[1].

أي : أن من هذه الأفعال ما قد يجيء تامًا مستغنيًا بمرفوعه, ومنها ما يُلازم النقص لعدم استغنائه بالمرفوع وهي: (ليس, وزال, وفتئ)[2].

ومن الشواهد التي وردت فيها كان تامة مستغنية بمرفوعها عن الخبر, في الشاطبيّة :

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالْذَّكَاءِ لِتَفْضُلَا [3]

المعنى :

يقول: إذا كانت الكلمة القرآنية فيها قراءتان, فأنه سوف يذكر قراءة واحدة, ويأخذ القراءة الثانية من الضد, فاستعمل ذكاءك وفطنتك لمعرفة هذه الأضداد وفهمها لتتفوق[4].

والشاهد في قوله : (وَمَا كَانَ)

اسْتُعْمِلتْ كان في هذا البيت تامة مكتفية بمرفوعها, **مَا**: اسم شرط, **كَانَ** : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر يعود على اسم الشرط.

وقوله في باب التقديم للشاطبيّة أيضًا:

---

1)- اللمحة في شرح الملحة, محمد بن حسن بن سباع ابن الصائغ, تحقيق إبراهيم الصاعدي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة, ط1, 2004م, 576/2
2)- ينظر: شرح الكافية الشافية, ابن مالك, قدم له عبد المنعم هريدي, 408/1
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 5
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 28

وَإِنْ كَانَ خَرْقُ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنْ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا [1]

المعنى :

يقول الناظم : إن وجدت خرقًا يُعيب هذا النظم, فتداركه بفضلة واسعة من حلمك, وليصلح هذا الخرق من كان متضلعًا بالعربية, واسع الاطلاع في علوم القراءات القرآنية[2].

والشاهد في قوله : (وَإِنْ كَانَ خَرْقُ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ)

أسلوب شرط وقعتْ فيه كان موقع فعل الشرط, وهي هنا تامة استغنت بمرفوعها, ولم تحتج إلى الخبر, **إِنْ** : حرف شرط جازم لفعلين, **كَانَ** : فعل ماضٍ تام, وهي فعل الشرط, **خَرْقُ** : فاعل كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وجُملة (كَانَ خَرْقُ) جُملة الشرط, وجوابه جُملة (فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ).

وقوله في باب وقف حمزة وهشام على الهمز:

وَحَمْزَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمْزَهُ إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلَا [3]

المعنى :

يقول الناظم : إن حمزة سهل الهمز عند الوقف, سواء كان الهمز متوسطًا, أو متطرفًا, فالمراد بقوله: سهَل هنا (مطلق التغيير), وهذا يشمل كل أنواع تغيير الهمز, وهي : الإبدال, والنقل, والتسهيل بين بين, والحذف[4].

والشاهد في قوله : (إِذَا كَانَ وَسْطًا)

جُملة وردتْ فيها كان فعل تام يدل على الزمن والحدث, فاستغنت بمرفوعها عن الخبر.

كَانَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح, فاعلها ضمير مستتر تقديره هو يعود على الهمز, **وَسْطًا**: مفعول فيه منصوب على الظرفية المكانية[5].

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 7
2)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدائم خميس, ضبط ومراجعة محمد علوة, 46, 47
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 19
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 98
5)- ينظر: الكواكب الدرية في إعراب الشاطبيّة, حسن ابن الحاج عمر السيناوني, 190

والمتأمل للأمثلة السابقة يجد أن كان قد خرجت عن الأصل في كونها فعل ناسخ وناقص, فجاءتْ تامة تدل على الحدث والزمن[1], ولهذا اكتفت بالمرفوع, ولم تتعده إلى الخبر.

ثانيًا :- الجُملة المنسوخة بكاد وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول

كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة, وسُمِيَتْ بأفعال المقاربة؛ لأنها تفيد مقاربة وقوع الفعل في أخبارها, وهي أفعال ناقصة تدخل على الجُملة الاسمية, قال ابن يعيش (ت643 هـ) : " أفعال المقاربة، أي: تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن في أخبارها, ولهذا المعنى كانت محمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر, والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادةُ المعنى في الخبر, ألا ترى أنّ (كانَ) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر"[2].

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع[3] :

1- أفعال المقاربة : ما تدلُّ على قرب وقوع الخبر، وهي ثلاثة : (كاد، وأوشك، وكرب).
2- أفعال الرجاء : ما تدلُّ على رجاء وقوع الخبر، وهي ثلاثة : (عسى، واخلولق، وحرى).
3- أفعال الشروع : ما تدلُّ على الشروع في الخبر، وهي كثيرة، منها : (أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ).

1- أصل التقعيد في جُملة كاد وأخواتها:

هذه الأفعال تدخل على الجُملة الاسمية, فترفع المبتدأ اسمًا لها, وتنصب الخبر, فيكون خبرًا لها, ويُشترط في خبرها أن يكون : جُملة فعلية فعلها مضارع , قال ابن هشام (ت 761هـ): " وَخبر كَاد وَأَخَوَاتهَا وَيجب كَونه مضارعًا مُؤَخرًا عَنْهَا رَافعًا لضمير أسمائها مُجَردًا من أَن بعد أَفعَال الشُّرُوع, ومقرونا بهَا بعد حرى واخلولق وندر تجرد خبر عَسى وأوشك واقتران خبر كَاد وكرب"[4].

من قول ابن هشام يتبيّن أن خبر كاد وأخواتها, يجب أن يكون فعلًا مضارعًا أُسند إلى ضمير مستتر يعود على اسمها, مقترنًا بأن المصدرية وجوبًا مع حرى واخلولق, ومجردًا منها وجوبًا مع أفعال الشروع, ومقترنًا بها أو مجردًا منها مع أفعال المقاربة, وعسى وأوشك, إلا أن تجرد عسى وأوشك منها قليل وشاذ.

---

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, الأبيات 56, 57
2)- شرح المفصل, لابن يعيش, قدم له إميل بديع يعقوب, 372/4
3)- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, يوسف الشيخ البقاعي, 290/1
4)- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, ابن هشام, تحقيق عبد الغني الدقر, الشركة المتحدة للتوزيع سوريا, 347

قال ابن جنيّ (ت392 هـ):" اعْلَم أَن عَسى فعل مَاضٍ غير متصرف وَمَعْنَاهُ المقاربة وَهُوَ يرفع الِاسْم وَينصب الْخَبَر كـ:كَانَ إِلَّا أَن خَبره لَا يكون إِلَّا فعلًا مُسْتَقْبلًا وَتلْزَمهُ أَن وَذَلِكَ قَوْلك: عَسى زيد أَنْ يقومَ, وَعَسَى جَعْفَر أَن ينْطَلق, قَالَ الله سُبْحَانَهُ :أُأ□بر□□بنَّ[1] وَيجوز أَن تحذف أَن فَتَقول عَسى زيد يقومُ"[2].

من خلال تتبع أبيات المتن وتحليلها تحليلًا نحويًا, تبيّن أن تركيب الجُملة الاسمية المنسوخة بكاد وأخواتها لم يرد على أصل التقعيد.

2- العدول عن أصل التقعيد في كاد وأخواتها:

هذه الأفعال وردت في المتن في موضع واحد, عندما قال الناظم في باب خاتمة الشاطبيّة:

عَسَى اللَّهُ يُدْنِي سَعْيَهُ بِجَوَازِهِ وَإِنْ كَانَ زَيْفًا غَيْرَ خَافٍ مُزَلَّلَا [3]

المعنى :

يقول : عسى الله أن يُقرب سعيه بفضله وكرمه, وأن يسهل عليه الجواز على الصراط المستقيم, إن كانت هذه المنظومة خالية من العيب والزيف, وليس فيها من تقصير[4].

والشاهد في قوله : (عَسَى اللَّهُ يُدْنِي)

جُملة اسمية وردت منسوخة بفعل الرجاء (عسى), جاء خبرها مجردًا من أن المصدرية, وهذا يُعدُّ خروجًا عن الأصل؛ لأن تجرد خبرها من أن المصدرية قليل وشاذ, قال العكبري (ت616هـ) : " وإِنَّما كَانَ خبر عَسى فعلًا مُسْتَقْبلًا لأَنَّها تدل على المقاربة, والمقاربة فِي الْمَاضِي محالٌ؛ لِأَنَّهُ قد وجد وَلم يكن اسْمًا إِذْ لَا دلَالَة للاسم على الِاسْتِقْبَال, وإِنَّما لَزِمت فِيهِ (أنْ) لتمحّضه على الِاسْتِقْبَال وَلم يكن (السِّين) و (سَوف)؛ لأَنَّهما يدلاّن على نفس زمَان الْفِعْل, وَالْغَرَض هُنَا تقريبه, فإِنْ جَاءَ شَيْء من ذَلِك فَهُوَ شاذّ "[5].

عَسَى: فعل ماضٍ جامد من أفعال المقاربة, **اللهُ** : لفظ الجلالة اسمها مرفوع, **يُدْنِي**: فعل مضارع مرفوع, وفاعله

---

1)- المائدة من الآية 52
2)- اللمع في العربية, ابن جنيّ, تحقيق فائز فارس, 144
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 94
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع, سيد لاشين و خالد الحافظ, 466
5) - اللباب في علل البناء والإعراب, العكبري, تحقيق عبد الإله النبهان, 193/1

ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة, والجُملة الفعلية في محل نصب خبر عسى, جُرِّدَ الخبر من أن المصدرية هنا للضرورة الشعرية.

المبحث الثاني

الجُملة المنسوخة بالنواسخ الحرفية بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا:- الجُملة المنسوخة بإنَّ وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول

1- أصل التقعيد في جُملة إنَّ وأخواتها

2- العدول عن أصل التقعيد في جُملة إنَّ وأخواتها

أ – العدول عن الأصل بالفصل

ب – العدول عن الخبر المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة

ثانيًا :- الجُملة المنسوخة بلا النافية للجنس بين أصل التقعيد والعدول

1- أصل التقعيد في جُملة لا النافية للجنس

2 – العدول عن أصل التقعيد

أ – العدول عن الأصل بحذف الخبر

ب – العدول عن الخبر المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة

النواسخ الحرفية هي : حروف تختص بالدخول على الجُملة الاسمية, فتنسخ حكمي المبتدأ والخبر, بنقل المبتدأ إلى اسمها, والخبر إلى خبرها, وهي بحسب أثرها الإعرابي في الجُملة الاسمية, تنقسم إلى : حروف ترفع المبتدأ وتنصب الخبر, وهي الحروف التي أُلحقت بليس في المعنى والعمل, وهي : (ما الحجازية, ولا, ولات), وحروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر, وهي : (إنَّ وأخواتها, ولا النافية للجنس), وسنكتفي منها بالحديث عن الحروف الواردة في المتن :

أولًا : – الجُملة الاسمية المنسوخة بإنَّ وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول

قال الأزهريّ (ت905هـ) :" اعلم وفقك الله أن : إنَّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر, تشبيهًا بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه"[1].

أي : أنها, تدخل على الجُملة الاسمية فتنصب المبتدأ اسمًا لها, وترفع الخبر فيكون خبرًا لها, لأنها مشبهة بالفعل من جهة اللفظ فهي مبنية على الفتح كالفعل الماضي, وكذلك لأنها تتكون من ثلاثة أحرف والفعل الماضي المجرد يتكون من ثلاثة أحرف, ومن جهة المعنى فهي تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها, وشُبِهَتْ في نصب ما بعدها بالأفعال, فألحق منصوبها بالمفعول, ومرفوعها بالفاعل, فقولك : إنَّ زيدًا أخوك, بمنزلة ضرب زيدًا أخوك[2].

معانيها وشروط عملها [3] :

وهي ستة أحرف, ولكل حرف منها معنى مستقل عن بقية الأحرف:

إنَّ وأن : وهما يفيدان توكيد نسبة الخبر للاسم, إذا كان المخاطب عالمًا للنسبة, ونفي الشك عنها إذا كان المخاطب مترددًا فيها, أمَّا إذا كان منكرًا لها فهما لنفي الإنكار.

ولكن: للاستدراك, أي: تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته, أو إثبات ما يتوهم نفيه.

وكأن: بمعنى التشبيه, أي: تشبيه اسمها بخبرها.

---

1)- شرح الأزهرية, خالد الأزهري, المطبعة الكبرى ببولاق القاهرة,27

2)- ينظر: الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون,120/3, 260, والمفصل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, 52

3)- ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك, محمد عبد العزيز النجار, مؤسسة الرسالة, ط1, 2001م, 296/1, 297, 298, والنّحو الوافي, عباس حسن, 636/1

وليت: للتمني, وهو طلب ما لا طمع فيه.

ولعلّ: للترجي, أي: توقع وانتظار حصول شيء مرغوب فيه.

يشترط لعملها ألا تتصل بها (ما الكافَّة), فإن اتصلت منعتها من العمل, إلا: (ليت) فيجوز إهمالها وإعمالها.

1- أصل التقعيد في جُملة إنَّ وأخواتها:

قال ابن يعيش (ت 643هـ) : " أنّ هذه الحروف داخلةٌ على المبتدأ والخبر، وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف، لا فَرْق"[1].

أي: أن شروط أصل التقعيد لاسم إنَّ وخبرها هي نفس شروط المبتدأ والخبر, ومن حيث الرتبة : لا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمِها عليها؛ لأن هذه الحروف لها الصدارة في الجُملة,، والأصل في ترتيب الحرف الناسخ ومعموليه, أن تأتي بالحرف الناسخ فاسمه وخبره[2].

كما يجب مراعاة الترتيب بين اسمها وخبرها, بتقديم الاسم وتأخير الخبر, إذا كان مفردًا أو جُملة[3].

من خلال تتبع الشاطبيّة, وتحليل تراكيب أبياتها تحليلًا نحويًا, تبيّن أن تركيب (إنَّ وأخواتها) لم يرد على أصل التقعيد.

2- العدول عن أصل التقعيد في جُملة إنَّ وأخواتها:

من مظاهر الخروج عن أصل التقعيد في تركيب (إنَّ وأخواتها), الواردة في المتن :

أ – العدول عن الأصل بالفصل :

الأصل في تركيب الجُملة المنسوخة بإنَّ وأخواتها, هو تلازم الحرف الناسخ مع اسمه وخبره, إلا أن اللغة قد تسمح بالفصل بين هذه العناصر المتلازمة, فيُفصَلُ بينها بفاصل لفظي للتوسع في الكلام, وتحقيق المعنى المراد, ومن الشواهد التي فصل فيها الناظم بين عناصر تركيب إنَّ وأخواتها :

1)- ينظر: شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 255/1
2)- ينظر: المرجع السابق, 256/1
3)- ينظر: النّحو الوافي, عباس حسن, 638/1

ـ الفصل بأسلوب النداء :

فصل الناظم بين اسم إنَّ وخبرها, بأسلوب النداء, في موضع واحد من المتن, حين قال في باب التقديم للشاطبيّة :

لَعَلَّ إِلهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ المَكَارِهِ هُوَّلَا (1)

المعنى :

يرجو الناظم من الله جلّت قدرته أن يحفظنا سبحانه وتعالى من المكاره والمحن في الدنيا والآخرة.

والشاهد في قوله : (لَعَلَّ إِلهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي)

جُملة اسمية نُسِخَتْ (بلعلّ), فُصِلَ فيها بين اسمها (إله العرش) وبين خبرها جُملة (يقي), بأسلوب النداء بقوله: (يا إخوتي), وهي جُملة معترضة لا محل لها من الإعراب وهذا الفاصل يُعدُّ من الفواصل التي يؤُتى بها لغرض التوسع في الكلام.

لَعَلَّ: حرف ناسخ من أخوات إنَّ يفيد الرجاء, **وإِلهَ**: اسمها منصوب وهو مضاف, **والعَرْشِ**: مضاف إليه, **و يَا**: حرف نداء, **وإِخْوَتِي** : منادى مضاف إلى ياء المتكلم, وجُملة (يا إخوتي) معترضة لا محل لها من الإعراب, **يَقِي** : فعل مضارع, فاعله ضمير مستتر يعود على اسم لعلّ (إله العرش), والجُملة الفعلية في محل رفع خبر لعلّ.

ـ الفصل بشبه الجُملة (الجار والمجرور والظرف) :

توسّع الناظم في الكلام ففصل بين العناصر المتلازمة, في تركيب الجُملة المنسوخة بإنَّ وأخواتها , بالجار والمجرور والظرف, ومن الشواهد التي جاءت في المتن على هذا النسق :

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِ أَوْلَى لِأَنَّهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الْصَّبْرِ وَالأَلَا (2)

المعنى :

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 8
2)- المصدر السابق, 8

يقول الناظم : إن المستهدي يرى نفسه أولى بالذَّم من كل الخلائق, لكثرة نظره في عيوبه وانشغاله بها؛ ولأن نفسه لم تتحمل المكاره والمشاق لأجل العمل الصالح الذي ينفعها عند الله[1].

والشاهد في قوله : (لِأَنَّهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ)

جُملة منسوخة بالحرف الناسخ (إنَّ), فصل فيها الناظم بين اسم إنَّ المتصل بها, وخبرها الجُملة الفعلية بالجار والمجرور, لغرض التوسع في الكلام.

لِأنَّهَا : اللام جارة, وأن حرف ناسخ, والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها يعود على النفس, **عَلَى المَجْدِ** : جار ومجرور متعلق بالفعل تلعق, **لَمْ** : حرف نفي وقلب وجزم, **تَلْعَقْ** : مضارع مجزوم بلم, فاعله ضمير مستتر يعود على النفس, والجُملة في محل رفع خبر إنَّ.

وقوله أيضًا في باب مذاهبهم في الراءات:

وَلكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا تُرَقَّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلَا [2]

المعنى :

بيّن الناظم : أن الراء المكسورة مع غيرها, أي الراء المفتوحة والمضمومة, ترقّق إذا وقعت بعد الكسر, نحو: لفظ (□) في قوله تعالى:ﱡ□□□□ّ[3], و(□) في قوله تعالى:ﱡ□□□□ّ [4], و (□) في قوله تعالى:ﱡ□□□□نّ [5], كذلك الراء الواقعة بعد الحرف الممال, نحو لفظ : (□) في قوله تعالى:ﱡ□□□□ّ[6].[7]

والشاهد في قوله : (وَلكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا تُرَقَّقُ)

جُملة منسوخة بالحرف الناسخ (لكنَّ), فُصِلَ فيها بيّن اسم لكنَّ (الهاء) المتصل بها, وخبرها جُملة (تُرَقَّقُ) بالجار والمجرور والظرف.

---

1)- كنز المعاني في شرح حرز الأماني, أبو عبد الله الحنبلي شعلة, تحقيق محمد المشهداني, 321, 322
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 29
3)- القمر من الآية 42
4)- الأنعام من الآية 65
5)- الطلاق من الآية 7
6)- البقرة من الآية 270
7)- ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني, أبو عبد الله الحنبلي شعلة, تحقيق محمد المشهداني, 618, 619

لكنَّها : لكن حرف ناسخ, والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها, **فِي وِقْفِهِمْ**: جار ومجرور متعلق بالفعل ترقق, **مَعَ غَيْرِهَا** : مع ظرف مكان مضاف وغيرهم مضاف إليه, **تُرَقَّقُ**: فعل مضارع مبني للمجهول, والضمير المستتر فيه في محل رفع نائب فاعل, والجُملة الفعلية في محل رفع خبر لكنَّ.

وقوله في باب وقف حمزة وهشام على الهمز:

كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِئْهُمُ وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهِّلَا [1]

المعنى :

بيّن الناظم أن الوقف على كلمة (أَنْبِئْهُمْ)' في قوله تعالى :ﭐﱡ [2], وكلمة (وَنَبِّئْهُم) في قوله تعالى :ﭐﱡ [3], وقوله أيضًا :ﭐﱡ [4], بإبدال الهمزة ياء مدّية ساكنة, والهاء يجوز فيها الضم (أَنْبِيهُم), وهو مذهب جمهور أهل الأداء عن حمزة, ويجوز فيها الكسر؛ لأنها سُبِقَتْ بياء مدّية (أَنْبِيهِم), وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون, وأراد بقوله : (رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهِّلَا) إن أهل الأداء مثل مكي بن أبي طالب, وفارس بن أحمد, والإمام الشاطبي وغيرهم, نقلوا أن حمزة كان يتبع رسم المصحف العثماني حالة الوقف[5].

والشاهد في قوله : (أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهِّلَا)

فصل الناظم بين اسم إنَّ المتصل بها, وخبرها الجُملة المنسوخة بكان, بالجار والمجرور.

أَنَّهُ: أنَّ حرف ناسخ, والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها, **بِالْخَطِّ**: جار ومجرور متعلق بقوله مسهلا, **كَانَ**: فعل ماضٍ ناقص, واسمه ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود على حمزة, **مُسَهِّلَا** : خبر كان منصوب, والجُملة المنسوخة بكان في محل رفع خبر إن.

يتبيّن من خلال تتبع المتن وتحليل الشواهد السابقة, أن الناظم فصل بين اسم إن وخبرها في العديد من الأبيات[6], بحيث كان الفصل بأسلوب النداء, والجار والمجرور, والظرف.

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 20
2)- البقرة من الآية 33
3)- الحجر الآية 51
4)- القمر من الآية 28
5)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين, وخالد الحافظ, 102
6)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, البيت 238.

ب – العدول عن خبر إنَّ المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة

قال ابن جنيّ (ت392هـ): " وأخبار إِنَّ وَأَخَوَاتهَا كأخبار الْمُبْتَدَأ من الْمُفْرد وَالْجُمْلَة والظرف وَلَا يجوز تَقْدِيم أَخْبَارهَا على أسمائها إِلَّا أَن يكون الْخَبَر ظرفًا أَو حرف جرّ تَقول إِنَّ فِي الدَّار زيدًا وَلَعَلَّ عنْدك عمرًا "[1].

كما قال ابن يعيش(ت643هـ):" من أصنافه يعني أنَّ خبرَ المبتدأ كما يكون مفردًا، أو جُملة، أو ظرفًا، كذلك في هذه الحروف، تقول في المفرد : (إنَّ زيدًا قائمٌ) كما تقول في المبتدأ : (زيدٌ قائمٌ)، وفي الجُملة : (إنّ زيدًا أبوه قائمٌ)، كما تقول : (زيدٌ أبوه قائمٌ)، و(إنّ زيدًا قام أبوه")كما تقول: (زيدٌ قام أبوه)، وتقول في الظرف: (إنَّ زيدًا عندك) و(إنّ محمّدًا في الدار) فموضعُ الظرف رفعٌ، لأنّه خبرُ (إنَّ)"[2].

استنادًا على ما سبق يمكننا أن نقول: إن الأصل في خبر إنَّ وأخواتها أن يكون مفردًا, أمَّا مجيء خبرها جُملة أو شبه جُملة (الجار والمجرور أو الظرف), فهو يُعدُّ خروجًا عن أصل التقعيد, ومن الشواهد الواردة في المتن والتي خرج فيها الناظم عن الأصل في خبر إنَّ وأخواتها :

قوله في باب التقديم للشاطبيّة:

وَثَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا [3]

المعنى:

ذكر الناظم البسملة في البيت الأول, وثنى بالصلاة على سيدنا محمد وآله, والصحابة والتابعين, في البيتين الثاني والثالث, وثلّث في هذا البيت بإثبات الحمد الدائم لله سبحانه؛ لأن كل أمر لا يبدأ بحمد الله فهو أجذم أو ناقص , أي ينقص الخير والبركة, ولأن الجُملة الاسمية تدل على الثبات والدوام.

والشاهد في قوله : (أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ)

جُملة اسمية منسوخة بالحرف الناسخ إنَّ, خرج فيها الخبر عن الأصل (الخبر المفرد), إلى (الجار والمجرور).

أَنَّ : حرف ناسخ يفيد التوكيد, **الحَمْدَ** : اسم أنَّ منصوب, **لِلهِ**: جار ومجرور متعلق بمحذوف, في محل رفع خبر أنَّ.

1)- اللمع في العربية, ابن جنيّ, تحقيق فائز فارس, 42
2)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 255/1, 256
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 1

وقوله أيضًا في باب التقدّيم للشاطبيّة:

وَلَكِنَّها عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعمَارِ تَمْشِي سَبَهْلَلَا[1].[2]

المعنى :

أخبر الناظم بقوله : (وَلَكِنَّها عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا), إن قلة بكاء العين على التقصير في عبادة الله وطاعته, صادر عن قسوة القلب, والغفلة عن ذكر الله, وحذّر في قوله : (فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعمَارِ تَمْشِي سَبَهْلَلَا), من مرور العمر في اللهو واللعب, وفيما لا يعود علي الإنسان بالنفع والفائدة[3].

والشاهد في قوله : (وَلَكِنَّها عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا)

جُملة اسمية مصدّرة بإحدى أخوات إنَّ (لكنَّ), أخبر فيها الناظم عن الحرف الناسخ واسمه بالجُملة الاسمية (عن قسوة القلب قحطها).

لَكِنَّهَا: لكنَّ حرف ناسخ يفيد الاستدراك, والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها, **عَنْ قَسْوَةِ القَلْبِ**: عن قسوة جار ومجرور في محل رفع خبر مقدّم, وقسوة مضاف والقلب مضاف إليه, **قَحْطُهَا** : مبتدأ مؤخر, وجُملة (عن قسوة القلب قحطها) في محل رفع خبر لكنَّ.

وقوله في باب خاتمة الشاطبية:

وَلكِنَّهَا تَبْغِي مِنَ الْنَاسِ كُفْؤَهَا أَخَا ثِقَةٍ يَعْفُو وَيُغْضِي تَجَمُّلَا [4]

المعنى :

أخبر الناظم أن هذه القصيدة تطلب من الناس قارئًا مماثلًا لها في الفضل والكمال, وأن يكون مقبلًا إلى ما فيها وأمينًا عليها, وإن وجد فيها عيب تغاضى عنه, وأصلحه بكل لطف ولين[5].

والشاهد في قوله : (وَلكِنَّهَا تَبْغِي)

---

1)- سبهل: جَاءَ سَبَهْلَلًا أَي بِلَا شَيْءٍ، وَقِيلَ بِلَا سِلَاحٍ وَلَا عَصًا. (ينظر لسان العرب, ابن منظور, 324/11)
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 7
3) - ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبط ومراجعة محمد علوة, 47
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 93
5) - ينظر: تقريب المعاني حرز الأماني, سيد لاشين, وخالد الحافظ,465

جُملة نُسِخَتْ بإحدى أخوات إنَّ, خرج فيها الخبر عن الأصل (الخبر المفرد), إلى الجُملة الفعلية.

لكِنَّهَا : لكنَّ حرف ناسخ من أخوات إنَّ, والهاء الضمير المتصل في محل نصب اسمه, **تَبْغِي** : فعل مضارع مرفوع, فاعله الضمير المستتر العائد على متن الشاطبية, والجُملة الفعلية في محل رفع خبر لكنَّ.

من خلال تتبع المتن وتحليل الشواهد الواردة في باب إنَّ وأخواتها, تبيّن أن الخبر خرج عن الأصل في العديد من الأبيات [1], إلى الجار والمجرور, والجُملة الفعلية والاسمية, دون الظرف.

ثانيًا :– جُملة لا النافية للجنس بين أصل التقعيد والعدول

ـ لا النافية للجنس:

وهي التي يُقْصَدُ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله دون استثناء, قال الأشموني: (ت900هـ) : " اعلم أنه إذا قصد بـ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات"[2].

والمُراد بالاستغراق الشمول الكامل لكل فرد من أفراد الجنس, وسُمِّيَتْ (لا التبرئة)؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها من معنى خبرها[3].

ـ عملها:

قال ابن مالك (ت672هـ) : " إذا لم تكرر (لا) وقُصِدَ خلوصُ العموم باسم نكرة يليها، غير معمول لغيرها عملت عمل إنّ." [4], أي : أنها حرف ناسخ من أدوات النفي, تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل فتدخل على الجُملة الاسمية, فتنصب المبتدأ وترفع الخبر.

1– أصل التقعيد في جُملة لا النافية للجنس :

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ. الأبيات 82, 298, 388, 443.
2)- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, الأشموني, تحقيق محمد محيي الدين, دار الكتاب العربي بيروت لبنان, ط1, 1955م 1/ 148
3)- ينظر: النّحو الوافي عباس حسن, 1/ 686
4)- شرح التسهيل, ابن مالك, تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي, 2/ 53

قال ابن هشام (ت761هـ) : "يجرِي مجْرى إنَّ فِي نصب الِاسْم وَرفع الْخَبَر (لَا), بِثَلَاثَة شُرُوط : أَحدهَا أن تكون نَافِيَة للْجِنْس, وَالثَّانِي أن يكون معمولاها نكرتين, وَالثَّالِث أن يكون الِاسْم مقدمًا وَالْخَبَر مُؤَخرًا"[1].

وقال ابن عقيل (ت 769هـ) : " وهي تعمل عمل إنَّ فتنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها, ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر, نحو: لا غلامَ رجل قائم, وبين المكررة, نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة ... ولا يفصل بينها وبين اسمها فإن فصل بينهما ألغيت"[2].

يتضح من القولين السابقين أن أصل التقعيد في تركيب لا النافية للجنس: أن يُرادَ بها نفيُ الجنس نفياً عامّاً، لا على سبيلِ الاحتمال, وإذا أريد بها نفي الواحد, أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال, أهملت, وأن يكون اسمها وخبرُها نكرتين, فإذا كان اسمها معرفة أهملت, وأن لا يفصلَ بينها وبين اسمها بفاصل, فإذا فُصِل بينها وبين اسمها بفاصل ولو خبرها, أهملت, أي: أن أصل الرتبة في هذا التركيب أن تتقدم لا النافية يتلوها اسمها وخبرها.

من خلال تتبع المتن والتراكيب النحوية لأبياته, تبيّن أن تركيب لا النافية للجنس, لم يرد على أصل التقعيد.

2- العدول عن أصل التقعيد في جُملة لا النافية للجنس :

إنَّ جميع الشواهد الواردة في المتن خرج بها الناظم عن أصل التقعيد, وكان الخروج عن الأصل على النحو الآتي:

أ – العدول عن الأصل بحذف الخبر:

قال ابن عقيل (ت 769هـ): " إذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس, وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين, ومثاله أن يقال: هل من رجل قائم, فتقول: لا رجل, وتحذف الخبر, وهو قائم وجوبًا عند التميميين والطائيين وجوازًا عند الحجازيين"[3].

عدل الناظم بحذف خبر لا النافية للجنس في موضعين:

في قوله : في باب البسملة :

وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلافُ جِيدُهُ وَاضِحُ الْطُّلَى [4]

1)- شرح قطر الندي وبل الصدى, ابن هشام, تحقيق محمد محيي الدين, 189
2)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 6/2
3)- المرجع السابق,25/2
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, 9

المعنى :

إن ابن عامر, وورش, وأبا عمرو, لم يرد عنهم نصّ على التخيير بين الوصل والسكت؛ بل اختيار من أهل الأداء، واستحباب من القُراء، وهذا معنى قوله : (حب وجه ذكرته)، وأمَّا في قوله : (كلا)، فكأنه يزجر من يعتقد ورود النص عن أحد منهم بوصل أو سكت، وقوله : (وفيها خلاف جيده واضح الطلى)، معناه: أن في البسملة خلافًا عن هؤلاء الثلاثة مشهورًا عند العلماء[1].

والشاهد في قوله : (لَا نَصَّ)

جملة نُسِخَتْ بالحرف الناسخ (لا النافية للجنس), حُذِفَ خبرها للعلم به.

لَا : النافية للجنس مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب, **نصَّ** : اسم لا مبني على الفتح في محل نصب, وخبرها محذوف للعلم به, والتقدير: لا نصّ في التخيير.

وقوله : في باب فرش الحروف سورة البقرة

وَفِيهَا وَفِي الأَعْرَافِ نَغْفِرْ بِنُونِهِ وَلَا ضَمَّ وَاكْسِرْ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلَا [2]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو, والكوفيون, قوله تعالى :أُ□□ً[3], بالنون بلا ضم, أي بفتح النون وكسر الفاء[4].

والشاهد في قوله : (وَلَا ضَمَّ)

جُملة نُسَخَتْ بلا النافية للجنس, حذف فيها الناظم خبرها للعلم به.

لَا : نافية للجنس مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب, **ضَمَّ** : اسم لا مبني على الفتح في محل نصب, وخبرها محذوف جوازًا للعلم به, والتقدير : لا ضم في النون.

ب – العدول عن الخبر المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة :

---

1)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 46
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 37
3)- البقرة من الآية 58, والأعراف من الآية 161
4)- ينظر: تقريب المعاني حرز الأماني, سيد لاشين, وخالد الحافظ, 187

يجري على خبر (لا) ما يجري على خبر المبتدأ, وكذلك خبر النواسخ الفعلية والحرفية, فالأصل أن يكونُ خبرها مُفرداً (أي ليس جُملةً ولا شبه جُملة), نحو : لا رجلَ قائمٌ, إلا أنه قد يخرج عن هذا الأصل, فيردُ جُملة, أو شبه جُملة[1].

ومن الشواهد التي خرج فيها الناظم عن أصل الخبر (المفرد) :

قوله في باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل:

وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إَذ ذَّلَّ ظَالِمٌ وَقَدْ تَيَّمَتْ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبَتَّلَا [2]

المعنى :

قال الناظم: إن القُراء أدغموا ذال (إذ) في مثلها, نحو: (إذ ذهب) في قوله تعالى:ﭐ [3], وفي الظاء؛ لأنها من مخرجها, نحو : (إذ ظلمتم), في قوله تعالى : ﭐ [4], وأدغموا دال قد في مثلها, نحو : (وقد دخلوا), في قوله تعالى : ﭐ [5] وفي التاء؛ لأنها من مخرجها, نحو: (وقد تعلمون), في قوله تعالى:ﭐ [6].[7]

والشاهد في قوله : (لَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ)

جُملة منسوخة تكوّنتْ من لا النافية للجنس, واسمها (خُلْفَ), وخبرها (فِي الإِدْغَامِ) الذي عُدِلَ فيه عن أصل أنواع الخبر (المفرد), إلى شبه الجُملة (الجار والمجرور).

لَا : النافية للجنس مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب, **خُلْفَ** : اسم لا مبني على الفتح في محل نصب.
فِي الإِدْغَامِ : جار ومجرور في محل رفع خبرها.

وقوله أيضًا في باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل :

---

1)- ينظر: النّحو الوافي, عباس حسن, 1/ 708, وجامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني,2/ 334
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 23
3)- الأنبياء من الآية 87
4)- الزخرف من الآية 39
5)- المائدة من الآية 61
6)- الصف من الآية 5
7)- إبراز المعاني في حرز الأماني, عبد الرحمن أبو شامة, تحقيق إبراهيم عطوة, 192, 193

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلَا [1]

المعنى :

إذا التقى حرفان متماثلان أولهما ساكن, فلا بُدَّ من إدغام الحرف الأول في الثاني, سواء كانا في كلمة واحدة, نحو قوله تعالى :ﭐﱡ [2], أو كلمتين نحو قوله تعالى:ﭐﱡ [3]. [4]

والشاهد في قوله: (فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ)

جُملة منسوخة بلا النافية للجنس, خرج فيها الخبر عن الأصل من المفرد إلى شبه جُملة.

لَا : نافية للجنس حرف ناسخ مبني على السكون لا محل له من الإعراب, **بُدَّ** : اسم لا مبني على الفتح في محل نصب, **مِنْ إِدْغَامِهِ** : جار ومجرور في محل رفع خبرها.

وقوله في باب مذاهبهم في الراءات:

وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَنَتْ يَا صَاحِ لِلسَّبْعَةِ الْمَلَا [5]

المعنى:

إذا جاءتْ الراء بعد كسر لازم, نحو : فِرعون, ومِرية, واصبِر, اتفق الجميع في ترقيقها, أمَّا إذا كانت الكسرة عارضة, نحو قوله تعالى:ﭐﱡ [6] فلا خلاف في تفخيمها[7].

والشاهد في قوله : (وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا)

جُملة مُركبة من الحرف الناسخ (لا النافية للجنس) واسمها, وخبرها الذي عُدِلَ فيه عن أصل الخبر (المفرد), إلى شبه الجُملة (الجار والمجرور).

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 22
2)- النساء من الآية 78
3)- الحجرات من الآية 12
4)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 87
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 28
6)- النور من الآية 50
7)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 108

لَا: نافية للجنس لا محل لها من الإعراب, **بُدَّ** : اسمها مبني على الفتح في محل نصب, **مِنْ تَرْقِيقِهَا** : جار ومجرور في محل رفع خبرها.

ومن خلال تتبع المتن, وتحليل أبياته, وما تمّ عرضه من أمثلة, يتبيّن أن الناظم أخبر عن اسم لا النافية للجنس بالجار والمجرور, وهذا يُعدُّ خروجًا عن أصل أنواع الخبر (المفرد).

الباب الثالث

الجُملة الفعلية ومتمماتها بين أصل التقعيد والعدول في متن الشاطبيّة

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأوّل:– الفعل والفاعل بين أصل التقعيد والعدول

الفصل الثاني:– متممات الجُملة الفعلية (الفضلة) بين أصل التقعيد والعدول

الفصل الأوّل

الفعل والفاعل بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على تمهيدٍ ومبحثين:

تمهيد

المبحث الأوّل– الفعل بين أصل التقعيد والعدول

المبحث الثانيّ– الفاعل بين أصل التقعيد والعدول

تمهيد

تناول النحاة القدامى الجُملة الفعلية, بالإشارة إليها في مصنفاتهم في العديد من الأبواب النحوية, فقد أشار إليها سيبويه (ت180هـ), بقوله : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول"[1].

وأشار إليها المبرد (ت 285هـ), حين قال : "وإنّما كَانَ الْفَاعِل رفعًا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جُملةٌ يُحسن عَلَيْهَا السُّكُوت, وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب, فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر, إِذا قلت: قَامَ زيدٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك الْقَائِم زيدُ"[2].

وكذلك ابن جني (ت 392هـ), الذي أشار إليها بقوله :" وَأَمَّا الْجُمْلَة فَهِيَ كل كَلَام مُفِيد مُسْتَقل بِنَفسِهِ وَهِي على ضَرْبَيْنِ ... وَجُمْلَة مركبة من فعل وفاعل"[3].

وابن هشام (ت761هـ), في قوله : " والفعلية هِيَ الَّتِي صدرها فعل, كقام زيدٌ, وَضُرِبَ اللصُ"[4].

كما أشار إليها خالد الأزهري (ت 905هـ) : " وَالْجُمْلَة تُسمى فعلية إِن بدأت بِفعلٍ سَوَاء كَانَ مَاضِيًا أم مضارعًا أم أمرًا" [5].

أمَّا النحاة المحدثون فقد تناولوها بالدراسة والتحليل, ووضعوا عدة تعريفات لها, نورد منها ما ورد عن :

- محمد عبادة الذي عرّفها بقوله : " المركب الفعلي : ونريد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل تام, سواء أكان مبنيًا للمجهول أم مبنيًا للمعلوم, وسواء أكان لازمًا أم متعديًا, وهذه الهيئة التركيبية هي المعروفة بالجُملة الفعلية"[6].

- وعبده الراجحي الذي قال : " الجُملة الفعلية هي النوع الثاني من الجُمل في العربية, وهي التي تبدأ ... بفعل غير ناقص, وحيث إن الفعل لا بُدَّ أن يكون تامًا, والفعل يدلُّ على حدث, فإنه لا بُدَّ له من محدث يحدثه, أي لا بُدَّ له من فاعل"[7].

---

1)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 33/1
2)- المقتضب, المبرد, تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة, 1/ 8
3)- اللمع في العربية, ابن جني, تحقيق فائز فارس, 27
4)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام, تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله, 492
5)- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب, خالد الأزهري, تحقيق عبد الكريم مجاهد, مؤسسة الرسالة بيروت, ط1, 1996م, 33
6) - الجُملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها, محمد عبادة, 41
7)- التطبيق النّحوي, عبده الراجحي, 173

ـ وكذلك محمد حماسة فقد قال : " وأمَّا الجُملة الفعلية فالفعل مسند, والفاعل مسند إليه" [1].

يتضح مما سبق أن الجُملة الفعلية هي الجُملة المصدّرة بفعل تام, بحيث يكون المسند فيها فعلًا, تنجذب إليه جميع عناصر الجُملة, ليفيد إسناد حدث معين في زمن محدد إلى المسند إليه.

قال سيبويه (ت180هـ) : " وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدًا ... ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم"[2].

من قول سيبويه يتبين أن الجُملة الفعلية, لا بُدَّ أن تحتوي على طرفي العمدة: المسند (الفعل), والمسند إليه (الفاعل), أي أنها تتكون من عنصرين إسناديين, يمثلان الحد الأدنى لها؛ لأن الفاعل جزء من الفعل, ولا يستغني عنه, وما عداهما يُعدُّ فضلة يستقل الكلام دونهما , قال ابن عقيل (ت769هـ) : " والعمدة : ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر"[3].

1)- بناء الجُملة العربية, محمد حماسة, 34
2)- الكتاب سيبويه, تحقيق عيد السلام هارون, 23/1
3)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 155/2

المبحث الأوّل

الفعل بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا :– أصل التقعيد في الفعل

ثانيًا: – العدول عن أصل التقعيد

1 – العدول عن أصل الدلالة الزمنية

2 – العدول عن الأصل بالحذف

3. – العدول عن البناء إلى الإعراب

بالنظر إلى ما للفعل من أهمية في البناء اللغوي, أهتم النحاة قديمًا وحديثًا بدراسته, والوقوف على حقيقته وبيان مفهومه, فقد عرّفه سيبويه (ت180هـ), بقوله :" وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء, وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع, فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ, وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا : اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا : يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[1].

وعرّفه ابن السراج (ت316هـ), بقوله : " الفعل : ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل" [2].

ومن النحاة المحدثين عباس حسن الذي عرّفه بقوله : " فالفعل : كلمة تدل على أمرين معًا؛ هما : معنى, أي : (حدث), وزمن يقترن به"[3].

ومصطفى الغلاييني الذي عرّفه بقوله:" الفعل ما دلّ على معنى في نَفْسه مُقترِن بزمانٍ كجاءَ ويَجيءُ وجيءَ"[4].

وخلاصة هذه التعريفات أن الفعل بناء يدلُّ على حدث مقترن بالزمن, أي هو حدث يجري على أزمنة مختلفة, تختلف في زمن الماضي, كما تختلف في زمن الحال والاستقبال.

أولًا: – أصل التقعيد في الفعل :

أصول التقعيد في الأفعال, قد تكون أصول عامة تستوي فيها جميع الأفعال, وأصول خاصة تختص ببعض الأفعال, دون البعض.

1 ـ الأصول العامة

أ – البناء :

قال ابن هشام (ت671هـ) : " والفعل ضربان: مبني، وهو الأصل، ومعرب"[5].

---

1)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 12/1
2)- الأصول في النحو, ابن السراج, تحقيق عبد الحسين الفتلي, 38/1
3)- النّحو الوافي, عباس حسن, 46/1
4)- جامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني, 11/1
5)- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, تحقيق يوسف الشيخ البقاعي, 61/1

يتضح من قول ابن هشام أن أصل التقعيد في الأفعال أن تكون مبنية؛ لأن أصل الكلم في العربية الأسماء, والأفعال فرع منها, وقد يخلو الكلام منها, ولكنّه لا يخلو من الأسماء, لذا كانت الأسماء معربة؛ لأنها أخف والأفعال مبنية ؛ لأنها أثقل, وهذا ما أكده سيبويه (ت180هـ), بقوله: " وأعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون، وإنّما هي من الأسماء, ألا تَرى أنّ الفعل لا بُدَّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلامًا، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا"[1].

ب- التنكير:

قال سيبويه (ت180هـ) : " وأصلُ وقوع الفعل صفةً للنكرة، كما لا يكون الاسمُ كالفعل إلا نكرةً." [2]

وقال ابن يعيش (ت 643هـ) : " والفعلُ نكرةٌ لأنّه موضوعٌ للخبر، وحقيقةُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنه الجُزْءُ المستفادُ، ولو كان الفعل معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدةٌ"[3].

يُفهمُ من القولين السابقين أن الفعل مُغرق في التنكير؛ لأنه يقع بعد المعارف والنكرات, ولا يقبل التعريف, والإضافة, وهذا هو أصله.

جـ - الذكر :

قال سيبويه (ت180هـ) :" اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك"[4].
يُفهمُ من قول سيبويه أن الأصل في الكلام الذكر.

د- العمل :

فالعمل يُعدُّ من أهم الأصول التي يتميز بها الفعل عن الاسم والحرف؛ لأن أصل العمل للأفعال, والأسماء نائبة عنها, قال العكبري (ت 616هـ) : " وَالْأَصْل فِي الْعَمَل للأفعال والأسماء نائبة عَنْهَا"[5].

1)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 20/1, 21
2)- المصدر السابق, 131/1
3) - شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 1/ 86
4)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 24/1
5)- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء العكبري, تحقيق عبد الإله النبهان, 140/1

2 ـ الأصول الخاصة

وهذه الأصول تتمثل في الدلالة الزمنية للأفعال, فقد خصّ سيبويه الزمن الماضي بالفعل الماضي, وزمن الحال والاستقبال بالفعل المضارع والأمر[1].

قال ابن الدهان (ت 569هـ) :" الأفعال على ثلاثة أضرب : ماضٍ وحاضر, ومستقبل, فالماضي ما قُرِنَ به الأمس, والحاضر ما قُرِنَ به الآن, والمستقبل ما قُرِنَ به غده"[2].

وبهذا يتبين أن الفعل يدل على أمرين معًا, هما: الحدث, والزمن الذي يقترن به, فالأصل في الماضي: الدلالة على حدث في زمن فات قبل النطق به, وفي المضارع : الدلالة على حدث في زمن صالح للحال والاستقبال وفي الأمر : الدلالة على حدث مطلوب تحقيقه في الزمن المستقبل.

ومن الشواهد التي ورد فيها الفعل على أصل التقعيد في المتن :

قول الناظم في باب التقديم للشاطبية :

عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيْهَا مُنَافِسًا وَبِعْ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَى [3]

المعنى :

بعد ذكره لصفات أهل القرآن, قال عليك بالالتزام بهذه الصفات مدة حياتك, ونافس فيها غيرك، وأبدل نفسك التي تدعوك إلى الخمول والكسل، بنفسٍ غايتها سامية محبة للعمل والأعمال الصالحة[4].

والشاهد في قوله : (وَبِعْ نَفْسَكَ)

جُملة فعلية تكوّنت من فعل الأمر(بِعْ), الذي جاء وفق أصل التقعيد, فهو من حيث البناء مبني على السكون, ومن حيث الذكر والعمل فقد جاء معموله ضميرًا مستترًا, ومن حيث الدلالة الزمنية, فقد دلّ على طلب وقوع الحدث في الزمن المستقبل.

---

1) - ينظر: الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 12/1
2)- شرح الدروس في النحو, ابن الدهان, مطبعة الأمانة القاهرة, ط 1, 1991م, 137
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 2
4)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 15

بِعْ : فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت), **نَفْسَكَ** : نفس مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة, وهو مضاف, وكاف الخطاب ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه.

وقوله في باب الهمزتين من كلمة :

وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلَ قُنْبُلٌ فِي الأَعْرَافِ مِنْهَا الوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوصِلَا [1]

المعنى :

بيّن الناظم أن حفصًا أسقط همزة (□) الأولى, الواردة في السور الثلاثة (الأعراف, وطه, والشعراء), فيقرأ بهمزة واحدة محققة في الجميع, وقرأ قنبل بإبدال الهمزة الأولى واوًا, في قوله تعالى:□□□□□ [2] وقوله : □□ [3], مع تسهيل الهمزة الثانية بين بين في الموضعين وهو لا يبدل الهمزة الأولى واوًا في الموضعين إلا في حال الوصل[4].

والشاهد في قوله :(وَأَبْدَلَ قُنْبُلٌ)

جُملة فعلية جاء فيها الفعل الماضي (أَبْدَلَ) على أصل التقعيد, بحيث ورد مبنيًا على الفتح, وعاملًا في الاسم الظاهر (قنبل), وورد على أصل الدلالة الزمنية, فكانت دلالته على الزمن الماضي.

أَبْدَلَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **قُنْبُلٌ** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وقوله في باب البسملة :

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَواخِرِ سُورَةٍ فَلا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا [5]

المعنى :

بيَّن الناظم في هذا البيت أنه لا وقف على البسملة إذا وصلت مع آخر السورة المنتهية, حتى لا يظن أحد أنها

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ ,16
2)- الأعراف من الآية 123
3)- الملك من الآيتين 15, 16
4)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي,86
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ,9

آية من السورة المنتهية, ولكون البسملة شرعت للابتداء بها , ولم تشرع لأن نختم بها السور [1].

والشاهد في قوله : (فَلا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ)

جُملة فعلية مكوّنة من الفعل المضارع (تَقِفَنَّ), الذي طابق أصل التقعيد, من حيث البناء, والذكر, والعمل والدلالة الزمانية.

فَلَا : الفاء لربط جواب الشرط, ولا حرف نهي جازم لفعل واحد, **تَقِفَنَّ**: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم, لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة, والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت, **الدَّهْرَ**: مفعول فيه منصوب على الظرفية الزمانية.

استنادًا على الأمثلة السابقة, وبعد تحليل أبيات المتن نحويًا, يتضح أن الفعل قد ورد على الأصل في العديد من الأبيات[2].

ثانيًا: – العدول عن أصل التقعيد :

من مظاهر عدول الفعل عن أصل التقعيد الواردة في المتن :

1– العدول عن أصل الدلالة الزمنية :

قال السيوطي (ت 911هـ), نقلًا عن أبي حيان (ت 745هـ) إن الفعل : " إنما يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، أي كونه على شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها"[3].

يُفهم مما سبق أن الفعل يدلّ على الزمن من خلال صيغته, فصيغة الفعل الماضي, تدلّ على تحقق الأمر في زمن مَضَى, وصيغة المضارع تدلّ على الاستمرار والديمومة, أمَّا صيغة فعل الأمر فتدلّ على حصول الأمر في الزمن المستقبل, وهذا هو أصل الوضع, إلا أن هذه الصيغ قد تُسْتَعمَلُ في غير زمنها الأصلي, بسبب تأثير السوابق واللواحق والقرائن داخل السياق.

---

1)- ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني, أبو عبد الله الحنبلي شعلة, تحقيق محمد المشهداني, 770

2)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات, 20, 128, 488, 742...

3)- الاقتراح في علم أصول النّحو, جلال الدين السيوطي, علق عليه عبد الحكيم عطية, 29

ومن الشواهد التي خرج فيها الفعل عن أصل الدلالة الزمنية في المتن :

ـ العدول عن أصل الدلالة الزمنية في الفعل الماضي :

تأتي صيغة الفعل الماضي للدلالة على أزمنة أخرى غير الزمن الماضي, إذا وردت ضمن سياقات معينة, ومن الشواهد التي ورد فيها الفعل الماضي دالًا على أزمنة أخرى, غير الزمن الأصلي المخصص له في المتن:

قوله في باب التقديم للشاطبية:

وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَائِبُهَا بِالدَّمْعِ دِيمًا وَهُطَّلَا [1]

المعنى :

لو ساعدت العين صاحبها على البكاء, على التقصير في طاعة الله تعالى, لهطلت مدامعها بالدمع، ولم تتوقف عن بكاها أبدًا.

والشاهد في قوله : (وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ)

خرج الفعل الماضي (ساعدت) عن أصل الدلالة الزمنية, إلى الدلالة على الزمن المستقبل؛ لأنه وقع في سياق التمني بعد (لو), قال ابن يعيش(ت643هـ): لو قد تستعمل بمعنى (أنْ) للاستقبال، فحصل فيها معنى التمني؛ لأنه طلب." [2], أي أنها تكون للزمن المستقبل, فترادف إنْ الشرطية, وإذا تبعها فعل ماضٍ أوّل بالمستقبل.

لَوْ : حرف شرط, **أنَّ** : حرف ناسخ يفيد التوكيد, **عَيْنًا** : اسمها منصوب, **سَاعَدَتْ** : ساعد فعل ماضٍ والتاء للتأنيث, وفاعله ضمير مستتر عائد على اسم أنَّ, والجُملة في محل رفع خبر أنَّ.

وقوله في باب الاستعاذة :

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَارًا مِنْ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجِلَا [3]

المعنى :

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 7
2)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 124/5
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 8

في هذا البيت يوضح الناظم أنك إذا أردت قراءة القرآن في أي زمن من الأزمان، ولأي قارئ من القُراء، ومن أي جزء من أجزائه، فتعوذ بالله من الشيطان الرجيم, في ابتداء قراءتك تعوذًا مجهورًا[1].

والشاهد في قوله : (إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ)

انصرفت صيغة الفعل الماضي (أراد) عن أصل دلالتها الزمنية, إلى الدلالة على الزمن المستقبل؛ لأنها وردت بعد ظرف المستقبل المتضمن معنى الشرط (إذا), قال على النحوي (ت433هـ):" إذا تكون ظرفًا للزمان المستقبل في معنى الجزاء, ولا بُدَّ لها من جواب, كقولك : (إذا جاءني زيدٌ فأكرمه), معناه إذا يجيء"[2].

إِذَا : ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط, **مَا**: زائدة لوقوعها بعد إذا, **أَرَدْتَ**: أراد فعل ماضٍ وهو فعل الشرط, الضمير المتصل (تاء الفاعل) في محل رفع فاعل, **الدَّهْرَ** : مفعول فيه منصوب على الظرفية الزمانية.

وقوله في باب الفتح والإمالة :

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلَا [3]

المعنى :

إن أصل الإمالة للأسماء بقوتها, وللأفعال لتصرفها, إلا أن الأفعال أولى بالإمالة؛ لأنها ثقيلة والإمالة فيها أقوى وأمكن, فهي تُمال وألفها منقلبة عن واو, وتُمال وفيها أحد الحروف الموانع[4].

والشاهد في قوله : (وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ)

الفعل (رددت), خرج عن أصل الدلالة الزمنية, فانصرفت دلالته من الزمن الماضي, إلى الزمن المستقبل داخل السياق؛ لأنه وقع في أسلوب الشرط, قال بدر الدين الزركشي (ت794هـ) : " فإن كان ماضي اللفظ, كان مستقبل المعنى, كقولك : إنْ مت على الإسلام دخلت الجنة, ثم للنحاة فيه تقديران: أحدهما : أن الفعل يغير لفظا لا معنى, فكان الأصل: إنْ تمت مسلمًا تدخل الجنة, فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلًا له منزلة المحقق,

1) - ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 41
2) - الأزهية في علم الحروف, على النحوي الهروي, تحقيق عبد المعين الملوحي, ط1, 1993م, 202
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 24
4)- ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد, أبو الحسن السخاوي, تحقيق محمد الإدريسي, 418, 419

والثاني : أنه تغير معنى, وإن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال, وبقي لفظه على حاله"[1].

إنْ : حرف شرط جازم لفعلين, **رَدَدْتَ** : ردّ فعل ماضٍ (فعل الشرط), مبني على السكون لفظًا, ومجزوم محلًا, وتاء الفاعل فاعله, **إلَيْكَ** : جار ومجرور, **الفِعْلَ** : مفعول به منصوب.

يتبيّن مما سبق أن الفعل الماضي خرج عن أصل الدلالة الزمنية, إلى الدلالة على الزمن المستقبل؛ لأنه ورد في سباق التمني بعد (لو), وظرف الزمان الذي يفيد المستقبل (إذا). وسياق الشرط, في العديد من أبيات المتن[2].

ـ العدول عن أصل الدلالة الزمنية في الفعل المضارع :

أصل الدلالة الزمنية لصيغة الفعل المضارع مشتركة بين الحال والاستقبال, إلا أنها قد تخرج عن الأصل وتنصرف إلى الزمن الماضي, وذلك بقرينة تصرفها إليها, ومما ورد دالًا على ذلك :

قوله في باب الاستعاذة:

وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلَا [3]

المعنى :

أخبر الناظم أن بعض القُراء قد ذكروا أن رسول الله لم يزد على صيغة (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم), وهذا غير صحيح, ولو صحّ هذا القول لم يبق مجال للخلاف[4].

والشاهد في قوله : (فَلَمْ يَزِدْ... لَمْ يُبْقِ)

سُبِقَ الفعلان المضارعان (يزد, ويبقى) بحرف الجزم والنفي والقلب (لم), فقلبت زمنهما إلى الزمن الماضي, قال الزمخشري (ت 538هـ) : " لم ولما لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه"[5].

لَمْ : حرف جزم ونفي وقلب, **يَزِدْ** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون, فاعله ضمير مستتر يعود على

---

1)- البرهان في علوم القرآن, بدر الدين الزركشي, تحقيق محمد أبو الفضل, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه, ط1, 1975م, 356/2

2) - ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ,الأبيات 127, 150, 215, 249...

3)- المصدر السابق, 8

4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 37, 38

5)- المفصل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, 311

لفظ الرسول. وكذلك **يُبْقِ** : مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة, فاعله ضمير مستتر يعود على النقل.

وقوله في باب الإدغام الكبير :

وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الكَافِ يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا [1]

المعنى :

قال الناظم : إن الرواة قد أظهروا عن السوسي إدغام الكاف في قوله (□), ولم يدغم كاف (نى), في قوله تعالى :ُّٱ□□□□نىَّ [2], وعلل إظهارها بأن النون أخفيت عند الكاف, فانتقل مخرجها إلى الخيشوم, فيصعب التشديد بعدها فامتنع إدغامها, أو يقال: إن النون لما أخفيت والإخفاء قريب من الإدغام صارت الكاف كأنها مدغم فيها فصارت كالحرف المشدد وهو ممتنع الإدغام، فامتنع إدغامها ووجب إظهارها. وقوله : (لِتُجَمَّلَا) تعليل لإظهار الكاف، أي إنما أظهرت الكاف لتجمل الكلمة ببقائها على صورتها[3].

والشاهد في قوله : (إِذِ النُّونُ تُخْفَى)

الفعل المضارع (تُخْفَى), تحولت دلالته الزمنية في سياق الجُملة, من الدلالة على زمن الحال والاستقبال, إلى الدلالة على الزمن الماضي, لاقترانه بظرف الزمان الذي يُستعمل للزمن الماضي (إذ), قال سيبويه (ت180هـ):" وإذ، وهي لما مضى من الدهر"[4].

فسّر أبو حيان (ت745هـ) قوله تعالى:ُّٱلخ لى لي□□ّ[5], فقال : " يرفع في معنى: رفع, وإذ من الأدوات المخلصة للمضارع إلى الماضي؛ لأنها ظرف لما مضى من الزمان"[6].

إِذِ: ظرف زمان يُستعمل للزمن الماضي, يفيد التعليل, **النُّونُ**: مبتدأ مرفوع, **تُخْفَى** : فعل مضارع مرفوع, وفاعله ضمير مستتر يعود على النون, والجُملة في محل رفع خبر للمبتدأ.

وقوله في باب فرش الحروف سورة التوبة :

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 10
2)- لقمان من الآية 23
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 55
4)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام, تحقيق مازن المبارك, 116
5)- البقرة من الآية 127
6)- تفسير البحر المحيط, أبو حيان الأندلسي, تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض, دار الكتب العلمية بيروت, ط 1 , 1993م, 1/ 558

يَضِلُّ بِضَمِّ اليَاءِ مَعْ فَتْحِ ضَادِهِ صِحَابٌ وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضَلِّلَا [1]

المعنى :

بيّن الناظم أن صحاب وهم (حفص وحمزة والكسائي) قد قرأوا قوله تعالي:أُأُّ□□□□ً [2] بضم ياء وفتح ضاد (□)، وقرأ الباقون بفتح الياء, وكسر الضاد. والمراد بقوله : (وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضَلِّلَا) معناه: أنّ صحاب ومن قرأ بقراءتهم لا يخافون من ينسب إليهم الضلال ويعيبهم في قراءتهم[3].

والشاهد في قوله : (وَلَمْ يَخْشَوْا)

الفعل المضارع (يَخْشَوْا) جُزِمَ بحرف النفي والقلب والجزم (لَمْ), التي قلبت زمنه إلى الزمن الماضي.

لَمْ : حرف نفي وجزم وقلب, **يَخْشَوْا**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة, وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

يتضح من خلال تحليل أبيات النص, وما تم عرضه من أمثلة, أن الفعل المضارع خرج عن أصل الدلالة الزمنية, إلى الدلالة على الزمن الماضي؛ لأنه ورد في السياق مسبوقًا بظرف الزمان(إذ), الذي يُسْتَعمَلُ لما مضى من الزمان, وحرف الجزم (لم) الذي يقلب زمن المضارع إلى الزمن الماضي, في العديد من الأبيات[4].

2- العدول عن الأصل بالحذف :

أهتم النحاة بالفعل؛ لأنه عمدة في الكلام, وبه تُبْنَى الجُملة الفعلية, إلا أنهم أجازوا حذفه, واشترطوا في ذلك وجود قرينة تدلّ عليه, لذلك لا بُدَّ من تقديره عند حذفه, قال ابن جني (ت 392هـ) : " حذف الفعل على ضربين : أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه. فإذا وقع ذلك فهو حذف جُملة... والآخر: أن تحذف الفعل وحده... وذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به"[5].

بناءً على قول ابن جني يتضح أن الفعل في العربية قد يُحْذَفُ مع مرفوعه, نحو قولك : زيدًا,(إجابة لسؤال

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 58
2)- التوبة من الآية 37
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 282
4)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 158, 229, 344, 551...
5)- الخصائص ابن جني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 2/ 156

من كافأت؟), والتقدير: كافأتُ زيدًا, وقد يُحْذَفُ وحده, نحو قوله تعالى:ﭐﱡﱠﱢ [1], والتقدير : إذا كورت الشمس, ومن الشواهد التي حُذِفَ فيها الفعل في المتن :

قوله في باب الهمزتين من كلمة :

وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلَا [2]

المعنى :

أخبر الناظم أن همزة الوصل إذا توسطت همزة الاستفهام, ولام ساكن بعدها, ففيها مذهبان: الأول: إبدالها ألفًا فيجتمع ساكنان, فتمدّ مدًا طويلًا للساكن بعدها, وهو الأفضل, والثاني : تسهيلها مع القصر, والوجهان جائزان لكل القُراء مع أحقية الإبدال[3].

والشاهد في قوله : (وَإِنْ هَمْزُ)

جُملة تقدمتها إن الشرطية, حُذِفّ فيها فعل الشرط, أي: (وإنْ وَقَعَ هَمْزُ)؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على الأسماء, ولا يليها إلا الأفعال, قال المبرد (ت285 هـ) : " الشَّرْط لَا يَقع إِلَّا على فعل"[4].

إِنْ: حرف شرط جازم, **هَمْزُ** : فاعل لفعل الشرط المحذوف, وتقدير الكلام : إنْ وقع همزُ.

وقوله في باب فرش الحروف سورة التوبة :

وَحَقٌ بِضَمِّ السَّوْءِ مَعْ ثَانِ فَتْحِهَا وَتَحْرِيكُ وَرْشٍ قُرْبَةٌ ضَمَّهُ جَلَا [5]

المعنى :

أشار الناظم بقوله: (حَقٌ) إلى ابن كثير وأبو عمرو, اللذين قرآ قوله تعالى:ﭐﱡﱠﱢ [1], والموضع الثاني , في قوله تعالى :ﭐﱡﱠﱢ [2], بضم السين في الموضعين, وقرأ الباقون بفتح السين فيهما, والمراد بقوله (وَتَحْرِيكُ وَرْشٍ قُرْبَةٌ), إشارة إلى قراءة ورش بضم الراء في قوله تعالى :ﭐﱡﱠﱢ [3], وقرأ الباقون بسكونها[4].

---

1)- التكوير الآية 1
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, 16
3) - ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبط ومراجعة محمد علوة, 118
4)- المقتضب, المبرد, تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة, 50/2
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 58

والشاهد في قوله : (وَحَقٌ بِضَمِّ السَّوْءِ)

جُملة فعلية عدل فيها الناظم عن الأصل بحذف الفعل, **فحَقٌ** :فاعل لفعل محذوف جوازًا والتقدير: قرأ حقٌ[5].

وقوله في باب فرش الحروف سورة الشريعة والأحقاف:

وَغَيْرُ صِحَابٍ أَحْسَنَ ارْفَعْ وَقَبْلَهُ وَبَعْدُ بِيَاءٍ ضُمَّ فِعْلَانِ وُصِّلَا [6]

المعنى :

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة- وهم (غير صحاب) – قوله تعالى :ُّ تي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ّ [7], برفع نون (أَحْسَنَ) وبياء مضمومة في الفعل (نَتَقَبَّلُ),و(وَنَتَجاوَزُ)،وأمَّا قراءة صحاب وهم: (حفص وحمزة والكسائي), فتكون بنصب نون (أَحْسَنَ) وبنون مفتوحة في (نَتَقَبَّلُ وَنَتَجاوَزُ)[8].

والشاهد في قوله : (وَغَيْرُ صِحَابٍ)

جُملة فعلية حذف فيها الناظم المسند (الفعل) جوازًا, **فغَيْرُ** تُعْرَبُ: فاعلًا لفعل محذوف, وهي مضاف **وصِحَابٍ**: مضاف إليه, وتقدير الكلام : قرأ غيرُ صحابٍ.

استنادًا على ما تقدّم يمكننا أن نقول : إن الناظم خرج عن أصل التقعيد بحذف الفعل وحده, دون مرفوعه لغرض التخفيف والضرورة الشعرية, في العديد من أبيات المتن[9].

3 – العدول عن البناء إلى الإعراب :

---

1)- التوبة من الآية 98
2)- الفتح من الآية 6
3)- التوبة من الآية 99
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 276
5)- ينظر: الكواكب الدّرية في إعراب الشاطبية, حسن ابن عمر السيناوني, 419
6)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 83
7)- الأحقاف من الآية 16
8)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 360
9)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 208, 411, 735, 1021...

إن الإعراب في الفعل غير أصيل؛ لأن الأصل فيه البناء, قال ابن إياز البغدادي (ت681هـ):" البناء في الأفعال أصيل." [1], إلا أن النحاة أجمعوا أن الفعل المضارع خرج عن الأصل من البناء إلى الإعراب لمشابهته الأسماء, قال ابن السراج (ت316هـ) : " واعلم: أن الفعل إنما أُعرب ما أُعرب منه لمشابهته الأسماء"[2].

هكذا يتبين أن الفعل الذي شابه الأسماء وضارعها (الفعل المضارع), خرج عن أصل البناء إلى الإعراب, ما لم تتصل به إحدى نوني التوكيد, أو نون النِّسوة؛ لأن اتصاله بهما يبعد شبهه باسم الفاعل, فيرجع إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال.[3], فيكون مرفوعًا, أو منصوبًا, أو مجزومًا, وهذا ما أكده سيبويه (ت180هـ), بقوله: " والنصب في المضارع من الأفعال : لن يَفعلَ، والرفع : سيَفعلُ، والجزم : لم يفعلْ... وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك : لفاعل، حتَّى كأنّك قلت : إن زيداً لفاعلٌ, فيما تُريد من المعنى, وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ, وتقول :سيفعلُ ذلك, وسوفَ يفعل ذلك, فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"[4].

ومن الشواهد التي خالف فيها الفعل الأصل, وجاء معربًا في المتن :

قوله في باب التقديم للشاطبية :

وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلُمَاتِهِ مِنَ الْقَبْرِ يَلقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلَا [5]

المعنى :

إذا كان قارئ القرآن يخاف من أعماله السيئة المظلمة عند موته, أو من ظلمات القبر, فإن القرآن يلقاه مشرقًا باشّ الوجه، فيأنس به، ويتبدل خوفه أمنا وطمأنينة[6].

والشاهد في قوله : (يَرْتَاعُ)

فعل مضارع خرج عن أصل التقعيد, فجاء مرفوعًا, والعامل الذي أوجب الرفع فيه, هو التجرد من الجوازم والنواصب, **فيَرْتَاعُ**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, فاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

1)- قواعد المطارحة في النّحو, ابن إياز البغدادي, تحقيق يس أبي الهيجاء وآخرين, دار الأمل للنشر والتوزيع الأردن, 2011م, 47
2)- الأصول في النّحو, ابن السراج, تحقيق عبد الحسين الفتلي,146/2
3)- ينظر: النّحو الوافي, عباس حسن, 161/2
4)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 14/1
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 2
6)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 17

وقوله في باب أحكام النون الساكنة والتنوين:

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا بِلَا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّا لَيَجْمُلَا [1]

المعنى :

أخبر الناظم أن كل القُراء أدغموا التنوين والنون الساكنة المتطرفة, بلا غنة في اللام والراء, نحو قوله تعالى:ﭐﱡ [2], وقوله:ﭐﱡ [3]. [4]

والشاهد في قوله : (لِيَجْمُلَا)

فعل مضارع شابه الاسم وضارعه, فخرج عن أصل البناء إلى الإعراب.

لِيَجْمُلَا : اللام للتعليل, يَجْمُلا : يجمل فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل, وألف الاثنين ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وقوله في باب التكبير :

رِوَى الْقَلْبِ ذِكْرُ اللَّهِ فَاسْتَسْقِ مُقْبَلَا وَلَا تَعْدُ رَوْضَ الذَّاكِرِينَ فَتُمْحِلَا [5]

المعنى :

أشار الناظم إلى أن نور القلب وضياءه يكون بذكر الله عزّ وجلّ, فاطلب السقي من ذكر الله, وتوجه إليه, ولازم مجالس الذاكرين لتنتظم في سلكهم وتُعدُّ منهم, ولا تتجاوز رياضهم, فيظلم قلبك ويذهب نوره[6].

والشاهد في قوله : (وَلَا تَعْدُ)

فعل مضارع خرج عن أصل البناء, إلى الإعراب؛ لأنه شابه الاسم, فجاء مجزومًا بلا الناهية.

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 24
2)- البقرة من الآية 2
3)- البقرة من الآية 173
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 123
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 90
6)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية. محمد عبد الدايم, ضبطه محمد علوة, 620

لَا :حرف نهي جازم لفعل واحد, **تَعْدُ** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة, وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت.

يتبيّن مما سبق أن الفعل المضارع قد جاء معربًا, بحيث ورد في المتن مرفوعًا, ومنصوبًا, ومجزومًا, في العديد من الأبيات [1], وهذا يُعدُ خروجًا عن البناء, الذي هو أصل في الأفعال.

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 6, 46,57, 551

المبحث الثاني

الفاعل بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا: – أصل التقعيد في الفاعل

ثانيًا:– العدول عن أصل التقعيد

1 – العدول عن أصل التقعيد بالفصل

2 – العدول عن أصل التقعيد بحذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول

3 – العدول عن النسق الإعرابي

الفاعل هو الركن الثاني من أركان الجُملة الفعلية, فإذا ذُكِرَ الفعل فلا بُدَّ من فاعل يكمله, ويتمّ معنى الجُملة, لذلك أهتم النحاة قديمًا بدراسته وبيان مفهومه, فمنهم من اكتفى بالإشارة إليه في كتبه ومصنفاته, ومن هؤلاء:

ـ الخليل(ت170هـ), الذي لم يرد عنه تعريف صريح للفاعل, واكتفى بالإشارة إليه, في قوله : " وَالنّصب الَّذِي فَاعله مفعول ومفعوله فَاعل"[1].

ـ وسيبويه (ت180هـ) الذي أشار إليه بالتمثيل والشرح, في قوله : " هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك, وهو قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ, وضربني وضربتُ زيدًا"[2].

ومنهم من بيّن مفهومه, ومن هؤلاء :

ـ ابن الحاجب (ت646هـ), الذي عرّفه بقوله : " وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقُدِّمَ عليه على جهة قيامه به، مثل: (قام زيد)، و (زيد قائم أبوه)"[3].

ـ وابن هشام(ت671هـ), فقد قال:" الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة"[4].

أمَّا النحاة المحدثون فلم يخرجوا عن تعريف النحاة القدامى للفاعل, حيث عرّفه عباس حسن, بقوله هو:" اسم، مرفوع، قبله فعل تام، أو ما يشبهه ، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل، أو قام به"[5].

وعرّفه فاضل السامرائي :" الفاعل لغة من أوجد الفعل, واصطلاحًا : ما أسند إليه عامل مقدّم عليه على جهة وقوعه منه, أو قيامه به"[6].

ومن هذه التعريفات يمكننا القول أن الفاعل : هو الاسم الذي ذُكِر قبله فعل, أو ما يشبهه وأُسْنِدَ ونُسِبَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم, وهذا مُتفقٌ عليه عند النحاة.

---

1)- الجُمل في النّحو, الخليل بن أحمد, تحقيق فخر الدين قباوة, مؤسسة الرسالة, ط1, 1985م, 50
2) - الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 73/1
3)- الكافية في علم النّحو, ابن الحاجب, تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر, 14
4)- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, تحقيق يوسف الشيخ البقاعي, 77/2
5)- النّحو الوافي, عباس حسن, 63/2
6)- معاني النّحو, فاضل السامرائي, 44/2

أولًا:– أصل التقعيد في الفاعل :

وضع النحاة أصولًا تحكم صياغة الفاعل في الجَملة, وهذه الأصول :

أ – التأخير عن الفعل :

قال ابن يعيش (ت643هـ) : " رُتْبَةُ الفعل يجب أن يكون أوّلًا، ورتبةُ الفاعل أن يكون بعده"[1].

إن الأصل في الجُملة الفعلية, أن يتقدم المسند على المسند إليه, أي: أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل, وهذا مذهب البصريين, أمَّا الكوفيون فقد أجازوا تقديمه على فعله[2].

ب– الذكر:

الأصل في الفاعل الذكر؛ لأنه كجزء من الفعل, ولا يمكن أن يُذكر الفعل وحده, قال العكبري (ت616هـ):"إنَّ الْفَاعِل كجزء من الْفِعْل وَلَا يُمكن جعل الْجُمْلَة كالجزء لاستقلالها"[3].

جـ – الرفع :

الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعًا, قال العكبري (ت616هـ):" وإنما أعرب الفاعل بالرفع لأربعة أوجه, أحدها: أن الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول فبأي شيء حصل جاز, والثاني : أن الفاعل أقل من المفعول والضم أثقل من الفتح, فجعل الأثقل للأقل, والأخف للأكثر تعديلًا, والثالث : أن الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازمًا لا يسوغ حذفه والضمة أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه, والرابع : أن الفاعل قبل المفعول لفظًا ومعنى؛ لأن الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول, فجعل له أول الحركات وهو الضمة"[4].

استنادًا على ما سبق يتضح أن أصل التقعيد في الفاعل : أن يكون مرفوعًا, وأن يقع بعد الفعل مباشرة, وأن يُذكر في الجُملة, ومن الشواهد التي جاء فيها الفاعل على هذه الأصول, في المتن :

قوله في باب إدغام الحرفين المتقاربين :

---

1)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, 203/1
2)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 77/2
3)- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء العكبري, تحقيق عبد الإله النبهان, 152/1
4)- المرجع السابق, 152/1

وَلَا يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةَ كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلَا [1]

المعنى :

أخبر الناظم أن الإدغام لا يمنع الإمالة؛ لأنه عارض, والإمالة أصلية, ونبه إلى هذا؛ لأن الإدغام لا بُدَّ فيه من تسكين الراء قبل إدغامه, والإمالة كانت بسبب كسر الراء المتطرفة, فلما زال كسر الراء نبه الناظم إلى أن هذا الإدغام عارض ولا يمنع الإمالة, في نحو قوله تعالى :ﭐﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧ [2], وقوله أيضًا: ﭐﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧ [3]. [4]

والشاهد في قوله : (وَلَا يَمْنَعُ الإِدْغَامُ)

جُملة فعلية منفية بلا النافية, مكوّنة من الفعل(يمنعُ), والفاعل (الإدغامُ) الذي ورد على أصل التقعيد, فجاء مرفوعًا بالعلامة الأصلية للرفع, ومؤخرًا عن فعله.

وَلَا : الواو للاستئناف, ولا حرف نفي, **يَمْنَعُ** : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة, **الإِدْغَامُ** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره.

وقوله في باب الهمزتين من كلمتين :

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَازَالَ أَعْدَلَا [5]

المعنى :

يذكر الناظم أن حرف المدّ إذا جاء قبل همز مغير بالتسهيل, جاز فيه وجهان التوسط والقصر, والتوسط مقدم, وإذا جاء قبل همز مغير بالإسقاط, جاز فيه وجهان القصر والتوسط, والقصر مقدم[6].

والشاهد في قوله : (يَجُزْ قَصْرُهُ)

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 13
2)- آل عمران من الآية 190
3)- المطففين من الآية 18
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 58
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 17
6)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 83

جُملة فعلية جاء فيها الفاعل (قصره) على أصل التقعيد, فهو مؤخر عن فعله دون أن يفصل بينهما بفاصل ومرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

يَجُزْ: فعل مضارع مجزوم بإنْ وعلامة جزمه السكون؛ لأنه وقع في جُملة جواب الشرط, **قَصْرُهُ** : قصر فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره, وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وقوله في باب فرش الحروف من سورة النبأ إلى سورة العلق :

وَخَفَّفَ حَقٌّ سُجِّرَتْ ثِقْلُ نُشِّرَتْ شَرِيعَةُ حَقٍّ سُعِّرَتْ عَنْ أُولِي مَلَا [1]

المعنى :

قرأ ابن كثير وأبو عمرو, المشار إليهما بقوله (حَقٌّ), قوله تعالى:ﭐﱡ [2],بتخفيف الجيم، وقرأ غيرهما بتشديدها, وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي, قوله تعالى : ﭐﱡ [3], بتشديد الشين، وقرأ غيرهم بتخفيفها, وقرأ حفص ونافع وابن ذكوان قوله تعالى :ﭐﱡ [4] بتشديد العين، وأخذ هذا من العطف على ما قبله والعاطف محذوف، وقرأ الباقون بتخفيف العين[5].

والشاهد في قوله : (وَخَفَّفَ حَقٌّ)

(حَقٌّ) فاعل للفعل (خَفَّفَ), ورد على أصل التقعيد, من حيث التأخير عن الفعل, والذكر والرفع.

خَفَّفَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **حَقٌّ** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

بناءً على ما تقدّم من أمثلة, يتضح أن الفاعل ورد على أصل التقعيد في أبيات عديدة من المتن[6], بحيث ذُكِرَ بعد فعله مباشرة, ومرفوعًا بالعلامة الأصلية للرفع.

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 88
2)- التكوير الآية 6
3)- التكوير الآية 10
4)- التكوير الآية 12
5)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 378
6)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, الأبيات 191, 231, 589, 1005

ثانيًا:– العدول عن أصل التقعيد

من أهم مظاهر العدول عن الأصل في الفاعل الواردة في المتن :

1– العدول عن أصل التقعيد بالفصل :

الأصل في الفاعل أن يرد بعد الفعل مباشرة, إلا أن التركيب اللغوي والنّحوي قد يفرض العدول عن هذا الأصل بالفصل بينهما بحاجز لفظي, ومن الشواهد التي فُصِلَ فيها بين الفعل والفاعل في المتن :

قوله في باب التقديم للشاطبية :

وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرضُهُ فَتَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَبِيرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلَا [1]

المعنى :

إن من استهدى بالله, وتمسك بالقرآن يرتوي به ويتطهر, تطيب له الأرض التي تحمله لما عنده من الانشراح, بسبب صلاح نفسه مع الله, وتتفتق له ويكثر خيرها, حين أصبح مخضلًا, أي مبتلًا بما أفاض الله عليه من نعمه[2].

والشاهد في قوله : (وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرضُهُ)

جُملة فعلية فُصِلَ فيها بين الفعل وفاعله بالجار والمجرور, لغرض التوسع في الكلام, وتأدية المعنى المراد.

طَابَتْ : طاب فعل ماضٍ مبني على الفتح, والتاء للتأنيث لا محل لها من الإعراب, **عَلَيْهِ** : جار ومجرور, **أَرضُهُ**: أرض فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

وقوله في باب الوقف على أواخر الكلم :

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالْنَصْبِ قَارِئٌ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلَا [3]

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 7
2)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبط ومراجعة محمد علوة, 48
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 30

المعنى :

أخبر الناظم في قوله : وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالْنَصْبِ قَارِئٌ , إن الروم لم يجزه القُراء في حركتي الفتح والنصب, ثم أخبر في قوله : وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلَا, إن سيبويه قد استعمله في الحركات الثلاث[1].

والشاهد في قوله : (وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالْنَصْبِ قَارِئٌ)

فصل الناظم بين الفعل وفاعله, بالجار والمجرور وما عُطِفَ عليه, **فلَمْ** : حرف نفي وقلب وجزم, **يَرَهُ** : ير فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة, والها ضمير متصل في محل نصب مفعول به عائد على الروم, **فِي الفَتْحِ** : جار ومجرور, **والنْصَبِ** : الواو حرف عطف, والنصب معطوف على الجار والمجرور, **قَارِئٌ** : فاعل لفعل الشرط مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة الأنعام :

قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ يُثَقِّلُ مَعْهُمُ هِشَامٌ وَشَامٍ يُنْسِيَنَّكَ ثَقَّلَا [2]

المعنى :

بيّن الناظم أن الكوفيين وهشام قرأوا قوله تعالى :ا ُّ□□نيَنِّ [3], بفتح النون وتشديد الجيم, في (يُنَجِّيكُمْ), وقرأ الباقون بسكون النون وتخفيف الجيم (يُنْجِكُمْ), أمَّا في قوله تعالى :أَّ□□□□□□□□ً[4], فلا خلاف في تشديده[5].

والشاهد في قوله : (يُثَقِّلُ مَعْهُمُ هِشَامٌ)

فصل الناظم بين الفعل وفاعله بالظرف (معهم), **يُثَقِّلُ** : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة, **مَعْهُمُ** : بالإضافة ظرف متعلق بالفعل, **هِشَامٌ**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره.

---

1)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبط ومراجعة محمد علوة, 239
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ ,51
3)- الأنعام من الآية 64
4)- الأنعام من الآية 63
5)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 246

يتضح من خلال الأمثلة السابقة, أن الفاعل قد فُصِلَ عن فعله في العديد من الأبيات[1], بحيث جاء الفصل بالجار والمجرور, والظرف, لغرض التوسع في الكلام, وتحقيق المعنى المراد.

2- العدول بحذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول

يُحذف الفاعل ويحلّ محله ما ينوب عنه في الجُملة, ويأخذ ما للفاعل من أحكام, وقد حدد النحاة دواعي أو أغراض حذف الفاعل, منها ما هو لفظي, كالإيجاز, وإقامة الوزن, ومنها ما هو معنوي كالتعظيم أو الاحتقار, والعلم أو الجهل به, الخوف منه أو عليه[2].

وعند حذف الفاعل لأي سبب كان, فإنه لا بُدَّ من تغيير صيغة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول. قال العكبري (ت616هـ) : "وإنما غير لفظ الفعل ليدل تغييره على حذف الفاعل, وإنما ضم أوله وكسر ما قبل آخره في الماضي وفتح المستقبل لوجهين"[3].

ومن الشواهد التي بُنِي فيها الفعل للمجهول, وحُذَفِ فيها الفاعل وحل محله نائبه, في المتن :

قوله في باب فرش الحروف سورة آل عمران :

وَحُرِكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا وَرُعْبًا وَيَغْشَى أَنَّثُوا شَائِعًا تَلَا [4]

المعنى :

قرأ ابن عامر والكسائي لفظ (الرُّعْبِ) كيف جاء في القرآن مقرونًا بأل أو مجردًا منها بتحريك عينه بالضم، وقرأ الباقون بسكون العين. وقرأ حمزة والكسائي لفظ (تغشى) بتاء التأنيث في يَغْشى, وقرأ غيرهما بياء التذكير, في قوله تعالى: ﴿ [5]. [6]

والشاهد في قوله : (وَحُرِّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ)

---

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, الأبيات 41, 100, 185, 214

2)- ينظر: الجُملة الفعلية, علي أبو المكارم, مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة, ط1, 2007م, 116, 117

3)- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء العكبري, تحقيق عبد الإله النبهان, 157/1

4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 46

5)- آل عمران من الآية 154

6)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 239

جُملة فعلية خرجت عن الأصل بحذف الفاعل, وبناء الفعل للمجهول, والأصل : حرّك ابن عامر والكسائي عينَ الرُّعبِ.

حُرِّكَ : فعل ماضٍ مبني للمجهول, **عَيْنُ الرُّعْبِ** : عين نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة, وهو مضاف والرّعب مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة الأنعام :

وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَاؤُهَمْ وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مُثِّلَا [1]

المعنى :

أخبر الناظم أن ابن عامر الشامي قرأ بخفض الرفع في همزة لفظ (شركائهم), في قوله تعالى : ﴿أَأَنتُمْ سَمِعْتُمْ﴾[2], وقد وردت الهمزة مرسومة بالياء في مصحف أهل الشام[3].

والشاهد في قوله : (وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ)

جُملة فعلية مكوّنة من فعلٍ مبني للمجهول ونائب فاعل حل محل الفاعل بعد حذفه, والأصل: يخفض ابن عامر الرفعَ.

يُخْفَضُ : فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة, **عَنْهُ** : جار ومجرور, **الرَّفْعُ** : نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره.

وقوله في باب فرش الحروف من سورة الروم إلى سورة سبأ :

وَفِي نَعْمَهُ حَرِّكْ وَذُكِّرَ هَاؤُهَا وَضُمَّ وَلَا تَنْوِينَ عَنْ حُسْنٍ اعْتَلَى [4]

المعنى :

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 53
2)- الأنعام من الآية 137
3)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد رفاعي, 178
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 77

قرأ حفص وأبو عمرو ونافع نِعَمَهُ بتحريك العين في لفظ (نِعَمَهُ), في قوله تعالى :ُّٱ□نم نىَّ[1] أي : فتحها وبهاء الضمير التي للمذكر المفرد مضمومة من غير تنوين بعد الميم، وقرأ الباقون بسكون العين وبهاء تأنيث منصوبة منونة بعد الميم, (نَعْمَةً)[2].

والشاهد في قوله : (وَذُكِّرَ هَاؤُهَا)

جُملة فعلية خرج بها الناظم عن أصل التقعيد, بحذف الفاعل, والأصل : وذَكَّرَ حفصٌ وأبو عمرو ونافع هاءَهَا. **ذُكِّرَ** : فعل ماضٍ مبني للمجهول, **هَاؤُهَا** : نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة, والهاء المتصلة به في محل جرّ مضاف إليه.

من خلال تتبع المتن, وما قُدِّمَ من أمثلة, يتبين أن الناظم عدل عن أصل التقعيد بحذف الفاعل, في العديد من أبيات المتن[3], للإيجاز وإقامة الوزن, وللعلم به.

3 ـ العدول عن النسق الإعرابي

ـ العدول عن العلامة الأصلية للرفع :

الحكم الإعرابي للفاعل الرفع دائمًا, والأصل في الرفع أن يكون بالعلامة الأصلية (الضمة), إلا أنه قد يخرج عن الأصل ويُرفع الفاعل بعلامة فرعية نيابة عن الضمة, ومن الشواهد التي ورد فيها الفاعل مرفوعًا بعلامة فرعية في المتن :

قوله في باب سورة أم القرآن :

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ القَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ وَأسْكَنَهَا البَاقُونَ بَعْدُ لِتَكْمُلَا [4]

المعنى :

أخبر الناظم أن ورشًا قد قرأ مع ابن كثير وقالون, بضم ميم الجمع وصلتها بواو إذا وقعت قبل همز القطع, نحو

1)- لقمان من الآية 20
2)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي,341
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 11, 152, 232, 790...
4)- المصدر السابق, 10

قوله تعالى :أُأَلي□□□□□ً [1], وقرأ الباقون بسكون الميم[2].

والشاهد في قوله: (وَأَسْكَنَهَا البَاقُونَ)

جُملة فعلية ورد فيها الفاعل مرفوعًا بالواو, وهذا يُعدُّ عدولًا عن أصل التقعيد.

أَسْكَنَهَا: أسكن فعل ماضٍ مبني على الفتح, والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به, **البَاقُونَ**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

وقوله في باب ياءات الزوائد :

سَأَمْضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي وَمَا خَابَ ذُو جِدٍ إِذَا هُوَ حَسْبَلَا [3]

المعنى:

بيّن الناظم أنه سيستمر على ما التزمه من بيان القراءة, وذكر الرموز والقيود, وسيكتفي بالله في هذا موفقًا ومُعينًا, والمراد قوله : (وَمَا خَابَ ذُو جِدٍ إِذَا هُوَ حَسْبَلَا), إن المجد إذا قال حسبي الله, فإن الله لا يخيب أمله ورجاه[4].

والشاهد في قوله : (وَمَا خَابَ ذُو جِدٍ)

جُملة فعلية مكوّنه من فعل وفاعل خرج عن أصل التقعيد, فَرُفِعَ بالواو نيابة عن الضمة.

مَا : نافية, **خَابَ** : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **ذُو جِدٍ**: ذو فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة, وهو مضاف, جد مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

وقوله في باب فرش الحروف من سورة النبأ إلى سورة العلق :

وَضَمَّ أُولُوا حَقٍّ وَلَاغِيَةٌ لَهُمْ مُصَيْطِرٍ اشْمِمْ ضَاعَ وَالْخُلْفُ قُلِّلَا [5]

---

1)- البقرة من الآية 6
2)- ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني, عبد الرحمن أبو شامة, تحقيق إبراهيم عطوة, 74
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 36
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 183
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 89

المعنى :

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: قوله تعالى :ﱡﱠ□بجبحبخﱠ [1], برفع تاء لاغِيَةً، وقرأ غيرهم بنصبها, وقرأ خلف وخلاد, قوله تعالى :ﱡﱠالمهجﱠ [2], بإشمام الصاد صوت الزاي، وقرأ هشام بالسين وقرأ الباقون بالصاد الخالصة[3].

والشاهد في قوله : (وَضَمَّ أُولُوا حَقٍّ)

جمُلة فعلية رُفِعَ فيها الفاعل بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الألفاظ الملحقة بجمع المذكر السالم.
ضَمَّ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **أُولُوا حَقٍّ** : أولو فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم, وهو مضاف وحقٍ مضاف إليه.

ـ العدول عن الرفع بالنصب على الحكاية

الحكاية لغةً : حكى الشيء ــ حكاية ــ أتى بمثله وشابهه... حكاه : شابهه في القول أو الفعل." [4]

واصطلاحًا: قال سيبويه (ت180هـ) : "الحكاية التي لا تغيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام" [5], أي هي ذكر اللفظ وإعادة نطقه, أو كتابته على صورته, من غير تغيير شيء في حروفه, أو حركاته.

خرج الفاعل عن أصل التقعيد, حيث ورد منصوبًا على الحكاية في موضع واحد من المتن, عندما قال في باب فرش الحروف سورة الواقعة والحديد :

وَخِفُّ قَدَرْنَا دَارَ وَانْضَمَّ شَرْبَ فِي نَدَى الصَّفْوِ وَاسْتِفْهَامُ إِنَّا صَفَا وِلَا [6]

المعنى :

قرأ ابن كثير قوله تعالى :ﱡﱠبيترﱠ [7], بتخفيف الدال، وقرأ غيره بتشديدها، وقرأ حمزة وعاصم

---

1)- العاشية الآية 11
2)- الغاشية الآية 22
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 379
4)- المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية , 190
5)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 326/3
6)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 85
7)- الواقعة من الآية 60

ونافع قوله تعالى :أُأُ□□يمَّ[1] , بضم الشين، وقرأ غيرهم بفتحها, وقرأ شعبة قوله تعالى :ُأ□□ّ [2], بزيادة همزة استفهام، فهو يقرأ بهمزتين الأولى مفتوحة للاستفهام والثانية مكسورة، وقرأ غيرهبحذف همزة الاستفهام[3].

والشاهد في قوله :(وَانْضَمَّ شَرْبَ)

جُملة فعلية خرج فيها الفاعل عن أصل التقعيد (الرفع), فجاء منصوبًا على الحكاية.

انْضَمَّ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **شَرْبَ**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية, أي فاعل مرفوع محلًا, ومنصوب لفظًا على الحكاية.

هكذا يتبين أن الفاعل خرج عن أصل النسق الإعرابي في المتن, فقد جاء مرفوعًا بالواو نيابة عن العلامة الأصلية (الضمة) في العديد من الأبيات[4], ومنصوبًا على الحكاية في موضع واحد.

1)- الواقعة الآية 55
2)- الواقعة الآية 66
3)- ينظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 367
4)- ينظر متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 562, 748

الفصل الثاني

متممات الجُملة الفعلية بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

تمهيد

المبحث الأوّل : – المفعول به بين أصل التقعيد والعدول

المبحث الثانيّ : – المفعول المطلق بين أصل التقعيد والعدول

المبحث الثالث : – الحال بين أصل التقعيد والعدول

تمهيد

لا شكَّ أنَّ الغرض من تركيب الكلام إنما هو حصول الفائدة, وتأدية معنى يُحسن السكوت عليه, وهذا ما نصَّ عليه النحاة قديمًا وحديثًا, وقد اصطلحوا على تسمية ما كان ركنًا أساسيًا في تركيب الجُملة بالعمدة, وعلى ما جاء زائدًا على ذلك, بحيث يستقيم المعنى من دونه, بالمتممات أو المكملات, أو الفضلات وهي العناصر غير الأساسية المكملة لمعنى الجُملة, قال ابن عقيل (ت 769هـ) : " فالعمدة ما لا يتم الكلام دونه لفظًا أو تقديرًا, والفضلة خلاف العمدة"[1].

ـ **الفضلة لغةً** : وفَضَلَ الشيءُ يَفْضُلُ : مِثَالُ دخَل يدخُل، وفَضِلَ يَفْضَلُ كحذِر يحذَر... وفَضَلات الْمَاءِ: بَقَايَاهُ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ لبقيَّة الْمَاءِ فِي المزادة فَضْلة، ولبَقيَّة الشَّرَابِ فِي الإِناء فَضْلة" [2].

ـ **واصطلاحًا** : " هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجُملة، وليس أَحدَ رُكنَيها – أي ليس مُسندًا ولا مُسندًا إليه – كالناس من قولك : (أَرشدَ الأنبياءُ الناسَ), فأرشد مسند, والأنبياء مسند إليه؛ والناس فضلة؛ لأنه ليس مسندًا ولا مسندًا إليه، وإنما أُتي به لتتميم معنى الجُملة، وسميت فضلة؛ لأنها زائدة على المسند والمسند إليه فالفضل في اللغة معناه الزيادة" [3].

استنادًا على ما سبق يمكن أن نقول : إن الفضلة هي كل اسم زائد عن العمدة (المسند والمسند إليه), أي أنها تأتي بعد تأليف الجُملة, وهي قد تأتي لتوضيح مبهم, أو لتكميل معنى, أو التوسع فيه.

وقد تتعلق الفائدة, وتحقيق المعنى المراد بالفضلة, مع كونها ركنًا زائدًا على ركني الإسناد في الجُملة؛ لأنه قد يترتب على وجودها في الجُملة آثارٌ في المعنى؛ بل أننا قد نجد أنَّ أسلوب الجُملة لا يستقيم إلا بها, فتصير الفضلة حينئذٍ ركنًا أساسيًا بمنزلة العمدة, وعلى هذا الأساس قال ابن جني (ت392هـ):" فإن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات, نعم وما أكثر ما تُصلحُ الجُمل وتتمّمها، ولولا مكانها لوهت فلم تستمسك, ألا تراك لو قلت: زيد قامت هند, لم تتم الجُملة؟ فلو وصلت بها فضلة ما لتمت، وذلك كأن تقول: زيد قامت هند في داره، أو معه، أو بسببه، أو لتكرمه، أو فأكرمته، أو نحو ذلك, فصحت المسألة؛ لعود الضمير على المبتدأ من الجملة" [4].

---

1)- المساعد على تسهيل الفوائد, ابن عقيل, تحقيق محمد بركات, دار الفكر دمشق, ودار المدني جدة, ط 1, 1400هـ, 201/1
2)- لسان العرب, ابن منظور, مادة (ف ض ل), 525/11, 526
3)- جامع الدروس العربية, مصطفى العلاييني, 30/1
4)- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, ابن جني, تحقيق محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية بيروت, ط 1, 1998م, 1/ 245

قال ابن مالك (ت672هـ) : " مدلولُ إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما؛ فالرفعُ للعمدة وهي مبتدأ وخبر أو فاعل, أو نائبه أو شبيه به لفظاً وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل. والنصب للفضلة وهي : مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به"[1].

يتضح ممّا سبق أن النحاة قد حصروا الفضلة في المفاعيل الخمسة, وهي : المفعول به, والمفعول المطلق, والمفعول لأجله, والمفعول معه, والمفعول فيه, وما شُبّه بالمفعول, ويقصد به ما نُصِبَ بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد, كقولك : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهَ, بنصب (الوجه), تشبيها بالمفعول به[2], وهي ليست مفعولًا به؛ لأن الصفة المشبهة غير متعدية, والمستثنى, والحال, والتمييز, وسيقتصر الحديث عن المفعول به, والمفعول المطلق, والحال.

1)- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, ابن مالك, تحقيق محمد بركات, 43
2)- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان الأندلسي, تحقيق حسن هنداوي, 234/10

المبحث الأول

المفعول به بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا: أصل التقعيد في المفعول به

ثانيًا : العدول عن أصل التقعيد

1- العدول عن أصل الرتبة

2- العدول عن الأصل بالحذف

3- العدول عن الأصل بالفصل

4- العدول عن النسق الإعرابي

ارتبط تحديد عناصر الجُملة الفعلية عند النحاة بالفعل, فإذا كان الفعل لازمًا, فإنه يكتفي بالفاعل فقط, وأمَّا إذا كان متعديًا فهو يحتاج إلى عنصر يكمل معنى الجُملة, ويُسمى هذا العنصر المفعول به, وقد عبّر عن ذلك سيبويه (ت180هـ) بقوله:" الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول "[1], و الأنباري (ت577هـ) الذي قال : " إن قال قائل: ما المفعول به؟ قيل : كلّ اسم تعدّى إليه فعل"[2].

فالمفعول به : " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك : ضرب زيد عمرًا وبلغت البلد, وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي, ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة" [3], أي : هو أحد مكملات الجُملة الفعلية, ويرتبط مع فعله المتعدي, وتعدية الفعل قد تكون لمفعول واحدًا, أو لمفعولين, أو ثلاثة مفاعيل.

أولًا : – أصل التقعيد في المفعول به :

1- النصب :

الأصل في المفعول به أن يكون منصوبًا, قال سيبويه (ت180هـ) في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعول, في قوله : " وذلك قولك : ضَرَبَ عبدُ الله زيداً ... وانتصب زيدٌ لأنه مفعول"[4].

وقال عباس حسن حين قال : " والمفعول به ... ولا ينصبه إلا الفعل المتعدي وفروعه"[5].

2 – التأخير :

الأصل لدى النحاة في تركيب الجُملة الفعلية أن يأتي الفعل ويليه الفاعل متصلًا به, غير منفصل عنه, ثم المفعول به؛ لأنه فضلة, قال الأشموني (ت900هـ) :" (والأصل في الفاعل أن يتصلا) بالفعل؛ لأنه كجزء منه، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة؛ (والأصل في المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل؛ لأنه فضلة"[6].

ومن الشواهد التي ورد فيها المفعول به على أصل التقعيد في المتن :

قول الناظم في باب أحكام النون الساكنة والتنوين :

---

1)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 1/ 34
2)- أسرار العربية, كمال الدين الأنباري, تحقيق بركات هبُّود, دار الأرقم للطباعة والنشر بيروت, ط1, 1999م, 83
3) - المفضل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشري تحقيق فخر صالح قدارة, 60
4)- الكتاب سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 1/ 34
5)- النّحو الوافي, عباس حسن, 150/2
6)- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك, الأشموني, تحقيق محمد محيي الدين, 175/1

وَعِنْدَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِلكُلِّ أُظْهِرَا أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلَا [1]

المعنى :

قرأ القُراء السبعة بإظهار النون الساكنة والتنوين, إذا وقع بعدهما حرف من حروف الحلق الستة, وهي: الهمزة, والهاء, والحاء, والعين, والخاء, والغين, وجمعها الناظم في قوله : أَلَا هَاج حُكْمٌ عَمَّ خالِيهِ غُفَّلَا [2].

والشاهد في قوله : (عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلَا)

جُملة فعلية ورد فيها المفعول به على الأصل, حيث ورد منصوبًا ومتأخرًا عن فعله.

عَمَّ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **خَالِيهِ**: خالي فاعل وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه, **غُفَّلَا** : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وقوله في باب مذاهبهم في الراءات :

وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءٌ أوِ الْكَسْرُ مُوصَلَا [3]

المعنى :

رقّق ورش الراء المضمومة والمفتوحة, إذا وقعت بعد ياء ساكنة, نحو قوله تعالى :ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠ [4], وقوله أيضًا :ﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱠ [5], أو إذا وقعت بعد حرف مكسور متصل بها, نحو الراء في كلمة سراجًا, في قوله تعالى: ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠ [6]. [7]

والشاهد في قوله : (وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ)

المفعول به (كُلَّ), جاء على أصل التقعيد, فقد ورد في جُملته منصوبًا بالعلامة الأصلية, وعلى أصل الرتبة.

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم, 24
2)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبطه مصطفى علوة, 187
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 28
4)- البقرة من الآية 119
5)- البقرة من الآية 109
6)- الفرقان من الآية 61
7)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 147

رَقَّقَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **وَرْشٌ** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, **كُلَّ رَاءٍ** : كُلَّ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره, وهو مضاف و رَاءٍ مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

وقوله في باب اللّامات:

وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَ لَامٍ لِصَادِهَا أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلَا (1)

المعنى :

غلّظ ورش كل لام مفتوحة, تقع بعد حرف الصاد, أو الطاء, أو الظاء.

والشاهد في قوله : (وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَ لَامٍ)

المفعول به (فتح لامٍ) ورد على أصل التقعيد, من حيث الرتبة قد جاء متأخرًا عن الفعل والفاعل, ومن حيث الحكم الإعرابي, فقد جاء منصوبًا بالعلامة الأصلية (الفتحة).

غَلَّظَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, **وَرْشٌ** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, **فَتْحَ لَامٍ**: فَتْحَ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على أخره, وهو مضاف ولَامٍ مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة.

استنادًا على ما تقدم من أمثلة, يتبيّن أن المفعول به قد ورد على أصل التقعيد, وتعدد في الكثير من أبيات المتن(2).

ثانيًا: – العدول عن أصل التقعيد :

من أهم مظاهر الخروج عن الأصل في المفعول به الواردة في المتن:

1 – العدول عن أصل الرتبة:

إن الأصل في المفعول به, أن يأتي بعد الفعل والفاعل, إلاّ أن التركيب اللغوي قد يفرض العدول عن هذا الأصل, وهذا العدول قد يكون بتقديمه على الفاعل, أو تقديمه على الفعل والفاعل, ومن الشواهد التي خرج فيها المفعول به عن الأصل بالتقديم:

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 29
2)- ينظر: المصدر السابق الأبيات 68, 158, 262, 535...

ـ تقديمه عن الفاعل:

قد يتقدّم المفعول به عن الفاعل في بعض التراكيب النحوية, وفي ذلك قال ابن السراج (ت316هـ) : "ومرتبةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل، فإذا قلت: "ضَربَ زيدًا غلامُه" كان الأصل: (ضَرَبَ غلامُ زيد زيدًا) [1].

ومن الشواهد التي تقدّم فيها المفعول به عن الفاعل, قوله في باب التقديم للشاطبية :

رَوَى خَلَفٌ عَنْهُ وَخَلَّادٌ الذِّي رَوَاهُ سُلَيْمٌ وَمُحَصَّلَا [2]

المعنى:

إن أبا محمد خلف بن هشام, وأبا عيسى خلّاد الكوفي, رويا القراءة عن أبي عيسى سُليم الكوفي, عن حمزة[3].

والشاهد في قوله : (رَوَاهُ سُلَيْمٌ)

تقدّم المفعول به عن الفاعل وجوبًا؛ لأن المفعول به ضمير متصل بالفعل, والفاعل جاء اسمًا ظاهرًا[4].

رَوَاه : فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر منع من ظهورها التعذّر, والهاء ضمير متصل مبني على الضمّ في محل نصب مفعول به, **سُلَيْمٌ**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وقوله في باب ذكر ذال إذ :

وَأَدْغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ تُومَ دُرِّهِ وَأَدْغَمَ مَولىً وَجْدُهُ دَائِمٌ وِلَا [5]

المعنى :

أخبر أن خلفًا الذي رمز له بالضاد, في قوله : (ضنكًا), أنه أدغم ذال (إذ) في التاء في قوله تعالى : ﴿أُأُّ [6], والدال في قوله تعالى:﴿أُّ لخ لم لىَّ [7], وأظهرها عند الأحرف الباقية, وهي: (الزاي, والسين, والصاد, والجيم), ثم

1)- أصول النّحو, ابن السراج, تحقيق عبد الحسين الفتلي, 238/2
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 4
3)- ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني, الأمام أبي عبد الله شعلة, تحقيق محمد المشهداني, 376
4)- ينظر: جامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني, 10/3
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 21
6)- طه من الآية 40
7)- الحجر من الآية 52

أخبر أن ابن ذكوان الذي رمز له بالميم في قوله: (مولى), أدغمها في الدال وحدها, وأدغمها الباقون في الحروف الستة [1].

والشاهد في قوله : (وَأَدْغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ)

جُملة قدّم فيها الناظم المفعول به عن الفاعل جوازًا, والأصل (وأدغم واصلٌ ضنكًا).

أَدْغَمَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح, **ضَنْكًا**: أي ضيقًا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة, **وَاصِلٌ**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمةالظاهرة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة البقرة :

وَجِبْرِيلَ فَتْحُ الْجِيمِ وَالْرَّا وَبَعْدَهَا وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةٌ وِلَا [2]

المعني :

قرأ حمزة والكسائي وشعبة لفظ (وَجِبْرِيلَ),في قوله تعالى:ﭐﱡﱠ [3], وقوله تعالى :ﭐﱡﱠ [4], بفتح الجيم والراء وزيادة همزة مكسورة بعد الراء (جَبْرَئِيل)[5].

والشاهد في قوله : (وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةٌ)

جُملة فعلية عُدِلَ فيها عن الأصل بتقديم المفعول به (هَمْزَةً), وتأخير الفاعل (صُحْبَةٌ).

وَعَى : فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر, **هَمْزَةً** : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره, **مَكْسُورَةً**: صفة المفعول به منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة, **صُحْبَةٌ**: فاعل مرفوع وعلامة وفعه الضمة.

1)- ينظر: العقد النضيد في شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع, السمين الحلبي, 1109
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 48
3)- البقرة من الآية 98
4)- التحريم من الآية 4
5)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 207

ـ تقديمه على الفعل :

قد يخرج المفعول به عن أصل الرتبة, فيتقدم على الفعل والفاعل معًا, وكل ذلك إمَّا جائزٌ, وإمَّا واجبٌ [1], ومن الشواهد التي قدّم فيها الناظم المفعول به على الفعل والفاعل :

قوله في باب حروف قربت مخارجها:

وَيَاسِينَ أَظْهِرْ عَنْ فَتىً حَقُّهُ بَدَا وَنُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا[2]

المعنى :

قرأ حفص المرموز له بالعين في قوله (عن),وحمزة المرموز له بالفاء في قوله (فتى), وابن كثير, وأبو عمرو المشار إليهما في قوله (حق), وقالون المرموز له بالباء في قوله(بدا), بإظهار نون[3], والنون في قوله تعالى : [4], وأدغمها الباقون في الموضعين, إلا ورشًا فقد ورد عنه الإظهار والإدغام في الموضع الثاني[5].

والشاهد في قوله : (يَاسِينَ أَظْهِرْ)

المفعول به (يَاسِينَ),خرج عن أصل الرتبة فجاء مقدّمًا على معموله (أَظْهِرْ), وفاعله الضمير المستتر وجوبًا, والتقديم هنا جائز والغرض منه التخصيص, والأصل (أَظْهِرْ يَاسِينَ).

يَاسِينَ : مفعول به مقدم على حذف مضاف, أي نون ياسين, **أَظْهِر**: فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

وقوله في باب : باب فرش الحروف سورة البقرة

وَآدَمَ فَارْفَعْ نَاصِبًا كَلِمَاتِهِ بِكَسْرٍ وَلِلمَكِّيِّ عَكْسٌ تَحَوَّلَا [6]

المعنى :

---

1)- ينظر: جامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني, 8/3
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 23
3)- يس الآية 1
4)- القلم الآية 1
5)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, 121
6)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 37

قرأ جميع القراء غير المكي قوله تعالى:ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠ[1], برفع (آدم) ونصب (كلمات) بالكسر. أمَّا المكي وهو ابن كثير فهو يعكس هذه القراءة فيقرأ بنصب (آدم) ورفع (كلمات)[2].

والشاهد في قوله: (وَآدَمَ فَارْفَعْ)

جُملة فعلية خرج فيها الناظم عن أصل الرتبة, فقدّم المفعول به عن الفعل والفاعل جوازًا, لغرض التخصيص, وأصل تقعيد الكلام: (فَارْفَعْ آدَمَ).

آدَمَ: مفعول به مقدّم منصوب وعلامة نصبه الفتحة, **ارْفَعْ**: فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

وقوله أيضًا في باب: فرش الحروف سورة البقرة :

وَجُزْءًا وَجُزْءٌ ضَمَّ الإِسْكَانَ صِفْ وَحَيْ ـثُمَا أُكْلُهَا ذِكْرًا وَفِي الْغَيْرِ ذُو حُلَى [3]

المعنى :

قرأ شعبة بضم إسكان الزاي في لفظة (جُزْءًا) المنصوب، في قوله تعالى:ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱠ [4] وفي قوله تعالى: ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱠ [5]، والمرفوع وهو في قوله تعالى :ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱠ[6], وقرأ غيره بإسكان الزاي في الجميع.

وقرأ ابن عامر والكوفيون بضم إسكان الكاف في لفظ (أكل) إذا كان مضافًا لضمير المؤنث حيث وقع في القرآن الكريم, نحو قوله تعالى :ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱠ[7], وفي قوله تعالى :ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱠ[8], وقوله أيضًا : ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱠ[9],وقراءة أهل سما (نافع, وابن كثير, وأبو عمرو), في هذا بإسكان الكاف إذا لم يكن مضافًا لضمير المؤنث ويقرأ أبو عمرو وابن عامر والكوفيون بضم الكاف في لفظ (أكل), و(الأكل) الذي لم يقترن بضمير المؤنث, نحو قوله تعالى :ﱡﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱠ [10].[1]

---

1)- البقرة من الآية 37
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 1866
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 42
4)- البقرة من الآية 260
5)- الزخرف من الآية 15
6)- الحجر من الآية 44
7)- البقرة من الآية 265
8)- الرعد من الآية 35
9)- إبراهيم من الآية 25
10)- الأنعام من الآية 141

والشاهد في قوله : (ضَمَّ الإِسْكَانَ صِفْ)

قدّم الناظم المفعول به في هذه الجُملة على الفعل والفاعل جوازًا, والأصل (صِفْ ضَمَّ الإِسْكَانَ).

ضَمَّ : مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف, **الإِسْكَانَ** : مضاف إليه, **صِفْ** : فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

يتبيّن مما سبق أن المفعول به خرج عن أصل الرتبة, وتعددت صور خروجه, فقد ورد في المتن مقدمًا عن الفاعل في العديد من الأبيات [2], وكان التقديم على نوعين, الأول : تقديم جائز يكون وفقًا لغرض يقتضيه المقام, وحرص الناظم على إبراز أهمية المفعول به والاهتمام به, والآخر: تقديم واجب, ويكون وفقًا لقواعد التركيب التي تفرض ذلك, كوقوع المفعول به ضميرًا متصلًا بالفعل, وورد مقدمًا على الفعل والفاعل أيضًا في الكثير من أبيات المتن [3], لإفادة معنى الاختصاص.

2- العدول عن الأصل بالحذف

إنَّ ركني الجُملة الفعلية الفعل والفاعل, وما عداهما يُعدُّ فضلة يستغنى الكلام عنه, ومن هنا أجاز النحاة حذف المفعول به, وفي هذا قال أبو القاسم الزمخشري (ت 538هـ):"وحذف المفعول به كثير. وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً. والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيًا منسيًا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية"[4], ومن الشواهد التي عدل فيها الناظم عن الأصل بحذف المفعول به :

قوله في باب التقديم للشاطبية :

وَسَوفَ أُسَمّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحًا جِيدًا مُعَمًّا وَمُخْوَلَا [5]

المعني :

1)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 223
2)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 121, 263, 486...
3)- ينظر: المصدر السابق الأبيات, 174, 184, 453...
4)- المفصل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, 73
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 6

بين أنه سيذكر اسم القارئ صريحًا وواضحًا أو لقبه أو كنيته, إذا تيسر ذلك في المتن, حالة كونه موضحًا المسألة وضوحًا جيد كريم الأعمام والأخوال[1].

والشاهد في قوله : (وَسَوفَ أُسَمّي)

جُملة فعلية مكوّنة من الفعل المضارع (أُسَمّي), والفاعل الضمير المستتر وجوبًا, والمفعول به المحذوف لفظًا للعلم به والتقدير : وسوف أسمي القارئ.

وَسَوفَ : حرف يستخدم لتخصيص الفعل المضارع بالاستقبال, لا محل له من الإعراب, **أُسَمّي** : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها الثقل, وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا, والمفعول به محذوف جوازًا للعلم به؛ أي محذوف لفظًا لا معنى.

وقوله في باب هاء الكناية :

وَسَكِّنْ يُؤَدِّه مَعْ نُوَلِّه وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا [2]

المعنى :

قرأ حمزة وشعبة وأبو عمر, المشار إليهم بالفاء والصاد والحاء, في قوله (فاعتبر صافيًا حلا), بسكون هاء كلمة (يؤده) في قوله تعالى :ﭐ□ين□□□□□□□□بجً[3], وكلمتي (نولّه, ونصله),في قوله تعالى:ﭐ□□بنبىً[4], وكلمة (نؤته), وفي قوله:ﭐ□نىني□ير□□ين □□□□ً[5], وقوله تعالى:ﭐني□ير□□ين□ً[6].

والشاهد في قوله : (فَاعْتَبِرْ)

جُملة فعلية مكوّنة من فعل الأمر(اعْتَبِرْ), والفاعل الضمير المستتر وجوبًا تقديره أنت, والمفعول به المحذوف جوازًا ؛ أي : فاعتبر التسكين.

---

1)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 31
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 13
3) - آل عمران من الآية 75
4)- النساء من الآية 115
5)- آل عمران من الآية 145
6)- الشورى من الآية 20

اعْتَبِرْ: فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت), والتسكين مقدّرًا؛ أي محذوف لفظًا لا معنى مفعول به.

وقوله في باب فرش الحروف سورة آل عمران:

يَضِرْكُمْ بِكَسْرِ الضَّادِ مَعْ جَزْمِ رَائِهِ سَمَا وَيَضُمُّ الغَيْرُ وَالرَّاءَ ثَقَّلَا [1]

المعنى :

قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير, المشار إليهم بقوله: (سما), قوله تعالى:ﱡ□□□□ﱠ [2],بكسر الضاد وجزم الراء، وقرأ غيرهم بضم الضاد ورفع الراء وتثقيلها وأخذ رفع الراء من الضد لأن الرفع ضد الجزم وإنما صرّح بقراءة الغير في الضاد؛ لأنها لا تؤخذ من الضد وكذلك صرّح بتثقيل الراء؛ لأنه لا يؤخذ من الضد أيضًا[3].

والشاهد في قوله : (وَيَضُمُّ الغَيْرُ)

جُملة فعلية حُذِفَ فيها المفعول به لفظًا للعلم به, والتقدير : ويضمّ الغير الحرفين.

يَضُمُّ : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة, **الغَيْرُ**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة, والمفعول به محذوف جوازًا لفظًا لا معنى والتقدير (الحرفين).

استنادًا على ما تم عرضه من أمثلة, وبعد تتبع أبيات المتن, تبيّن أن الناظم عدل عن أصل التقعيد, فحذف المفعول به لفظًا لا معنى في العديد من الأبيات[4], حذفًا جائزًا للعلم به.

3- العدول عن الأصل بالفصل :

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 46
2)- آل عمران من الآية 120
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 238
4)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 257, 326, 406, 555...

أصل التقعيد أن يكون المفعول به مُلازمًا للفاعل مباشرةً, إلا أن تراكيب اللغة قد تخرج عن هذا الأصل, إلى تراكيب يُفْصَلُ فيها بين المفعول به والفاعل, لعدة أغراض كالتوسع في الكلام وزيادة المعنى, ومن الشواهد التي فُصِلَ فيها بين المفعول به والفاعل, الواردة في المتن :

قوله في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها :

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلَفٌ فِي الوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلَا [1]

المعنى :

لحمزة وجهان عند وقفه على الكلمة التي ينقل إليها ورش حركة الهمزة, هما النقل, وعدم النقل, والمراد بقوله: (وَعِنْدَهُ رَوى خَلَفٌ فِي الوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلَا), أن خلف روى عن حمزة السكت على ما ينقل إليه حالة الوصل بخلاف, فله السكت وتركه, نحو قوله تعالى : ﴿ٱ ۡ ۡ﴾[2].[3]

والشاهد في قوله : (رَوى خَلَفٌ فِي الوَصْلِ سَكْتًا)

جُملة فعلية فصل فيها بين الفاعل (خَلَفٌ), والمفعول به (سَكْتًا), بالجار والمجرور (فِي الوَصْلِ), لغرض التوسع في الكلام؛ لأن الجار والمجرور من الفواصل التي يؤتى بها للتوسع في الكلام لتحديد المعنى.

رَوى: فعل ماضٍ مبني على الفتح, **خَلَفٌ** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره, **فِي الوَصْلِ** : جار ومجرور متعلق بالفاعل, **سَكْتًا** : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وقوله في باب الفتح والإمالة :

وَلَا يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةَ مَا لِلكَسْرِ فِي الوَصْلِ مُيِّلَا [4]

المعنى :

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 19
2)- آل عمران من الآية 20
3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 93, 94
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ,27

إن الوقوف على الحرف المكسور الذي كان سببًا في إمالة الألف, قبله حالة الوصل, فوقفت عليه بالسكون, يُعدُّ عارضًا لا يغير حكم الإمالة, نحو قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[1], وقوله أيضًا :ﭐﱡﱠ[2], ففي هذه الكلمات وما ماثلها الإمالة قولًا واحدًا لمن يميلها في حالة الوصل أو الوقف[3].

والشاهد في قوله : (لَا يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةَ)

فصل الناظم بين الفاعل (الإِسْكَانُ), والمفعول به (إِمَالَةَ), بالجار والمجرور (فِي الوَقْفِ), والحال (عَارِضًا), لغرض التوسع في الكلام وزيادة المعنى.

لَا يَمْنَعُ : لا أداة نفي , يمنعُ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, **الإِسْكَانُ** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, **فِي الوَقْفِ** : جار ومجرور متعلق بالفعل المضارع, **عَارِضًا** : حال للفاعل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة, **إِمَالَةَ** : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وقوله في باب ياءات الزوائد :

وَفِي المُتَعَالِي دُرُّهُ وَالتَّلَاقِ وَالتـ ـتَنَادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالخُلْفِ جُهَّلَا [4]

المعنى :

أثبت ابن كثير الياء في قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[5], وأثبت ورش وابن كثير وقالون بخلف عنه الياء في قوله تعالى :ﭐﱡﱠ[6], وقوله تعالى : ﭐﱡﱠ[7], وأمَّا قالون فقد أقتصر على الحذف في هذين الموضعين[8].

والشاهد في قوله : (دَرَا بَاغِيهِ بِالخُلْفِ جُهَّلَا)

جُملة فعلية فُصِلَ فيها بين المفعول به (جُهَّلَا), والفاعل (بَاغِيهِ), بالجار والمجرور (بِالخُلْفِ), لغرض التوسع في الكلام, وزيادة المعنى.

---

1) - الرعد من الآية 22
2)- آل عمران من الآية 193
3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 142
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرّ, تحقيق محمد تميم الزغبيّ,35
5)- الرعد من الآية 9
6)- غافر من الآية 15
7)- غافر من الآية 32
8)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 196

دَرَا : فعل ماضٍ مبني على الفتح, خُفِفتْ همزته بإبدالها ألفًا, **بَاغِيهِ**: باغي فاعل وهو مضاف والهاء في محل جرّ مضاف إليه, **بِالخُلْفِ**: جار ومجرور في محل نصب حال للفاعل, **جُهَّلَا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومما سبق نجد أن المفعول به قد ورد مفصولًا عن الفاعل في العديد من أبيات المتن بالجار والمجرور [1], لغرض التوسع في الكلام, وزيادة المعنى.

4- العدول عن النسق الإعرابي :

أ- العدول عن العلامة الأصلية للنصب :

الحكم الإعرابي للمفعول به النصب دائمًا, والأصل في النصب أن يكون بالعلامة الأصلية (الفتحة), إلا أنه قد يخرج عن الأصل ويُنصب بعلامة فرعية نيابة عن الفتحة, ومن الشواهد التي ورد فيها المفعول به منصوبًا بعلامة فرعية في المتن :

قوله في باب فرش الحروف سورة آل عمران:

وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَينِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِيهٍ بِهِ الوَجْهَيْنِ لِلْكُلِّ حَمَّلَا [2]

المعنى :

المراد بقوله: (يحتمل الوجهين),التنبيه والبدل من الهمزة, والمراد بقوله : (عن غيرهم) قالون وأبو عمرو وهشام, أي أن قراءتهم تحتمل أن تكون الهاء فيها مبدلة من همزة؛ لأنهم يفصلون بين الهمزتين بألف, وأن تكون هاء التنبيه التي دخلت على (أنتم), فلما اتصلت بها صارت وكأنها من نفس الكلمة لشدة الاتصال, وصارت الهمزة في حكم المتوسطة فخففت؛ لأن تخفيف الهمزة المتوسطة قوي, والمراد بقوله : (وكم وجيه به), أي بالهاء حمل الوجهين لجميع القراء[3].

والشاهد في قوله : (وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَينِ)

---

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الأبيات191, 226, 256, 264...

2)- المصدر السابق, 45

3)- ينظر فتح الوصيد في شرح القصيد, السخاوي, تحقيق محمد الإدريسي, 786

جُملة فعلية خرج فيها المفعول به عن الأصل, فجاء منصوبًا بالياء نيابة عن الفتحة.

يَحْتَمِلُ : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, والفاعل ضمير مستتر تقديره هو, **الوَجْهَينِ**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى.

وقوله في باب فرش الحروف سورة الأعراف :

وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّاتِ مَعْ فَتْحِ تَائِهِ وَفِي الطُّورِ فِي الثَّانِي ظَهِيرٌ تَحَمَّلَا [1]

المعنى :

قرأ الكوفيون وابن كثير لفظ (ذريتهم), في قوله تعالى :ﭐ[2], وقوله تعالى :ﭐ[3], بدون ألف بعد الياء, وفتح التاء على الإفراد, وقرأ باقي القُراء بألف بعد الياء وكسر التاء على الجمع (ذُرِّيَاتِهِم) في الموضعين[4].

والشاهد في قوله : (وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّاتِ)

المفعول به (ذُرِّيَّاتِ) خرج عن الأصل, فجاء منصوبًا بالكسرة نيابة عن الفتحة.

يَقْصُرُ : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, والفاعل ضمير مستتر تقديره هو, **ذُرِّيَّاتِ** : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

وقوله في باب فرش الحروف سورة المؤمنون :

أَمَانَاتِهِمْ وَحِّدْ وَفِي سَالَ دَارِيًا صَلَاتِهِمْ شَافٍ وَعَظْمًا كَذِي صِلَا [5]

المعنى :

قرأ ابن كثير لفظ (لأماناتهم) في قوله تعالى :ﭐ[1], وقوله تعالى :ﭐ[2], بحذف الألف بعد النون (لأمانتهم), ويقرأ بقية القراء بإثبات الألف (لأماناتهم) في الآيتين.

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 56
2)- الأعراف من الآية 172
3)- الطور من الآية 21
4)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 276
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ 72

والمراد بقوله:(صَلَاتِهِمْ شَافٍ), أن حمزة والكسائي المشار إليهما بحرف الشين في قوله : (شاف), قد قرآ لفظ (صلاتهم) بالإفراد في قوله تعالى :ﱡﱠ[3], وقرأها الباقون على الجمع (صلواتهم).

وقوله : (وَعَظْمًا كَذِي صِلَا), إشارة إلى أن ابن عامر المشار إليه بالكاف في قوله:(كذي), وشعبة المشار إليه بالصاد قوله (صلا), قد قرآ لفظ (العظام) على الإفراد (العظم), في قوله تعالى :ﱡﱠ[4],وقرأها الباقون على الجمع (العظام)[5].

والشاهد في قوله : (أَمَانَاتِهِمْ وَحِّدْ)

جُملة فعلية خرج فيها المفعول به عن الأصل فجاء منصوبًا بعلامة فرعية (الكسرة) نيابة عن الفتحة.

أَمَانَاتِهِمْ : أمانات مفعول به مُقدم عن فعله جوازًا, منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم, وهو مضاف والضمير هم في محل جرّ مضاف إليه, **وَحِّدْ** : فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

ب- العدول عن النصب بالحكاية :

من الشواهد التي خرج المفعول به عن أصل الحكم الإعرابي (النصب),وجاء محكيًا في المتن:

قوله في باب فرش الحروف سورة النساء :

وَلَامَسْتُمُ اقْصُرْ تَحْتَها وَبِهَا شَفَا وَرَفْعُ قَلِيلٌ مِنْهُمُ النَّصْبَ كُلِّلَا [6]

المعنى :

قرأ المشار إليهما بحرف الشين, في قوله : (شفا)حمزة والكسائي, قوله تعالى:ﱡﱠ[7], وقوله تعالى :ﱡﱠ[8], بالقصر؛ أي بحذف الألف بعد اللام. وقرأ غيرهم بالمد؛ أي بإثبات ألف بعد اللام. وقرأ ابن عامر

---

1)- المؤمنون الآية 8
2)- المعارج الآية 32
3)- المعارج من الآية 34
4)- المؤمنون من الآية 14
5)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 346
6)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 48
7)- النساء من الآية 43
8)- المائدة من الآية 6

قوله تعالى: ﴿ٱ□□نم ى□﴾ [1],بالنصب فتكون قراءة غيره بالرفع. ومعنى: (كلّلا) النصب جعل النصب له كالإكليل في الحسن والزينة[2].

والشاهد في قوله : (وَلَامَسْتُمُ اقْصُرْ)

خرج المفعول به (لَامَسْتُمُ) عن الأصل, فجاء مرفوع لفظًا على الحكاية.

لَامَسْتُمُ: مفعول به مُقدم منصوب بالفتحة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية, أي منصوب محلًا, ومرفوع لفظًا على الحكاية, **اقْصُرْ** : فعل أمر مبني على السكون, فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

وقوله في باب فرش الحروف سورة الإسراء:

سَمَا كِفْلُهُ أَنِثْ يُسَبِحُ عَنْ حِمَىً شَفَا وَاكْسِرُوا إِسْكَانَ رَجْلِك عُمَّلَا [3]

المعنى :

قرأ حفص وأبو عمرو والكسائي وحمزة, لفظة (يسبح), في قوله تعالى: ﴿ٱ□□□□﴾[4],بتاء التأنيث, وقرأ الباقون بياء التذكير (يسبح).

وأراد بقوله: واكْسِرُوا إِسْكَانَ رَجْلِك عُمَّلَا, أن حفصًا قرأ لفظ (رجلك), في قوله تعالى: ﴿ٱثر□﴾[5] بكسر الجيم على أنه مفرد أريد به الجمع, أي (راجِل), وقرأ الباقون بسكونها باعتبارها اسم جمع (راجْل) [6].

والشاهد في قوله : (أَنِثْ يُسَبِحُ)

جُملة فعلية ورد فيها المفعول به مرفوعًا على الحكاية.

---

1)- النساء من الآية 66
2)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 246
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 65
4)- الإسراء من الآية 44
5)- الإسراء من الآية 64
6)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 315

أَنِثْ: فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت, **يُسَبِحُ**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية, أي منصوب محلًا, ومرفوع لفظًا على الحكاية[1].

وقوله في باب فرش الحروف سورة النور:

وَمَا نَوَّنَ الْبَزِّي سَحَابٌ وَرَفْعُهُمْ لَدى ظُلُمَاتٌ جَرَّ دَارٍ وَأَوْصَلَا [2]

المعنى :

قرأ البزّي قوله تعالى: ﴿ٱ□□□ٓ﴾[3],بحذف تنوين سَحابٌ وجر التاء على إضافة سَحابٌ لظُلُماتٌ, وقرأ قنبل بتنوين سَحابٌ وجر ظُلُماتٌ, وقرأ الباقون بتنوين سَحابٌ ورفع التاء في ظُلُماتٌ[4].

والشاهد في قوله : (وَمَا نَوَّنَ الْبَزِّي سَحَابٌ)

جُملة فعلية خرج فيها المفعول به عن أصل النصب, فجاء مرفوعًا على الحكاية.

مَا نَوَّنَ: ما حرف نفي لا محل له من الإعراب, نوّن فعل ماضٍ مبني على الفتح, **البزّي**: فاعل مرفوع, **سَحَابٌ**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية, أي منصوب محلًا, ومرفوع لفظًا على الحكاية.

يتبين من خلال الأمثلة السابقة, أن المفعول به خرج عن الأصل, فقد ورد منصوبًا بالياء والكسرة, نيابة عن العلامة الأصلية للنصب الفتحة, ومرفوعًا على الحكاية, في العديد من أبيات المتن[5].

1)- بنظر: الكواكب الدرية في إعراب الشاطبيّة, حسن ابن الحاج عمر السيناونيّ, 453
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 73
3)- النور من الآية 40
4)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 329
5)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 779, 788, 851, 925...

المبحث الثاني

المفعول المطلق بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا:- أصل التقعيد في المفعول المطلق

ثانيًا : العدول عن أصل التقعيد

1- العدول عن الأصل بحذف العامل

2- العدول عن الأصل بحذف المفعول المطلق

عرّف ابن يعيش(ت643هـ) المفعول المطلق بقوله : " اعلم أنّ المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم إلى الوجود، وصِيغَة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلها متعدّيةٌ إليه سواء كان يتعدّى الفاعل, أو لم يتعدَّه، نحو: (ضربتُ زيدًا ضَرْبًا)، و(قام زيدٌ قِيامًا). وليس كذلك غيرُه من المفعولين، ألا ترى أنَّ زيدًا من قولك: (ضربتُ زيدًا) ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنّما هو مفعولٌ لله سُبحانَه، وإنّما قيل له : مفعولٌ على معنى أن فعْلك وقع به، وإنما سُمّي مصدرًا لأنّ الفعل صدر عنه، وأُخذ منه" [1].

يتضحُ من التعريف السابق أن المصدر هو اسم الحدث الصادر عن الفاعل, أو هو ما دلّ على مطلق حدوث الفعل, وسمي مفعولًا مطلقًا؛ لأنه هو الذي يصدق عليه الكلام, دون أن يُقيد بحرف جرّ أو نحوه, بخلاف المفاعيل الأخرى فإنه لا يصدق عليها اسم المفعول إلا مقيدًا, وهي المفعول به, والمفعول فيه, والمفعول معه, والمفعول له.

حدد ابن هشام(ت761هـ) أنواعه في قوله:" وهو: اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبرًا ولا حالًا"[2].

واستنادًا على القول السابق نستطيع أن نقول : إن المفعول المطلق من حيث أغراض ذكره مع عامله, يأتي على ثلاثة أقسام:

– المفعول المطلق المؤكد لعامله, والمراد بالتأكيد هنا هو تأكيد المصدر الذي هو مضمون العامل, أي أنه يُفيد ما أفاده العامل من الحدث, بلا زيادة شيء عليه كالوصف والعدد, نحو قوله تعالى :ُّ□بر□□ً [3], فالمفعول المطلق (تكليمًا) ورد في الآية لتأكيد الفعل (كلّم).

– المبين لنوع عامله, والغرض من بيان النوع, هو بيان نوع الحدث الذي دلَ عليه عامل المفعول المطلق, وهذا القسم قد يكون مضافًا, أي بإضافة المصدر إلى نكرة, ومثل له سيبويه بقوله : " قَعَدَ قعدةَ سَوءٍ"[4], فالمصدر (قعدة) مفعول مطلق مضاف إلى الاسم النكرة (سوءٍ), والإضافة هنا للتشبيه, وقد يكون موصوفًا, نحو : سرْتُ سيرًا بطيئًا, وقد يكون معرفًا بال العهدية, نحو : اجتهدتُ الاجتهاد[5].

1)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدم له إميل بديع يعقوب, 272/1
2)- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, تحقيق يوسف الشيخ, 181/2
3)- النساء من الآية 164
4)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 35/1
5)- ينظر: شرح الحدود في النحو, جمال الدين الفاكهي, تحقيق المتولي رمضان, مكتبة وهبة القاهرة, ط2 ,1993م,215

– المبين لعدد عامله, قال ابن يعيش (ت643هـ):" ويُذْكَر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحو قولك: (ضربتُ ضَرْبة وضربتَيْن)، فالمصدرُ ههنا قد دلّ على الكَمّيّة؛ لأن بِذْكره عرفت عددَ الضَّرَبات، ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل" [1].

أولًا: أصل التقعيد في المفعول المطلق:

أ- أن يكون مصدرًا منصوبًا, قال ابن عقيل (ت769هـ) : " والمفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده"[2]. وكذلك قال عباس حسن : " فالمفعول المطلق تسمية يراد منها : المصدر المنصوب المبهم، أو المختص"[3].

ب- أن يكون مؤكدًا بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد, قال عباس حسن: " إن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده، ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده، ولا بيان العدد وحده، ولا على هذين الآخيرين معًا؛ إذ لا بدّ من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات الثلاث"[4].

جـ- الذكر, وأن يقع بعد عامله, نحو :ضربته ضربًا.

ومن خلال تتبع المتن, وتحليل أبياته تحليلًا نحويًا, تبيّن أن المفعول المطلق قد ورد على أصل التقعيد في موضعٍ واحدٍ, في قوله في باب فرش الحروف سورة البقرة :

وَبِالْسِّينِ بَاقِيهِمْ وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً وَقُلْ فِيهِمَا الوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلَا [5]

المعنى :

قرأ نافع والبزّيّ وأبو بكر والكسائي, قوله تعالى:ُّٱ□□□ّ[6], وقوله تعالى أيضًا :ُّٱ□□ٌّ[7], بالصاد فيهما, وقرأ الباقون بالسين, (يبسط, وبسطة) إلا خلادًا وابن ذكوان فقد اختلف

1)- شرح المفصل, ابن يعيش, قدم له إميل بديع يعقوب, 274/1
2)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, 169/2
3)- النّحو الوافي, عباس حسن, 210/2
4)- المرجع السابق, 209/2
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ,,41
6)- البقرة من الآية 245
7)- الأعراف من الآية 69

عنهما بالصاد والسين فيهما[1].

والشاهد في قوله : (وَقُلْ فِيهِمَا الوَجْهَانِ قَوْلًا)

ورد المفعول المطلق (قَوْلًا) على أصل التقعيد, حيث جاء مصدرًا منصوبًا بالعلامة الأصلية للنصب, ومؤكدًا لفعله دون زيادة, وفي الرتبة فقد تأخر على عامله.

قُلْ : فعل أمر مبني على السكون, فاعله ضمير مستتر تقديره (أنت), **فِيهِمَا** : جار ومجرور في محل رفع خبر مُقدّم, **الوَجْهَانِ** : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى, **قَوْلًا** : مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ثانيًا: العدول عن أصل التقعيد :

خرج الناظم عن أصل تقعيد المفعول المطلق في مواضع قليلة في المتن, حيث كان الخروج على النحو الآتي :

1 – العدول عن الأصل بحذف العامل:

ذهب النحاة إلى أن العامل في المفعول المطلق, قد يحذف وجوبًا وجوازًا, إلا أنهم اختلفوا في حذف عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله, منهم من يمنع حذفه, ومن هؤلاء ابن مالك الذي نصّ على ذلك بقوله:

وَحَذْفُ عَامِلَ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ [2]

وقد علل ابن مالك امتناع حذفه, بأن المصدر المؤكد إنما يأتي به لقصد تقرير عامله وتقوية معناه, والحذف هنا مناف لذلك القصد[3], ومنهم من يرى أن عامل المفعول المطلق قد يحذف جوازًا ووجوبًا, ومن هؤلاء ابن الناظم[4], ومن الشواهد التي ذُكِرَ فيها المفعول المطلق وعامله محذوف :

قوله في باب فرش الحروف سورة البقرة:

دِفَاعُ بِهَا وَالْحَجِّ فَتْحٌ وَسَاكِنٌ وَقَصْرٌ خُصُوصًا غَرْفَةً ضَمَّ ذُو وِلَا [5]

1)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 147
2)- متن الألفية, ابن مالك, 20
3)- شرح الكافية الشافية, ابن مالك, تحقيق عبد المنعم هريدي, 656/2, 657
4)- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, بدر الدين ابن مالك, تحقيق محمد باسل, دار الكتب العلمية, ط1, 2000م, 193
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ,42

المعنى :

قرأ القراء إلا نافعًا قوله تعالى :ﭐﭑﭒﭓﭔ[1], بفتح الدال وسكون الفاء. وسكون الفاء يستوجب حذف الألف بعدها, أمَّا قراءة نافع فتكون بكسر الدال وفتح الفاء وإثبات ألف بعدها كما لفظ به (دِفَاع). وقرأ الشامي والكوفيون لفظ (غُرْفَةً) في قوله تعالى:ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖ[2], بضم الغين وقرأ الباقون بفتحها [3].

والشاهد في قوله : (وَقَصْرٌ خُصُوصًا)

خصوصًا مفعول مطلق عامله محذوف جوازًا لمعنى التوكيد والاختصار, وتقدير الكلام : خصّ النزول في سورتي البقرة والحج خصوصًا.

وَقَصْرٌ: معطوفة على فتح, **خُصُوصًا**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف جوازًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة الأنعام :

وَتُبْدُونَهَا تُخْفُونَ مَعْ تَجْعلُونَهُ عَلَى غَيْبِهِ حَقًّا وَيُنْذِرُ صَنْدَلَا [4]

المعنى :

قرأ أبو عمرو وأبن كثير, قوله تعالى :ﭐﭑﭒﭓ[5], بياء الغيبة في الأفعال الثلاثة (يجعلونه, يبدونها, يخفون), وقرأ الباقون بتاء الخطاب فيهن. وقرأ شعبة لفظة (لتنذر), في قوله تعالى:ﭐﭑﭒﭓﭔ[6], بياء الغيبة (لينذر), وقرأ الباقون بتاء الخطاب[7].

والشاهد في قوله : (عَلَى غَيْبِهِ حَقًّا)

حقًّا مفعول مطلق لعامل محذوف جوازًا لغرض الاختصار وتوكيد المعنى, والتقدير : حقّ الغيب حقًّا.

---

1)- البقرة من الآية 251, والحج من الآية 40
2)- البقرة من الآية 249
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 221, 222
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ 52
5)- الأنعام من الآية 91
6)- الأنعام من الآية 92
7)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 174

عَلَى غَيْبِهِ : على حرف جرّ, وغيب اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة, وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه, **حَقًّا** : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف جوازًا وعلامة نصبه الفتحة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة الإسراء :

وَسَيِّئَةً فِي هَمْزِهِ اضْمُمْ وَهَائِهِ وَذَكِّرْ وَلَا تَنْوِينَ ذِكْرًا مُكَمَّلَا [1]

المعنى :

قرأ ابن عامر والكوفيون لفظ (سيئة) في قوله تعالى :ﭐ[illegible]ﭑ[2], بضمّ الهمزة, وضمّ الهاء وإشباعها, وقرأ الباقون بفتح الهمزة وبتاء تأنيث منصوبة منونة [3].

والشاهد في قوله : (وَلَا تَنْوِينَ ذِكْرًا)

ذِكْرًا : مفعول مطلق حُذِفَ عامله لغرض التوكيد والاختصار, والتقدير : اذكر ذِكْرًا.

لَا تَنْوِينَ : لا نافية للجنس مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب, تنوين اسم لا مبني على الفتح في محل نصب, وخبرها محذوف, والتقدير:(لا تنوين في هائه), **ذِكْرًا**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف جوازًا وعلامة نصبه الفتحة.

ب- العدول عن الأصل بحذف المفعول المطلق :

يُحْذَفُ المفعول المطلق وتنوب عنه عدة أشياء حددها النحاة في الآتي[4]:

- ما يدل على المصدر من صفة, نحو : سرتُ أحسنَ السيرِ, والأصل : سرتُ السير أحسن السير, فحذف الموصوف (المفعول المطلق), ونابت عنه صفته.

- مُرادفه, نحو : قمتُ وقوفًا سريعًا.

- ضميره, نحو : عبد الله أظنه جالسًا.

---

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ,65
2)- الإسراء من الآية 38
3)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد,206
4)- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, تحقيق يوسف الشيخ البقاعي,2/ 184, 185

ـ الإشارة إليه, نحو :ضربته ذلك الضرب.

ـ نوعه, نحو : رجع القهقري.

ـ عدده, نحو : ضربته ثلاث ضربات.

ـ آلته, نحو : ضربته سوطًا.

ومن الشواهد التي عُدِلَ فيها بحذف المفعول المطلق, وجيء بما ينوب عنه في المتن :

قوله في باب التقديم للشاطبية :

جَزَى اللّهُ بِالخَيْرَاتِ عَنَّا أَئِمَّةً لَنَا نَقَلُوا القُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسلَا [1]

المعنى :

جزى الله أئمة القراءة الذين نقلوا لنا القرآن نقلًا عذبًا سائغًا, لم يزيدوا فيه كلمة أو حرفًا، ولم ينقصوا منه كلمة أو حرفًا؛ بل نقلوه كما أنزل بألفاظه وحروفه, التي تلقوها عن غيرهم بالسند الموصول إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -[2].

والشاهد في قوله : (نَقَلُوا القُرْآنَ عَذْبًا)

عَذْبًا صفة نابت عن المفعول المطلق المحذوف جوازًا للاختصار, والتقدير: نقلوا القرآن نقلًا عذبًا.
نَقَلُوا: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة, وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل, **القُرْآنَ** : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة, **عَذْبًا** : نائب مفعول مطلق منصوب على المفعولية المطلقة وعلامة نصبه الفتحة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة النساء :

وَيَصَّالَحَا فَاضْمُمْ وَسَكِّنْ مُخَفِّفًا مَعَ القَصْرِ وَاكْسِرْ لَامَهُ ثَابِتًا تَلَا [3]

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ,2
2)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 10
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 49

المعنى :

قرأ الكوفيون لفظ (يُصْلِحَا), قوله تعالى : ﴿ُأ□□□□□ٔ[1], بضم الياء وإسكان الصاد وتخفيفها, مع حذف الألف وكسر اللام, وقرأ الباقون بفتح الياء وتشديد الصاد مع الألف وفتح اللام [2].

والشاهد في قوله : (وَاكْسِرْ لَامَهُ ثَابِتًا)

ثَابِتًا صفة نابت عن المفعول المطلق المحذوف جوازًا للاختصار, والتقدير : واكسر لامه كسرًا ثابتًا.

اكْسِرْ : فعل أمر مبني على السكون, وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت, **لَامَهُ** : لام مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة, وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه, **ثَابِتًا** : نائب مفعول مطلق منصوب على المفعولية المطلقة وعلامة نصبه الفتحة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة الأنفال :

وَبَعْدُ وإِنَّ الفَتْحُ عَمَّ عُلًا وَفِيـــ هِمِا العُدْوةِ اكْسِرْ حَقًّا الضَّمَّ وَاعْدِلَا[3]

المعنى :

قرأ حفص ونافع وابن عامر بفتح الهمزة في قوله تعالى :﴿ُأ□□□□ٔ[4], الواقع بعد قوله تعالى : ﴿ُأ□□ٌ[5] , وقرأ الباقون بالكسر على الاستئناف (وإِنَّ), والمراد بقوله : وَفِيهِمِا العُدْوةِ اكْسِرْ حَقًّا الضَّمَّ وَاعْدِلَا, هو قراءة ابن كثير وأبو عمرو للفظ (العدوة), في قوله تعالى :﴿ُأ□□□□□بر□ٔ[6], بكسر العين بدلًا من ضمها (العِدْوَة), وقرأ الباقون يضم العين فيهما [7].

والشاهد في قوله : (اكْسِرْ حَقًّا)

حَقًّا صفة نابت عن المفعول المطلق المقدّر, والتقدير : اكسر كسرًا حقًّا.

---

1)- النساء من الآية 128
2)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 165
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 57
4)- الأنفال من الآية 19
5)- الأنفال من الآية 18
6)- الأنفال من الآية 42
7)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ,271

اكْسِرْ : فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت, **حَقًّا** : نائب مفعول مطلق منصوب على المفعولية المطلقة, وعلامة نصبه الفتحة.

استنادًا على الأمثلة السابقة, وبعد تحليل التركيب النحويّ لأبيات المتن, يتضح أن المفعول المطلق قد خرج عن أصل التقعيد في مواضع قليلة, حيث حُذِفَ فيها عامله, وحُذِفَ فيها المفعول المطلق ونابت عنه صفته[1], وكان غرض الناظم من الحذف توكيد المعنى والاختصار.

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 505, 558, 585...

المبحث الثالث

الحال بين أصل التقعيد والعدول

ويشتمل على :

أولًا :- أصل التقعيد في الحال

ثانيًا : العدول عن أصل التقعيد

1- العدول عن أصل الرتبة

2- العدول عن الحال المفردة إلى الجُملة وشبه الجُملة

3- العدول عن الأصل بتعدد الحال

الحال هي كنية الإنسان وما هو عليه من خيرٍ أو شرٍ, وهو ما يختص به الإنسان وغيره من الأمور المتغيرة في نفسه وبدنه, وهو أيضًا الحال الذي أنت فيه, شبهها النحاة بالمفعول به من حيث كونها فضلة, ومجيئها لبيان هيئة صاحبها [1], وذكروا لها تعريفات متعددة, منها :

عرّفها ابن الحاجب (ت646هـ), بقوله: " الحال: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنى، نحو: (ضربت زيدًا قائمًا)، و (زيد في الدار قائمًا)، و (هذا زيد قائمًا), وعاملها الفعل، أو شبهه، أو معناه"[2].

ومن المحدثين فاضل السامرائي الذي عرّفها بقوله : " الحال وصف أو ما قام مقامه، فضلة مسوق لبيان الهيئة، أو للتوكيد"[3].

يُفهم من التعريفين السابقين أن الحال هي وصف فضلة يأتي لبيان هيئة صاحبه عند صدور الفعل أو وقوعه, فالمراد بالوصف هنا: هو الاسم المشتق الذي يدل على ذات متصفه, وبوقوع الفعل: هو أن الحال يقع في جواب (كيف حدث الفعل؟)

ـ صاحبها :

قال السيوطي (ت911هـ) : " لما كَانَت الْحَال خَبرا فِي المعْنى وصاحبها مخبرا عَنهُ أشبه الْمُبْتَدَأ فَلم يجز مَجِيء الْحَال من النكرَة غَالِبا إِلَّا بمسوغ من مسوغات الِابْتِدَاء بهَا وَمن النَّادِر قَوْلهم (عَلَيْهِ مائَة بيضًا)"[4].

واستنادًا على القول السابق يتضح أن صاحب الحال هو ما كانت الحال وصفًا له في المعنى, والأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه كالمبتدأ, والمحكوم عليه لا بُدّ أن يكون معلومًا, قد يكون صاحب الحال الفاعل, نحو قولك : أقبل سعيدٌ مستبشرًا, مستبشرًا حال جاءتْ لتبين هيئة صاحبها الفاعل (سعيد), وقد يكون المفعول به, نحو قولك : رأيتُ الرجلَ جالسًا, جالسًا حال بينت هيئة صاحبها المفعول به (الرجلَ), وقد يكون الفاعل والمفعول به معًا, نحو قولك: صافح اللاعب منافسه متحابين, متحابين حال بينت هيئة الفاعل والمفعول به معًا.

1)- ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس, مرتضى الزبيدي, تحقيق جماعة من المختصين, 374/28
2)- الكافية في علم النّحو, ابن الحاجب, صالح عبد العظيم الشاعر, 24
3)- معاني النحو, فاضل السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر الأردن, ط1. 2000م, 277/2
4)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي, تحقيق عبد الحميد هنداوي,304/2

ـ أنواعها :

قسّمها النحاة – باعتبارات مختلفة– أهمها[1] :

1– قُسِمَتْ باعتبار فائدتها إلى مؤسسة وهي التي تُذكر (للتّبين والتّوضيح) وهي التي لا يُسْتفَادُ معناها بدونها، نحو (جاءَ خالدٌ راكباً) , ومؤكدة وهيَ التي يُسْتفَادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتى بها لتوكيد عاملها, أو صاحبها.

2– وباعتبار صاحبها إلى حقيقية, وهي التي تبين هيئة صاحبها, وسببية, وهي التي تبين ما يحمل ضميرًا يعود على صاحبها.

3– وباعتبار لفظها إلى مفردة, وهي ما ليست جُملةً ولا شِبهَها، نحو: " قرأتُ الدرسَ مجتهداً. وشبه جُملة, هو أَن يقعَ الظرف أو الجارُّ والمجرورُ في موقعِ الحال, وجُملة هو أَن تقعَ الجملةُ الفعليةُ، أو الجملةُ الاسميّة، مَوقعَ الحال.

أولًا : أصل التقعيد في الحال

الأصول التي تنظم ورود الحال في الجملة :

1– أن تكون اسمًا مفردًا, قال العكبري (ت616هـ):" وَأَصلهَا أَن تكون اسمًا مُفردًا لأَنَّها تستحقُّ الْإِعْرَاب وكلُّ مُعرب مُفْرد"[2].

2– أن تتأخر عن صاحبها, قال السيوطي (ت911هـ) : "الأَصْل فِي الْحَال التَّأْخِير عَن صَاحبهَا"[3].

3– أن تكون نكرة وصاحبها معرفة؛ لأنها بمنزلة الخبر من المبتدأ, وصاحبها بمنزلة المبتدأ, قال سيبويه(ت180هـ): " ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالًا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه"[4].

وقال الزمخشري (ت538هـ) :" ومن حقها أن تكون نكرة، وذو الحال معرفة" [5].

4– أن تكون منصوبة؛ لأنها كالمفعول به في احتياجها للفعل, قال ابن مالك (ت672هـ) : " وهو ما دل على

1) - ينظر: جامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني, 99/3, 100, 101
2)- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء العكبري' تحقيق عبد الإله النبهان, 284/1
3)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي, تحقيق عبد الحميد هنداوي, 306/2
4)- الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, 114/2
5)- المفصل في علم العربية, الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, 81

هيئة وصاحبها متضمنًا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب"[1].

ومن الشواهد التي وردت فيها الحال على أصل التقعيد في المتن:

قوله في باب التقديم للشاطبيّة :

وَهَا أَنَا ذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطُوعُ بِهَا نَظَمُ القَوَافِي مُسَهَّلَا [2]

المعنى :

قال: إنه اجتهد في نظم قراءات الأئمة السبعة, راجيًا من المولى سبحانه تيسير ذلك النظم في مبناه ومعناه[3].

والشاهد في قوله :(يَطُوعُ بِهَا نَظَمُ القَوَافِي مُسَهَّلَا)

جُملة وردت فيها الحال (مُسَهَّلَا) مفردة, ونكرة, ومتأخرة عن صاحبها, ومنصوبة بالعلامة الأصلية للنصب, أي: أنها جاءتْ على أصل التقعيد.

يَطُوعُ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة, **بِهَا**: جار ومجرور متعلق بالفعل المضارع, **نَظَمُ القَوَافِي**: نظم فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف, والقوافي مضاف إليه, **مُسَهَّلَا** : حال من الفاعل نظم منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

وقوله في باب التقديم للشاطبية أيضًا :

أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا المَعَانِي لُبَابُهَا وَصُغْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْبًا مُسَلْسَلَا [4]

المعنى:

إن هذه القصيدة رفعت صوتها, ونادت لباب المعاني, فأجابها خلاصة المعاني وخيارها, فنظم فيها ما طاب من الكلام السلس الذي يسهل على اللسان, حال كونه عذبًا سهلًا وميسرًا, بعيدًا عن التعقيد[5].

---

1)- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, ابن مالك, تحقيق محمد بركات, 108
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 4
3)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 22
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, 6
5)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 31

والشاهد في قوله : (سَاغَ عَذْبًا)

جُملة فعلية وردتْ فيها الحال (عَذْبًا), على أصل التقعيد, فهي مفردة, ونكرة, ومسبوقة بصاحبها, ومن حيث الإعراب فقد جاءتْ منصوبة بالعلامة الأصلية للنصب.

سَاغَ : بمعنى سهل, وهو فعل ماضٍ مبني على الفتح, فاعله ضمير مستتر تقديره هو عائد على الاسم الموصول (ما), **عَذْبًا** :حال من الفاعل المستتر منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

وقوله في باب هاء الكناية :

وَإِسْكَانُ يَرْضَهْ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ فَاذْكُرْهُ نَوْفَلَا [1]

المعنى:

في قوله (يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمَا) إشارة إلى أن السوسي بلا خلاف عنه, والدوري وهشام بخلف عنهما قرأوا بإسكان هاء (يرضه), في قوله تعالى :"□□□□□"[2], وفي قوله : (فَاذْكُرْهُ نَوْفَلَا) إشارة إلى أن حمزة وعاصم وهشام ونافع, قرأوا بقصر الهاء, وقرأ الباقون بتحريكها [3].

والشاهد في قوله : (فَاذْكُرْهُ نَوْفَلَا)

جُملة فعلية وردتْ فيها الحال (نَوْفَلَا) على أصل التقعيد, فقد جاءتْ نكرة, ومفردة, ومتأخرة عن صاحبها, ومنصوبة بالعلامة الأصلية الفتحة.

اذْكُرْهُ : اذكر فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت, والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به, **نَوْفَلَا** : أي الكثير العطاء, حال من المفعول به (الهاء) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 14
2)- الزمر من الآية 7
3)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبطه مصطفى علوة, 95

ثانيًا: العدول عن أصل التقعيد

من مظاهر عدول الحال عن الأصل في المتن :

1- العدول عن أصل الرتبة :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها وعاملها؛ لأنها تبين هيئته, إلا أنها قد تخرج عن الأصل وتأتي في بعض التراكيب اللغوية, مُقدمة عن صاحبها, أو مُقدمة عن عاملها.

من الشواهد التي عدل فيها الناظم عن أصل الرتبة بتقدّيم الحال عن صاحبها أو عاملها :

قوله في باب فرش الحروف سورة البقرة :

وَجَمْعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيءِ وَفِي النُّبُو ءَةَ الْهَمْزَ كُلٌ غَيْرَ نَافِعٍ ابْدَلَا [1]

المعنى :

أبدل جميع القُراء الهمزة ياء في لفظ (النبيء) في حالة الإفراد والجمع, نحو: الأنبياء, والنبيون, وأبدلوها واوًا في لفظ (النبوة), ما عدا نافعًا فقد قرأها بالهمز؛ لأنه الأصل[2].

والشاهد في قوله :(وَجَمْعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيءِ)

قدّم الناظم الحال (جمعًا) عن صاحبها النبيء, والأصل : في النبيء جمعًا وفردًا.

جَمْعًا : حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة, **وَفَرْدًا**: الواو للعطف وفردًا معطوفة على جمعًا, **فِي النَّبِيءِ**: جار ومجرور متعلق بأبدل.

و**قوله** في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين :

وَكَيْفَ جَرَتْ فَعْلَى فَفِيهَا وُجُودُهَا وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحْ فَعَالَى فَحَصِّلَا [3]

المعنى :

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 37
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 188
3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 24

أمال الكسائي وحمزة الألف المقصورة التي على وزن (فَعْلى), نحو : سَلْوَى, تَقْوَى, وعلى وزن (فِعْلَى), نحو : إِحْدَى, وعلى وزن (فُعْلى), نحو : قُرْبَى, طُوْبَى, وفي قول الناظم : (وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحْ فَعَالَى فَحَصِّلَا), إشارة إلى أن الكسائي وحمزة أمالا كذلك الألف المقصورة التي على وزن (فَعالى) بفتح الفاء, نحو : يَتَامى, وضمّها, نحو : سُكَارى[1].

والشاهد في قوله : (وَكَيْفَ جَرَتْ فَعْلَى)

الحال (كَيْفَ) جاءت مُقدّمة على عاملها (جَرَتْ) وجوبًا؛ لأنها من الأسماء التي لها الصدّارة في الجُملة.

كَيْفَ: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من فَعْلى, **جَرَتْ**: جرى فعل ماضٍ مبني على الفتح حُذِفَتْ ألفه منعًا لالتقاء ساكنين, والتاء تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب, **فَعْلَى** : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

وقوله في باب فرش الحروف سورة البقرة:

وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانُ دَالِهِ دَوَاءُ وَلِلبَاقِينَ بِالْضَّمِ أُرْسِلَا [2]

المعنى :

قرأ ابن كثير المشار إليه بحرف الدال في قوله (دواء), بإسكان دال لفظ (القدس), حيث وقع في القرآن الكريم, وقرأ الباقون بضمها[3].

والشاهد في قوله : (بِالْضَّمِ أُرْسِلَا)

تقدّمت الحال (بِالْضَّمِ) عن عاملها جوازًا لغرض الاختصاص وتنبيه المخاطب, والأصل : أُرْسِلَا بِالْضَّمِ.
بِالْضَّمِ: جار ومجرور في محل نصب حال من نائب فاعل الفعل أُرسِلا, **أُرْسِلَا** : فعل ماضٍ مبني للمجهول, ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على لفظ القدس.

بناءً على ما تقدّم من أمثلة, يتضح أن الناظم خرج بالحال عن أصل الرتبة, فقدّم الحال عن صاحبها

1)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 128
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 38
3)- ينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبطه مصطفى علوة, 284

وعاملها في مواضع عديدة[1],حيث كان التقديم واجبًا وجائزًا لغرض التخصيص وتوكيد المعنى.

2- العدول عن الحال المفردة إلى الجُملة و شبه الجُملة:

إن الأصل في الحال أن تكون مفردة (ليست جُملة أو شبه جُملة) ؛ لأنها أخف, إلا أن اللغة وتراكيبها قد تفرض الخروج عن هذا الأصل, فتحل الجُملة أو شبه الجُملة محل الحال المفردة[2]:

أ- العدول عن الحال المفردة بالجُملة:

قد تخرج الحال عن أصل التقعيد وتقع جُملة اسمية, أو فعلية, ومن الشواهد التي وقعتْ فيها الحال جُملة في المتن :

قوله في باب وقف حمزة وهشام على الهمز:

فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرفَ مَدٍ مُسَكِّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَّنَزَّلَا [3]

المعنى :

فأبدل أيها القارئ الهمز الساكن لحمزة حرف مد من جنس حركة ما قبله, سواء كان الهمز متوسطًا, نحو : المؤمنون, اللؤلؤ, أو متطرفًا, نحو : قرأ, الملأ, وهذا هو أحد أنواع تغيير الهمز وهو الإبدال[4].

والشاهد في قوله : (وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَّنَزَّلَا)

تركيب خرجت فيه الحال عن أصل التقعيد, فوقعتْ جُملة اسمية.

وَمِنْ قَبْلِهِ : الواو للحال, من قبله جار ومجرور متعلق بالفعل تنزل, **تَحْرِيكُهُ** : تحريكُ مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جرّ مضاف إليه, **قَدْ تَّنَزَّلَا**: قد حرف يفيد التحقيق, تّنزّل فعل ماضٍ مبني على الفتح, والفاعل ضمير مستتر, وجُملة قد تنزل في محل رفع خبر للمبتدأ, والجملة الاسمية (تَحْرِيكُهُ قَدْ تَّنَزَّلَا) في محل نصب حال من الضمير العائد على الهمز.

---

1)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, الأبيات 347, 363, 342.

2)- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, تحقيق يوسف الشيخ البقاعي, 285/2

3)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 19

4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 99

وقوله في باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف:

وَفِي هَاءِ تَأَنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِي غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلَا [1]

المعنى:

إن الكسائي أمال هاء التأنيث وما شابهها والحروف التي قبلها في الوقف, إذا لم يكن قبلها أحد الحروف العشرة المجموعة في (حق ضغاط عص خظا), نحو لفظ (مبثوثة) في قوله تعالى :ﱡ[2], ولفظ (المقدّسة) في قوله تعالى :ﱡ[3], والعلة في إمالة هاء التأنيث, أنها تشبه ألف التأنيث في الدلالة على التأنيث, والزيادة, والسكون, والضعف, وإشباع الصوت, وتقاربهما في المخرج, فأميلت كما أميلت الألف[4].

والشاهد في قوله : (وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِي)

جُملة أسمية وقعتْ في محل نصب حال, وحلت محل الحال المفردة.

وَقَبْلَهَا : الواو للحال, قبل ظرف زمان في محل رفع خبر مقدّم, وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه, **مُمَالُ** : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, وهو مضاف, **والْكِسَائِي** : مضاف إليه, والجُملة في محل نصب حال من هاء التأنيث.

وقوله في باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف أيضًا:

وَيَجْمَعُهَا حَقٌ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيِّلَا [5]

المعنى :

يجمع الحروف العشرة المستثناة من الإمالة, قوله : (حَقٌ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا)؛ لأن أحرف سبعة منها مستعلية, وحروف الاستعلاء مجموعة في (قظ خصّ ضغط), وعلة منع الإمالة فيها أنها تناسب الفتح, وحرفان قريبا من

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 28
2)- الغاشية الآية 16
3)- المائدة من الآية 21
4)- ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني, شعلة, تحقيق محمد المشهداني, 595
5)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه,تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 28

حروف الاستعلاء, هما (العين والحاء) فأعطيا حكمها, أمَّا الألف فهي ساكنة لا تمكن الإمالة معها, وفي قوله (وأكهر), بيّن أن الهمزة, والكاف, والهاء, والراء, إذا وقعتْ بعد ياء ساكنة, أو كسر أميلت عن الكسائي[1].

والشاهد في قوله:(وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيِّلَا)

(يَسْكُنُ) جُملة فعلية وقعتْ في محل نصب حال, وحلتْ محل الحال المفردة.

أَكْهَر: مبتدأ على حذف مضاف, والتقدير : وحروف أكهر, **بَعْدَ الْيَاءِ**: بعد ظرف مكان, وهو مضاف والياء مضاف إليه, **يَسْكُنُ**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, والفاعل ضمير مستتر تقديره هو, وجُملة (يَسْكُنُ) في محل نصب حال من الظرف, **مُيِّلَا**: فعل ماضٍ مبني للمجهول, ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ, وجُملة (مُيِّلَا) في محل رفع خبر للمبتدأ.

ب- العدول عن الحال المفردة بشبه الجُملة :

قد تخرج الحال عن أصل التقعيد وتقع ظرفًا, أو جارًا ومجرورًا, ومن الشواهد التي وقعتْ فيها الحال شبه جُملة **قوله** في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها:

وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ وَبِالنَّقْلِ وصْلُهُمْ وَبَدْؤُهُمُ وَالبَدْءُ بِالأَصْلِ فُضِّلَا [2]

المعنى :

أدغم نافع, وأبو عمرو, نون التنوين في اللام في قوله تعالى :"ٱ□□□ٌ"[3], مع نقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها ثم حذف الهمزة في حالتي الوصل والابتداء, وبيَّن أن الابتداء بالأصل أفضل لقالون والبصري, بأن تسكن لام التعريف وتحقق الهمزة بعدها, (الْأُولى)[4].

والشاهد في قوله : (وَالبَدْءُ بِالأَصْلِ فَضِّلَا)

جُملة وقعت فيها الحال جار ومجرور(بِالأَصْلِ), وحلت محل الحال المفردة.

1)- ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني, شعلة, تحقيق محمد المشهداني, 596, 597
2)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 17
3)- النجم الآية 50
4)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 95

البَدْءٌ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, **بِالأَصْلِ** : جار ومجرور في محل نصب حال من المبتدأ, **فُضِّلَا**: فُضِلَ فعل ماضٍ مبني للمجهول, ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ, والجُملة في محل رفع خبر للمبتدأ

وقوله في باب حروف قربت مخارجها:

لَهُ شَرْعُهُ وَالْرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا كَوَاصْبِرْ لِحُكْمِ طَالَ بِالخُلْفِ يَذْبُلَا (1)

المعنى :

أدغم الدوري عن أبي عمرو بخلف عنه والسوسيّ بلا خلاف الراء المجزومة في اللام, نحو قوله تعالى: ﴿ٱجمحۡ ۖ﴾(2), وأظهرها باقي القراء(3).

والشاهد في قوله : (طَالَ بِالخُلْفِ يَذْبُلَا)

خرجتْ الحال الأولى عن أصل التقعيد من الإفراد إلى شبه الجُملة, حيث وقعتْ جار ومجرور(بِالخُلْفِ).

طَالَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح, والفاعل ضمير مستتر يعود على الراء, **بِالخُلْفِ**: جار ومجرور في محل نصب حال من فاعل الفعل طال, **يَذْبُلَا**: حال ثانية من فاعل الفعل طال, منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

وقوله في باب فرش الحروف سورة البقرة:

بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيثَةٍ وَرَفْعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عُلَا (4)

المعنى:

ورد عن ابن ذكوان قراءتان في قوله تعالى :﴿ٱتهثمۡ ۖ﴾(5), وقوله أيضًا :﴿ٱ ۖ﴾(6), فقد قرأ له الداني على أبي الحسن بالضم, وقرأ له على عبد العزيز الفارسي بالكسر, وقرأ حمزة وحفص قوله تعالى :﴿ٱلم

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 23
2)- الطور من الآية 48
3)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 121
4)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 40
5)- الأعراف من الآية 49
6)- إبراهيم من الآية 26

لى لي □ □ ّ[1],بنصب البرَّ على أنها خبر ليس, وقرأ الباقون برفعها على أنها اسم ليس[2].

والشاهد في قوله : (يُنْصَبُ فِي عُلَا)

جُملة خرجت فيها الحال عن أصل التقعيد فوقعتْ شبه جُملة جار ومجرور (فِي عُلَا), لغرض الزيادة في المعنى.

يُنْصَبُ: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, ونائب الفاعل ضمير مستتر, **فِي عُلَا**: جار ومجرور في محل نصب حال من نائب فاعل يُنصَبُ.

من خلال الأمثلة السابقة, وبعد تحليل أبيات المتن تحليلًا نحويًا, تبين أن الحال خرجتْ عن أصل التقعيد, حيث حلت شبه الجُملة محل الحال المفردة في العديد من الأبيات[3], وحلت أيضًا الجُملة محل الحال المفردة في مواضع أقل[4], وهذا الإحلال يُعدُّ تطويلًا للجُملة, لغرض الزيادة في المعنى.

3- العدول عن الأصل بتعدد الحال :

يُشَبَّهُ الحال بالخبر؛ لأنه محكومًا به على صاحبه, كما يحكم بالخبر على المبتدأ, ومن باب إذا أشبه الشيء الشيء أخذ حكمه, جاز أن تتعدد كما يتعدد الخبر[5], ومن الشواهد التي تعددتْ فيها الحال في المتن:

قوله في باب التقديم للشاطبية:

فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعًا مُتَوَكِّلَا [6]

المعنى :

يقول الناظم: يا رب أنت كافي المهمات لي, وعدتي أي الدافع للحوادث عنيّ, عليك أعتمد في أموري لا على غيرك, حال كوني ضارعًا وذليلًا, ومتوكلًا ومعتمدًا عليك[7].

---

1)- البقرة من الآية 177
2)- ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين و خالد الحافظ, 198
3)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات 163, 246, 305, 362...
4)- ينظر: المصدر السابق, الأبيات 253, 343, 357
5)- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام, تحقيق يوسف الشيخ البقاعي, 277/2
6)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه,تحقيق محمد تميم الزغبيّ 8
7)- ينظر: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, على محمد الضبّاع, تحقيق جمال السيد, 30

والشاهد في قوله: (عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعًا مُتَوَكِّلَا)

جُملة خرجت فيها الحال عن أصل التقعيد, فجاءتْ متعددة وصاحبها واحد.

عَلَيْكَ : جار ومجرور في محل رفع خبر مُقدّم جوازًا, **اعْتِمَادِي**: اعتماد مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم, وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه, **ضَارِعًا** : حال أولى من ياء المتكلم منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة, **مُتَوَكِّلَا** : حال ثانية من ياء المتكلم منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

وقوله في باب ذال إذ:

نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالَ دَلُّهَا سَمِيَّ جَمَالٍ وَاصِلًا مَنْ تَوصَّلَا [1]

المعنى :

إن الحروف التي تظهر أو تدغم فيها ذال (إذ) هي التاء المشار إليها في كلمة (تَمَشَّتْ), والزاي المشار إليها في كلمة (زَيْنَبٌ), والصاد المشار إليها في كلمة (صَالَ), والدال المشار إليها في كلمة (دلّها), والسين المشار إليها في كلمة (سَمِيَّ), والجيم المشار إليها في كلمة (جَمَال), أي : أن الحروف التي تدغم أو تظهر فيها ذال (إذ) ستة أحرف, هي (التاء, والزاي, والصاد, والدال, والسين, والجيم) [2].

والشاهد في قوله : (صَالَ دَلُّهَا سَمِيَّ جَمَالٍ وَاصِلًا)

جُملة فعلية تعددت فيها الحال, وصاحبها واحد.

صَالَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح, **دَلُّهَا** : دَلُّ مصدر للفعل دلّ, فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة, وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه, سَمِيَّ: حال أولي من الفاعل منصوبة وعلامة نصيها الفتحة الظاهرة, وهي مضاف و **جَمَالٍ** : مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة, **وَاصِلًا**: حال ثانية من الفاعل منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزعبيّ, 21
2)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 129

وقوله في باب الوقف على مرسوم الخط:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَاءِ هَاءُ مُؤَنَّثٍ فَبِالْهَاءِ قَفْ حَقًّا رِضيً وَمُعَوِّلَا [1]

المعنى :

إذا رُسِمتْ هاء التأنيث في المصاحف بتاء مفتوحة, أي غير مربوطة, وقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي مخالفين في ذلك أصلهم وهو اتباع رسم المصحف، ووقف الباقون على هذا القسم بالتاء متابعين أصولهم في ذلك وهي مسايرة خط المصحف[2].

والشاهد في قوله : (قَفْ حَقًّا رِضيً وَمُعَوِّلَا)

جُملة تعددت فيها الحال وصاحبها واحد, وهذا يُعدُ خروجًا عن أصل التقعيد.

قَفْ : فعل أمر مبني على السكون, والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت, **حَقًّا** : حال أولى من الفاعل على حذف مضاف والتقدير : ذا حق, **رِضيً** : حال ثانية من الفاعل على حذف مضاف, والتقدير : ذا رِضى, **مُعَوِّلَا**: حال ثالثة من الفاعل منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

من خلال الأمثلة السابقة, تبين أن الحال خرجت عن الأصل, فوقعت متعددة لصاحب واحد في العديد من أبيات المتن[3].

1)- متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, , تحقيق محمد تميم الزغبيّ, 31
2)- ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع, عبد الفتاح القاضي, 180
3)- ينظر: متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه,تحقيق محمد تميم الزغبيّ الأبيات 15, 87, 167, 285...

الخاتمة

النتائج:

اللهم لك الحمد انتهاءً كما حمدناك ابتداءً, والحمد لله حمد الشاكرين, والصلاة والسلام على نبيه المبعوث رحمة للعالمين.

بعد أن منَّ الله بإتمام هذه الدراسة, ومن خلال دراسة متن الشاطبيّة, وتحليل أبياتها تحليلًا نحويًا, توصلتُ إلى جُملة من النتائج, أوردها في الآتي :

1- الجملة الأسمية في الشاطبيّة:

ـ ورود ركني الجُملة الأسمية (المبتدأ وخبره) على أصل التقعيد, حيث ورد المبتدأ معرفة, ومُقدمًا على خبره, ومذكورًا معه, ومرفوعًا بالعلامة الأصلية, ومجردًا من العوامل اللفظية, وجاء الخبر نكرة, ومتأخرًا عن المبتدأ, ومفردًا, ومرفوعًا بعلامة الرفع الأصلية.

ـ استخدم الناظم عارض الحذف, فكان العدول بحذف المبتدأ الأكثر انتشارًا في المتن, من حذف الخبر, ويرجع ذلك لعلم السامع به, ولجذب انتباهه. وكذلك عارض التقديم والتأخير, حيث انتشر تقدّيم الخبر وتأخير المبتدأ, وتنوع الحذف بين الوجوب والجواز.

ـ خروج ركني الجُملة الاسمية عن أصل الرفع بالعلامة الأصلية, فرُفِعَ المبتدأ والخبر بالألف نيابة عن الضمة في بعض أبيات المتن, كما ورد المبتدأ مجرورًا بحرف الجرّ الزائد, في موضع واحد.

ـ عدل الناظم عن أصل التقعيد في الخبر, فقد ورد جُملة أسمية, وفعلية, وشبه جُملة, ومعرفة, خدمة لمعنى النصّ والسياق.

ـ فصل الناظم بين المبتدأ وخبره, فوقع الفصل بالجُملة الاعتراضية, والجار والمجرور, والظرف, والعطف, وجميع هذه الصور يُؤتى بها لغرض التخصيص, وتحسين الكلام وتقويته, وللسلامة العروضية.

ـ ورود تركيب الجُملة الاسمية المنسوخة بكان على أصل التقعيد في المتن, حيث جاء اسم كان وخبرها, وفق شروط تقعيد المبتدأ والخبر, كما جاء وفق أصل الرتبة, الفعل الناقص, ثم اسمه فخبره.

ـ خرج تركيب الجُملة الاسمية المنسوخة بكان عن أصل التقعيد, حيث حُذِفَ الخبر في موضع واحد, للضرورة الشعرية, وتقدم الخبر (الجار والمجرور) عن الاسم جوازًا في موضعين, وحلّت الجُملة وشبه الجُملة, محل خبر كان المفرد في العديد من الأبيات.

ـ استخدم الناظم عارض الفصل, ففصل بين كان واسمها بمعمول الخبر (الجار والمجرور) في موضع واحد, وفصل بين الاسم والخبر في مواضع عديدة, والغرض من ذلك التوسع في الكلام.

ـ خرج الناظم بكان عن الأصل في كونها فعل ناسخ وناقص, حيث وردتْ في بعض أبيات المتن تامة تدل على الحدث والزمن, مكتفية بمرفوعها ولم تتعده إلى الخبر.

ـ ورد في المتن موضع واحد لتركيب الجُملة الأسمية المنسوخة بكاد وأخواتها, حيث وردت الجُملة منسوخة بفعل الرجاء (عسى) الذي جاء مجردًا من أن المصدرية, وهذا يُعدُ خروجًا عن الأصل؛ لأن تجرد عسى من أن المصدرية شاذ في العربية.

ـ خرج الناظم عن أصل التقعيد في تركيب الجُملة المنسوخة بإنَّ وأخواتها, ففصل بين اسم إنَّ وخبرها, بأسلوب النداء في موضع واحد من المتن, وبالجار والمجرور في مواضع عدة, لغرض التوسع في الكلام, وخرج بالخبر عن أصل التقعيد من الخبر المفرد إلى الجُملة الأسمية والفعلية, والجار والمجرور.

ـ ورد تركيب الجُملة الأسمية المنسوخة بلا النافية للجنس في مواضع قليلة من المتن, وجميعها خرج فيها الناظم عن أصل التقعيد, حيث استخدم عارض الحذف في موضعين من المتن, حيث حذف الخبر جوازًا للعلم به وأخبر عن اسمها بالجار والمجرور, وهذا يُعدُ خروجًا عن أصل أنواع الخبر (المفرد).

2- الجُملة الفعلية في الشاطبيّة :

ـ ورود ركني الجُملة الفعلية (الفعل والفاعل) على أصل التقعيد, حيث ورد الفعل دالًا على أصل الدلالة الزمنية المخصصة لكل نوع منه, ومبنيًا, ومذكورًا في جُملته, وورد الفاعل متأخرًا عن فعله, ومذكورًا في جُملته, ومرفوعًا بالعلامة الأصلية للرفع, وانتشر ذلك انتشارًا واسعًا في المتن.

ـ خرج الناظم عن أصل الدلالة الزمنية للفعل, فقد استخدم الفعل الماضي للدلالة على الزمن المستقبل, لوروده في سياق التمني بعد (لو), وبعد ظرف الزمان الذي يفيد المستقبل (إذا), وفي أسلوب الشرط, واستخدم الفعل

المضارع للدلالة عن الزمن الماضي؛ لأنه ورد في السياق بعد (إذ) الذي يُسْتَعمَلُ لما مضى من الزمان, وبعد (لم) التي تقلب زمن المضارع إلى الزمن الماضي.

ـ استخدم الناظم عارض الحذف, فحذف الفعل وحده دون مرفوعه, لغرض التخفيف والضرورة الشعرية.

ـ ورد الفعل المضارع معربًا في المتن, فجاء مرفوعًا, ومجزومًا, ومنصوبًا؛ لأنه شابه الاسم وضارعه, وهذا يُعدُّ خروجًا عن أصل الأفعال (البناء).

ـ فصل الناظم بين الفعل وفاعلة بالجار والمجرور والظرف, ليتوسع في الكلام, ويحقق المعنى المراد.

ـ استخدم عارض الحذف, فحذف الفاعل للعلم به, وبنى الفعل للمجهول, للإيجاز وإقامة الوزن.

ـ خرج بالفاعل عن أصل النسق الإعرابي, وهو الرفع بالعلامة الأصلية للرفع, حيث ورد مرفوعًا بالواو نيابة عن الضمة, ومرفوع محلًا ومنصوب لفظًا على الحكاية.

ـ ورد المفعول به على أصل التقعيد, حيث جاء متأخرًا عن الفاعل, ومنصوبًا بالعلامة الأصلية للنصب, وغير مفصولٍ عن الفاعل.

ـ استخدم الناظم عارض التقديم والتأخير, فقدّم المفعول به عن الفاعل, وكان التقدّيم على نوعين, الأول: تقدّيم جائز يكون وفقًا لغرض يقتضيه المقام, ولإبراز أهمية المفعول به, والأخر: تقدّيم واجب وفقًا للقواعد التي يفرضها التركيب, وقدّمه عن الفعل والفاعل, للاختصاص, واستخدم عارض الحذف, فحذف المفعول به, وكان الحذف جائزًا للعلم به.

ـ عدل الناظم بعارض الفصل عن أصل التقعيد, حيث ورد المفعول به مفصولًا عن الفاعل, لغرض التوسع في الكلام وزيادة المعنى.

ـ خرج المفعول به عن أصل النسق الإعرابي, حيث ورد منصوبًا بالياء والكسرة, نيابة عن الفتحة, ومنصوب محلًا ومرفوع لفظًا على الحكاية.

ـ ورود المفعول المطلق قليل في المتن, حيث جاء على أصل التقعيد في موضع واحد, فوقع مصدرًا منصوبًا بالعلامة الأصلية, ومؤكدًا للفعل دون زيادة, ومتأخرًا عن عامله, وجاء مخالفًا لأصل التقعيد بعارض الحذف, حيث حُذِفَ عامله, وحُذِفَ المفعول المطلق, وكان الغرض من الحذف الاختصار.

ـ ورودت الحال على أصل التقعيد, حيث وردتْ نكرة ومتأخرة عن صاحبها المعرفة, واسمًا مفردًا, ومنصوبة بالعلامة الأصلية للنصب (الفتحة).

ـ خرج الناظم بالحال عن أصل الرتبة, فقدّمها عن صاحبها للتخصيص والتوكيد, وقدّمها عن عاملها, وخرج عن الحال المفردة, عندما حلّت الجُملة وشبه الجُملة محلها, ويُعدُّ هذا الإحلال تطويلًا للجُملة لغرض زيادة المعنى, كما وقعتْ متعددة لصاحب واحد.

التوصيات والمقترحات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات والمقترحات في مجال التركيب النّحويّ والعدول عنه, لعلها تلقى قبولًا لدى الباحثين, وهي كما يأتي :

ـ الدعوة لمزيد من البحث في هذا المجال, من خلال النصوص الشعرية القديمة والحديثة؛ لأن الشعر يُمثلُ حقلًا خصبًا لمثل هذه البحوث.

ـ الاهتمام بقضايا التقعيد النحويّ, وظواهر العدول عنه؛ لأنه الموجه للنحاة في الحكم على المسائل النحوية في اللغة.

ـ متن الشاطبية من المتون التي تزخر بالكثير من الظواهر اللغوية, التي تحتاج إلى دراسة, كالأساليب النحوية, والأبنية الصرفية ,والتوجيه اللغوي للقراءات القرآنية, , وغير ذلك.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقتُ في هذه الدراسة؛ لأن لكل عمل إنساني نقائص, ولا كمال في الدنيا للبشر, فالكمال لله وحده, وأخيرًا أسأل الله أن يجعل هذه الدراسة خالصة لوجهه الكريم.

والله ولي التوفيق

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

برواية حفص عن عاصم

الفاتحة

ت	الآية	رقمها	الصفحة
1	[illegible]	2	21, 90

البقرة

ت	الآية	رقمها	الصفحة
2	[illegible]	2	170
3	[illegible]	6	182
4	[illegible]	10	79
5	[illegible]	33	142
6	[illegible]	35	103
7	[illegible]	37	196
8	[illegible]	58	147
9	[illegible]	98	194
10	[illegible]	109	191
11	[illegible]	119	191
13	[illegible]	125	109
14	[illegible]	127	51, 165
16	[illegible]	173	170
17	[illegible]	177	227

18	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠ	186	130
19	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠ	189	101
20	ﭐﱡﱠﱠ	207	95
21	ﭐﱡﱠﱠﱠ	219	99
22	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠ	220	99
23	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠ	222	67
24	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠ	245	209
25	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠﱠ	249	211
26	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠ	251	211
27	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠ	260	196
28	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠ	265	196
29	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠ	270	141

آل عمران

ت	الآية	رقمها	الصفحة
30	ﭐﱡﱠﱠﱠ	12	85
31	ﭐﱡﱠﱠ	13	85
32	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠﱠ	14	103
33	ﭐﱡﱠﱠﱠ	20	200
34	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠﱠﱠﱠﱠﱠﱠﱠ	75	198
35	ﭐﱡﱠﱠﱠﱠﱠ	102	122

36	﴿□□□□﴾	120	199
37	﴿□نىني□ير□□ين □□ □□﴾	145	198
38	﴿□□□﴾	154	179
39	﴿□□□﴾	190	175
40	﴿□□﴾	193	201
النساء			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
41	﴿□□□﴾	24	80
42	﴿□ين□□□□﴾	36	113
43	﴿□□□﴾	43	205
44	﴿□□نم نى□﴾	66	205
45	﴿□نى□□□□□□﴾	75	24
46	﴿□﴾	78	149
47	﴿□□بجبحَ﴾	111	124
48	﴿□﴾	114	95
49	﴿□□بنبىَ﴾	115	198
50	﴿□□□□□ ﴾	128	214
51	﴿﴾	135	127
52	﴿□بر□□﴾	164	208
المائدة			

ت	الآية	رقمها	الصفحة
53	أَلَمۡ□□□	6	205
54	ٱلۡ□بجبحبخ	21	224
55	أُوْلَٰٓئِكَ□□□	22	113
56	أُوْلَٰٓئِكَ□بر□□بنَّ	52	135
57	أَلَمۡ□□□	61	148

الأنعام

ت	الآية	رقمها	الصفحة
58	أَلَمۡ□□□□□□□	63	178
59	ٱلۡ□□نىنيَّ	64	178
60	أَلَمۡ□□□	65	141
61	أَلَمۡ□حمَّ	80	122
62	ٱلۡ□□	91	211
63	ٱلۡ□□ □	92	211
64	ٱلۡ□ين□□□	99	15
65	ٱلۡ□□□ينَّ	136	86
66	أُوْلَٰٓئِكَ□□□□سم□□□	137	179
67	أُوْلَٰٓئِكَ□□□□ ا	138	87
68	ٱلۡ□□	141	197

الأعراف			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
69	﴿ٱنجنحنخنمَ	43	113
70	﴿ٱتهثمـَ	49	226
71	﴿ٱ□□ٌ	69	209
72	﴿ٱ□□□□َ	123	160
73	﴿ٱٱ□□َ ا	161	147
74	﴿ٱ□□ٌ	172	203
75	﴿ٱبهتجتحتختمتهثمـ□جمـ□حمـَ	193	29
الأنفال			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
76	﴿ٱ□□ٌ	18	214
77	﴿ٱ□□□□َ	19	214
78	﴿ٱ□ بنبىَ	42	90
79	﴿ٱ□□□□□بر□َ	42	214
التوبة			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
80	﴿ٱٱ□□□□َ ا	37	166
81	﴿ٱتهثمـَ	98	167

82	﴿ ﴾	99	168
يونس			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
83	﴿ ﴾	81	99
84	﴿ ﴾	87	100
هود			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
85	﴿ ﴾	41	111
86	﴿ ﴾	73	130
87	﴿ ﴾	77	123
يوسف			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
88	﴿ ﴾	82	58
89	﴿ ﴾	71	106
الرعد			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
90	﴿ ﴾	9	201
91	﴿ ﴾	22	201

92	ﱡﱠنمَّ	35	196
إبراهيم			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
93	ﱡﱠﱠَّ	7	ج
94	ﱡﱠﱠيرَّ	14	107
95	ﱡﱠخ لم لى ليَّ	25	197
96	ﱡﱠﱠَّ	26	226
الحجر			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
97	ﱡﱠبخ بم بهتج تحَّ	44	196
98	ﱡﱠمخ مم نج نحَّ	51	142
99	ﱠﱠخ لم لىَّ	52	193
100	ﱠﱠﱠنمَّ	65	102
النحل			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
101	ﱡﱠﱠينَّ	76	106

الإسراء			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
102	﴿ □□□□ ﴾	38	212
103	﴿ □□□□ ﴾	44	205
104	﴿ ثم □ ﴾	64	205
الكهف			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
105	﴿ ﴾	63	103
طه			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
106	﴿ ﴾	40	193
107	﴿ □ جم □ ﴾	96	113
الأنبياء			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
108	﴿ □ □ □ □ □ ﴾	87	148
الحج			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
109	﴿ يى □□□ ﴾	40	211

110	﴿أَتَّخَذْتُمُوهُمْ	44	107
المؤمنون			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
111	﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُم	8	204
112	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ	14	204
113	﴿أَنَّى	36	95
النور			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
114	﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ	14	37
115	﴿أَوْ كَانَ	40	206
116	﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ	50	149
الفرقان			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
117	﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ	32	28
118	﴿أَنَّى يُحْيِي	61	191
الشعراء			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
119	﴿أَإِنَّ	130	113

120	﴿أَأَسۡقَطَ عَلَيۡنَا كِسَفٗا	187	128
النمل			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
121	﴿أَنَّهَا	13	69
122	﴿أَلَّا	16	103
123	﴿أَلَّا	36	111
124	﴿أَلَّا	60	95
125	﴿أَلَّا	81	81
القصص			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
126	﴿أَلَّا	34	107
127	﴿أَلَّا	68	90
العنكبوت			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
128	﴿أَلَّا	33	123
الرّوم			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
129	﴿أَلَمۡ	48	128

130	ٱلۡخَٰلِدِينَ	50	130
131	ٱلۡكَرِيمِ	53	81

لقمان

ت	الآية	رقمها	الصفحة
132	ٱلنَّعِيمِ	20	181
133	ٱلۡمُحۡسِنِينَ	23	165

السجدة

ت	الآية	رقمها	الصفحة
134	ٱلَّذِي	24	101

الأحزاب

ت	الآية	رقمها	الصفحة
135	ٱلرَّحِيمِ	2	101
136	ٱلظُّنُونَا	4	97
137	ٱلنَّبِيُّ	9	101
138	ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ	13	102
139	ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ	14	102

سبأ

ت	الآية	رقمها	الصفحة

140	﴿□□□□□□﴾	9	128
141	﴿تخ تح﴾	45	107
142	﴿□□□□□﴾	54	123

فاطر

ت	الآية	رقمها	الصفحة
143	﴿تخ تح ا﴾	26	107

يس

ت	الآية	رقمها	الصفحة
144	﴿□□﴾	1	195
145	﴿□□﴾	23	107

الصافات

ت	الآية	رقمها	الصفحة
146	﴿□ □ بج بح﴾	38	22

ص

ت	الآية	رقمها	الصفحة
147	﴿□□﴾	3	95

الزمر

ت	الآية	رقمها	الصفحة

148	﴿ۚ□□□□﴾	7	220
149	﴿ۚ□□تىتي□□﴾	71	123
150	﴿ۚۚ□□تمتهثم□جم﴾	73	123
151	﴿ۚ□ثم□﴾	46	130
فصلت			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
152	﴿ۚ□لي□﴾	30	90
غافر			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
153	﴿ۚ□□□□﴾	15	201
154	﴿ۚۚ□□يم يى﴾	27	113
155	﴿ۚ□□□لجلح﴾	32	201
الشورى			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
156	﴿ۚ□ني□ير□□ين□﴾	20	198
الزخرف			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
157	﴿ۚۚ□□□□أتي□□□□﴾	15	196

158	﴿□□□□□	39	148
159	﴿□□□□	72	113
الدخان			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
160	﴿□□نم	20	113
161	﴿□تي	26	102
162	﴿□□□□□	51	102
الجاثية			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
163	﴿□□	21	122
الأحقاف			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
164	﴿□ □ □ □ □ □ □ تي	16	168
محمد			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
165	﴿□□□□□□□ □ □تنتىتي□ □ ألبنبىبي	,22 23	60
الفتح			

ت	الآية	رقمها	الصفحة
166	﴿أَتَهۡتَمِدُونَ﴾	6	167
الحجرات			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
167	﴿أَنَى﴾	12	149
ق			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
168	﴿ ﴾	14	107
169	﴿أَسِمُّ﴾	45	107
الذريات			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
170	﴿أَأَ﴾	16	101
171	﴿أَأَحِمُّ﴾	24	103
الطور			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
172	﴿أَ﴾	21	203
173	﴿أَمۡ مَخَّ﴾	48	226
النجم			

ت	الآية	رقمها	الصفحة
174	﴿ٱبجبحﹰ	19	95
175	﴿ٱ□□□ّ	50	225

القمر

ت	الآية	رقمها	الصفحة
176	﴿ٱٱلخ لم لى لي□ً	28	142
177	﴿ٱ□خمﹰ	42	141

الواقعة

ت	الآية	رقمها	الصفحة
178	﴿ٱٱ□□يمً	55	184
179	﴿ٱٱبى بي تر□ً	60	183
180	﴿ٱ□□ً	66	184

المجادلة

ت	الآية	رقمها	الصفحة
181	﴿ٱ هم □ يج يح يخ يم □ □ □□ □ □ □ □ ً	11	أ

الصف

ت	الآية	رقمها	الصفحة
182	﴿ٱسم□□□□□ً	5	148

الطلاق			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
183	ٱٓ□□بنَّ	7	141
التحريم			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
184	ُٱٓ□َ	1	95
185	ٱٓني□يرَّ	4	194
الملك			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
186	أَٱٓ□َ	,15 16	160
187	أُٱُّتجرتخَّ	18	107
188	أُٱٓلي□□□َ	27	123
القلم			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
189	ُٱ□□□□□َ	1	195
المعارج			
ت	الآية	رقمها	الصفحة

190	﴿ۚ□□□□□ۚ﴾	32	204
191	﴿ۚ□□□□□ۚ﴾	34	204
الجن			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
192	﴿ۚۚ﴾	3	103
التكوير			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
193	﴿ۚ□□□ۚ﴾	1	167
194	﴿ۚۚ□ۚ﴾	6	176
195	﴿ۚۚبنبىبيَّ	10	176
196	﴿ۚتي□□ۚ﴾	12	176
الانفطار			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
197	﴿ۚۚ□□□□□ۚ﴾	8	15
المطففين			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
198	﴿ۚۚ□□ين□□ۚ﴾	18	175
الانشقاق			

ت	الآية	رقمها	الصفحة
199	﴿ۡ□□□﴾	1	80
الغاشية			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
200	﴿ۡ□بجبحبخ﴾	11	183
201	﴿ۡ□□□﴾	16	224
202	﴿ۡلمله مج﴾	22	183 ,109
الفجر			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
203	﴿ۡثم□جم﴾	16	109

القدر			
ت	الآية	رقمها	الصفحة
204	﴿ۡ□□تنىتيتي□﴾	3	77
المسد			
ت	الآية	رقمها	الصفحة

22	1	ً □ □ □ □ اُّ	205

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

أوّلًا: المصادر

– إبراز المعاني من حرز الأماني, عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة, تحقيق إبراهيم عطوة, دار الكتب العلمية.

– إرشاد المريد إلى مقصود القصيد, علي محمد الضباع, تحقيق جمال السيد, المكتبة الأزهرية للتراث, الطبعة الأولى, 2012م.

– التيسير في القراءات السبع أصل الشاطبية, أبو عمر بن سعيد الداني, إعداد خلف حمود الشغدلي, دار الأندلس للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى,1435هـ.

– شرح الشاطبية, جلال الدين السيوطي, تحقيق مكتبة قرطبة, مؤسسة قرطبة, الطبعة الأولى, 2004م.

– العقد النضيد في شرح القصيد, شرح قصيدة الشاطبية في القراءات السبع, السمين الحلبي, تحقيق أمين سويد, دار نور المكتبات للنشر والتوزيع.

– فتح الوصيد في شرح القصيد, علم الدين أبي الحسن السخاوي, تحقيق مولاي محمد الإدريسي الظاهري, مكتبة الرشيد ناشرون.

– كنز المعاني في شرح حرز الأماني, الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بشعلة, تحقيق محمد المشهداني, دار الغوثاني للدراسات القرآنية, الطبعة الأولى, 2012م.

– الكواكب الدرية في إعراب الشاطبيّة, حسن بن عمر السيناوني, دار ابن حزم, الطبعة الأولى, 2004م.

– متن الشاطبيّة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع, القاسم بن فِيرُّه, ضبطه وصححه محمد الزعبي, دار الغوثاني للدراسات القرآنية, الطبعة الخامسة, 2010م.

– النّفحات الإلهية في شرح الشاطبية, محمد عبد الدايم خميس, ضبطه وراجعه محمد علوة, دار المنار للطبع والنشر, الطبعة الثانية, 2009م.

– الوافي في شرح الشاطبية, عبد الفتاح القاضي, مكتبة السوادي للتوزيع جدة, الطبعة الخامسة, 1999م.

ثانيًا: المراجع

– ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان الأندلسي, تحقيق رجب عثمان محمد, مكتبة الخانجي القاهرة, الطبعة الأولى, 1988م.

– الإرشاد إلى علم الإعراب, محمد الكيشي شمس الدين, تحقيق يحيى مراد, دار الحديث القاهرة, 2004م.

– إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك, ابن القيم الجوزية, تحقيق محمد بن عوض السهلي, أضواء السلف الرياض الطبعة الأولى, 1954م,

– الأزهية في علم الحروف, علي النحوي الهروي, تحقيق عبد المعين الملوحي, الطبعة الأولى, 1993م.

– استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية, عبد الهادي الشهري, دار الكتاب الجديد المتحد, الطبعة الأولى, 2004م.

– أسرار البلاغة في علم البيان, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 2001م.

– أسرار العربية, كمال الدين الأنباري, تحقيق بركات هبّود, دار الأرقم للطباعة والنشر بيروت لبنان, الطبعة الأولى 1999م.

– الأسلوب والأسلوبية, عبد السلام المسدي, الدار العربية للكتاب, الطبعة الثالثة.

– أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية, حسن طبل, دار الفكر العربي القاهرة, 1998م.

– الأشباه والنظائر في النّحو, جلال الدين السيوطي, تحقيق عبد العال مكرم, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثانية, 1985م.

– الإصباح في شرح الاقتراح, محمود فجال, دار القلم دمشق, الطبعة الأولى, 1989م.

– أصول التفكير النحوي, علي أبو المكارم, دار غريب للطباعة والنشر القاهرة, الطبعة الأولى, 2006م.

– الأصول دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, تمام حسان, عالم الكتب, 2000م.

– الأصول في النّحو, ابن السراج, تحقيق عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثانية 1996م.

– أصول النّحو العربي, محمد خان, مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة, 2012م.

– الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم, محمد سلامة, دار الأفاق العربية, الطبعة الأولى, 2002م.

– الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم, عبد الحميد هنداوي, المكتبة العصرية صيدا بيروت, 2008م.

– إعراب الجُمل وأشباه الجُمل, فخر الدين قباوة, دار القلم العربي حلب, الطبعة الخامسة, 1989م.

– إعراب القرآن, أبو جعفر النّحاس, علّق عليه عبد المنعم خليل, دار الكتب العلمية بيروت لبنان, الطبعة الأولى 1421هـ.

– إعراب القرآن وبيانه, محيي الدين الدرويش, دار اليمامة ودار ابن كثير للطباعة دمشق وبيروت, الطبعة الثانية, 1992م.

– الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو بركات الأنباري, دار الفكر بيروت, الطبعة الثانية, 1871م.

– الاقتراح في علم أصول النّحو, السيوطي, علّق عليه عبد الحكيم عطية, دار البيروني, الطبعة الثانية , 2006م

– أمالي ابن الحاجب, ابن الحاجب, تحقيق فخر الدين قدارة, دار الجبل بيروت, ودار عمار عمان.

– إنباه الرواة على أنباه النحاة, جمال الدين القفطي, تحقيق محمد أبو الفضل, دار الفكر العربي القاهرة, ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت, الطبعة الأولى, 1982م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, الأنباري, المكتبة العصرية, الطبعة الأولى, 2003م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, ابن هشام, تحقيق الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

– الإيضاح في شرح المفصل, ابن الحاجب, تحقيق موسى العليلي, وزارة الأوقاف والشئون الدينية, ودار إحياء التراث الإسلامي.

– الإيضاح في علوم البلاغة, جلال الدين القزويني, تحقيق محمد خفاجة, دار الجبل بيروت, الطبعة الثالثة.

– البرهان في علوم القرآن, بدر الدين الزركشي, تحقيق محمد أبو الفضل, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه, الطبعة الأولى, 1975م.

– البلاغة والأسلوبية, محمد عبد المطلب, مكتبة لبنان ناشرون, الطبعة الأولى, 1994م.

– بناء الجُملة العربية, محمد حماسة, دار غريب للطباعة والنشر القاهرة, 2003م.

– البيان في روائع القرآن, تمام حسان, عالم الكتب, الطبعة الأولى, 1993م.

– تاج العروس من جواهر القاموس, السيد محمد مرتضى الزبيدي, تحقيق جماعة من المختصين, التراث العربي مطبعة الحكومة الكويت, 2001م.

– تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام, شمس الدين الذهبي, تحقيق عمر عبد السلام التذمري, دار الكتاب العربي بيروت, الطبعة الثانية, 1993م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان الأندلسي, تحقيق حسن هنداوي, دار القلم دمشق الطبعة الأولى, 2000م.

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, ابن مالك, تحقيق محمد كامل بركات, دار الكتاب العربي للطباعة والنشر, 1967م.

– التصريح على التوضيح, خالد الأزهري, تحقيق محمد باسل, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 2000م.

– التطبيق النحوي, عبده الراجحي, دار المعرفة الجامعية, الطبعة الثانية, 2000م.

– تفسير البحر المحيط, أبو حيان الأندلسي, تحقيق عادل عبد الموجود, وعلي معوض, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 1993م.

– التفكير العلمي في النحو العربي, حسن خميس الملخ, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان الأردن, الطبعة الأولى, 2002م.

– تقريب المعاني في شرح حرز الأماني, سيد لاشين وخالد الحافظ, مكتبة دار الزمان للنشر, الطبعة الثالثة, 1430هـ.

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, المرادي, تحقيق عبد الرحمن على سليمان, دار الفكر العربي, الطبعة الأولى, 2008م.

– جامع الدروس العربية, مصطفى الغلاييني, منشورات المكتبة العصرية بيروت.

– جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم, محمد عبد المطلب, الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان, الطبعة الأولى, 1995م.

– الجُمل للزجاجي, اغتنى بتصحيحه ابن أبي شنب, مطبعة جول كربونل الجزائر, 1926م.

– الجُمل, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق علي حيدر, مجمع اللغة العربية دمشق, 1972م.

– الجُمل في النّحو, أبو القاسم الزجاجي, تحقيق علي توفيق الحمد, مؤسسة الرسالة دار الأمل, الطبعة الأولى, 1984م.

– الجُمل في النحو, الخليل بن أحمد, تحقيق فخر الدين قباوة, مؤسسة الرسالة, الطبعة الأولى, 1985م.

– الجُملة العربية تأليفها وأقسامها, فاضل السامرائي, دار الفكر عمان الأردن, الطبعة الثانية, 2007م.

– الجُملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها, محمد إبراهيم عبادة, مكتبة الآداب القاهرة, الطبعة الثانية.

– الجُملة الفعلية, علي أبو المكارم, مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة, الطبعة الأولى.

– جمهرة اللغة, أبو بكر بن دريد, تحقيق رمزي بعلبكي, دار العلم للملايين بيروت, الطبعة الأولى, 1987م.

– حاشية الصبّان على شرح الأشموني, تحقيق طه عبد الرؤوف يعد, المكتبة التوقيفية.

– حاشية يس على شرح قطر الندى, يس الحمصي, تحقيق كريم حبيب كريم, المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي بيروت, الطبعة الأولى, 2016م.

– الحديث النبوي في النحو العربي, محمود فجال, أضواء السلف, الطبعة الثانية, 1997م.

– الخصائص, ابن جني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الثانية, 2002م.

– الخصاصة في تيسير الخلاصة, ابن الوردي, تحقيق عبد الله بن علي الشال, مكتبة الرشيد الرياض, الطبعة الأولى, 2008م.

– الخلاصة النحوية, تمام حسان, عالم الكتب, الطبعة الأولى, 2000م.

– دلائل الإعجاز, عبد القاهر الجرجاني, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 2001م.

– الدليل إلى المتون العلمية, عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم, دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض, الطبعة الأولى, 2000م.

– الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب, إبراهيم بن علي ابن فرحون برهان الدين اليعمري, تحقيق محمد الأحمدي, دار التراث للطبع والنشر القاهرة.

– الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة, ابن مالك المراكشي, تحقيق إحسان عباس وآخرون, دار الغرب الإسلامي تونس, الطبعة الأولى, 2012م.

– سر صناعة الإعراب, ابن جني, تحقيق محمد حسن إسماعيل, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى 2000م.

– سير أعلام النبلاء, شمس الدين الذهبي, تحقيق مجموعة من المحققين, تقديم بشار عواد, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثالثة, 1985م.

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين, دار التراث القاهرة, الطبعة العشرون, 1980م.

– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, بدر الدين ابن مالك, تحقيق محمد باسل, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى, 2000م.

– شرح الأزهرية, خالد الأزهري, المطبعة الكبرى ببولاق القاهرة.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, الأشموني, تحقيق محمد محيي الدين, دار الكتاب العربي بيروت لبنان, الطبعة الأولى, 1955م.

– شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك, شمس الدين الفارضي, تحقيق محمد مصطفى الخطيب, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 2018م.

– شرح التسهيل, ابن مالك, تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي, هجر للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, 1990م.

– شرح الحدود في النحو, جمال الدين الفاكهي, تحقيق المتولي رمضان, مكتبة وهبة القاهرة, الطبعة الثانية, 1993م.

– شرح الدروس في النحو, ابن الدهان, مطبعة الأمانة القاهرة, الطبعة الأولى, 1991م.

– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, تحقيق حسن بن محمد الحفظي, إدارة الثقافة والنشر بجامعة الرياض, الطبعة الأولى, 1993م.

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, ابن هشام, تحقيق عبد الغني الدقر, الشركة المتحدة للتوزيع سوريا.

– شرح قطر الندى وبل الصدى, ابن هشام, تحقيقي محمد محيي الدين, المكتبة العصرية بيروت, الطبعة الثانية, 1997م.

– شرح الكافية الشافية, ابن مالك, تحقيق عبد المنعم هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, الطبعة الأولى, 1982م.

– شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي, تحقيق أحمد مهدلي وعلى سيد, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 2008م.

– شرح المفصّل, ابن يعيش, قدّم له إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 2001م.

– شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف, المكودي, تحقيق عبد الحميد هنداوي, المكتبة العصرية بيروت لبنان, 2005م.

– الصاحبيّ في فقه اللغة العربية, ابن فارس, علق عليه أحمد يسبح, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 1997م.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, إسماعيل الجوهري, تحقيق أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين. الطبعة الأولى, 1956م.

– ضوابط الفكر النحويّ, محمد عبد الفتاح الخطيب, دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 2006م.

– ضياء السالك إلى أوضح المسالك, محمد عبد العزيز النجار, مؤسسة الرسالة, الطبعة الأولى, 2001م.

– طبقات الشافعية, ابن قاضي شبهة, تحقيق الحافظ عبد العليم خان, عالم الكتب بيروت, الطبعة الأولى, 1407هـ.

– طبقات الشافعية الكبرى, تاج الجين ابن البسكي, تحقيق محمود الطناحيّ وعبد الفتاح الحلو, هجر للطباعة والنشر, الطبعة الثانية, 1413هـ.

– طبقات المفسرين, جلال الدين السيوطي, تحقيق على محمد عمر, مكتبة وهبة القاهرة, الطبعة الأولى, 1396هـ.

– طبقات المفسرين, محمد بن على الداوودي, راجع النسخة وضبطها لجنة من العلماء, دار الكتاب العلمية بيروت, 1433هـ.

– ظاهرة التخفيف في النحو العربي, أحمد عفيفي, الدار المصرية اللبنانية, الطبعة الأولى, 1996م.

– العدول في الجُملة القرآنية, عبد الله خضر, دار القلم للطباعة والنشر بيروت ابنان.

– العلامة الإعرابية في الجُملة بين القديم والحديث, محمد حماسة, مكتبة الأمام البخاري للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, 1429هـ.

– علل النحو, أبو الحسن الوراق' تحقيق محمود جاسم, مكتبة الرشد الرياض, الطبعة الأولى, 1999م.

– علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته, صلاح فضل, دار الشروق, الطبعة الأولى, 1968م.

– علم اللغة مقدمة القارئ العربي, محمود السّعران, دار النهضة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

– غاية النهاية في طبقات القراء, شمس الدين ابن الجزري, مكتبة ابن تيمية, 1351هـ.

– فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية, صلاح محمد الخيمي, مجمع اللغة العربية دمشق, 1983م.

– في أصول النحو, سعيد الأفغاني, المكتب الإسلامي بيروت, 1987م.

– في علم النحو, أمين السيد, دار المعارف, الطبعة السابعة.

– في النحو العربي نقد وتوجيه, مهدي المخزومي, دار الرائد العربي بيروت, الطبعة الثانية, 1986م.

– القاعدة النحوية تحليل ونقد, محمود الجاسم, دار الفكر دمشق, الطبعة الأولى, 2007م.

– القاموس المحيط, مجد الدين الفيروز آبادي, راجعه أنس الشامي وزكريا جابر, دار الحديث القاهرة, 2008م.

– قواعد المطارحة في النحو, ابن إياز البغدادي, تحقيق يس أبي الهيجاء وآخرين, دار الأمل للنشر والتوزيع الأردن 2011م.

– القياس في النحو, منى الياس, دار الفكر, الطبعة الأولى, 1985م.

– القياس في النحو العربي نشأته وتطوره, سعيد الجاسم, دار الشروق للنشر.

– الكافية في علم النحو, ابن الحاجب, تحقيق صالح الشاعر, مكتبة الآداب القاهرة, الطبعة الأولى, 2010م.

– الكتاب, سيبويه, تحقيق عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي القاهرة, الطبعة الثالثة, 1988م.

– كتاب العين, الخيل بن أحمد الفراهيدي, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 2002م.

– كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم, محمد على التهانوي, تحقيق علي دحروج, مكتبة لبنان ناشرون, الطبعة الأولى, 1996م.

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, أبو القاسم الزمخشري, دار الكتاب العربي بيروت, الطبعة الثالثة, 1407هـ.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة, علق حواشيه محمد شرف الدين, وزارة المعارف التركية, 1941م.

– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, أبو البقاء الحنفي, تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري, مؤسسة الرسالة بيروت.

– الكناش في فني النحو والصرف, المؤيد عماد الدين الأيوبي, تحقيق رياض الخوّام, المكتبة العصرية بيروت, 2004م.

– اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء العكبري, تحقيق عبد الإله النبهان, دار الفكر دمشق, الطبعة الأولى, 1995م.

– لسان العرب, ابن منظور, دار صادر بيروت, الطبعة الثالثة, 1414هـ.

– لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية, محمد حماسة, دار الشروق, الطبعة الأولى, 1992م.

– اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, دار الثقافة الدار البيضاء, 1993م.

– اللمحة في شرح الملحة, محمد بن حسن بن سباع ابن الضائع, تحقيق إبراهيم الصاعدي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة, الطبعة الأولى, 2004م.

– اللمع في العربية, ابن جني, تحقيق فائز فارس, دار الكتب الثقافية الكويت.

– متن الألفية, ابن مالك, المكتبة الشعبية بيروت لبنان.

– متن ناظمة الزهر, الإمام الشاطبيّ في عدّ الآي, تحقيق محمد قمحاوي, قطاع المعاهد الأزهرية, 2008م.

– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, ابن الأثير, قدّمه وعلّق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة, دار نهضة مصر للطبع والنشر, الطبعة الثانية.

– المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, ابن جني, تحقيق محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 1998م.

– المحكم والمحيط الأعظم, ابن سيده, تحقيق عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى, 2004م.

– المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي, رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي القاهرة, الطبعة الثانية, 1985م.

– مسائل خلافية في النحو, أبو البقاء العُكبري, تحقيق عبد الفتاح سليم, مكتبة الآداب القاهرة, الطبعة الثالثة, 2007م.

– المسائل العسكريات في النّحو العربي, أبو علي الفارسي, تحقيق علي جابر المنصوري, مطبعة جامعة بغداد, الطبعة الثانية, 1982م.

– المساعد على تسهيل الفوائد, ابن عقيل, تحقيق محمد بركات, دار الفكر العربي دمشق ودار المدني جدة, الطبعة الأولى, 1400هـ.

– المصباح المنير, أحمد بن محمد الفيومي, تحقيق عبد العظيم الشناوي, دار المعارف, الطبعة الثانية.

– معاني القرآن, أبو زكريا الفراء, عالم الكتب, الطبعة الثالثة, 1983م.

– معاني النحو, فاضل السامرائي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2000م.

– معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب, الحموي, تحقيق إحسان عباس, دار الغرب الإسلامي بيروت, الطبعة الأولى, 1993م.

– معجم التعريفات, الشريف الجرجاني, تحقيق محمد صديق المنشاوي, دار الفضيلة القاهرة.

– معجم متن اللغة, أحمد رضا, دار مكتبة الحياة بيروت.

– معجم المصطلحات النحوية والصرفية, محمد اللبديّ, مؤسسة الرسالة دار الفرقان, الطبعة الأولى, 1985م.

– المعجم المفصل في النحو العربي, عزيزة بابستي, دار الكتاب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 1992م.

– معجم مقاييس اللغة, أبو الحسن ابن فارس, تحقيق عبد السلام هارون, دار الفكر للطباعة والنشر.

– المعجم الكبير, مجمع اللغة العربية, الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث, الطبعة الأولى, 2000م.

– معجم اللغة العربية المعاصرة, أحمد مختار عبد الحميد, عالم الكتب, الطبعة الأولى, 2008م.

– المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية, الإدارة العامة للمعجمات, دار الشروق الدولية, الطبعة الرابعة, 2004م.

– معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار, شمس الدين الذهبي, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى, 1997م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام الأنصاري, تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله, دار الفكر دمشق, الطبعة الأولى, 1964م.

– المفصل في علم العربية, أبو القاسم الزمخشري, تحقيق فخر صالح قدارة, دار عمار للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2004م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, أبو اسحق الشاطبي, تحقيق مجموعة من المحققين, معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى مكة المكرمة, الطبعة الأولى, 2007م.

– المقتضب, المبرد, تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة, دار إحياء التراث الإسلامي, وزارة الأوقاف المصرية, 1994م.

– مقومات الجُملة العربية, علي أبو المكارم, دار غريب للنشر والطباعة القاهرة, 2007م.

– من أسرار العربية, إبراهيم أنيس, المكتبة الأنجلو المصرية القاهرة, الكبعة الثالثة, 1966م.

– مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب, أمين الخولي, دار المعرفة, الطبعة الأولى, 1961م.

– منحة الأتراب شرح على مُلحة الإعراب, محمد بادي بلعالم, رفع عبد الرحمن النجدي, دار هومة للطباعة والنشر الجزائر.

– منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في رسم المصاحف, أبو القاسم بن فِيرُّه الشاطبي, تحقيق أيمن رشدي سويد, دار نور المكتبات جدة, الطبعة الأولى, 2001م.

– موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب, خالد الأزهري, تحقيق عبد الكريم مجاهد, مؤسسة الرسالة بيروت, الطبعة الأولى, 1996م.

– النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها, مازن المبارك, المكتبة الحديثة, الطبعة الأولى, 1965م.

– النحو العصري, سليمان فياض, مركز الأهرام للترجمة والنشر.

– النحو الوافي, عباس حسن, دار المعارف, الطبعة الخامسة عشرة.

– نظرات في التراث اللغوي العربي, عبد القادر المهيري, دار الغرب الإسلامي بيروت, الطبعة الأولى 1993م

– نظرية الأصل والفرع في النحو العربي, حسن الملخ, دار الشروق للنشر والطباعة, الطبعة الأولى, 2001م.

– نظرية التقعيد الفقهي, محمد الروكي, مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء, الطبعة الأولى, 1994م.

– نظرية اللغة في النقد العربي, عبد الحكيم راضي, المجلس الأعلى للثقافة القاهرة, الطبعة الأولى, 2002م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي, تحقيق عبد العال مكرم, مؤسسة الرسالة بيروت, 1992م.

– الوافي بالوفيات, صلاح الدين الصفدي, تحقيق محمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث بيروت, 2000م.

– وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان, ابن خلكان, تحقيق إحسان عباس, دار صادر بيروت.

ثالثًا: الرسائل العلمية

– جدل النصّ والقاعدة, الأمين ملّاوي, رسالة مقدّمة لنيل الإجازة الدقيقة الدكتوراه في علوم اللغة, جامعة باتنة الجزائر 2009م .

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة

استهلال..... أ
الإهداء.... ..... ب
الشكر..... ..... ج
المقدمة..... د

تمهيد

أولًا: ترجمة الإمام الشاطبيّ..... 2
ثانيًا : وصف الشاطبيّة (حرز الأماني ووجه التهاني) 6

الباب الأول

التركيب النحويّ والتقعيد والعدول

الفصل الأول: (التركيب النحويّ) 11
المبحث الأول :(مفهوم التركيب وبنيته وأهميته وأنواعه)..... 12
أولًا: مفهوم التركيب..... 14
ثانيًا: بنيته وأهميته..... 17
ثالثًا: أنواعه 19
المبحث الثاني: (الجُملة مفهومها وأقسامها وأركانها) 26
أولًا: مفهوم الجُملة..... 28
ثانيًا : أقسامها..... 33
ثالثًا : أركانها..... 37
الفصل الثاني :(أصل التقعيد النحويّ والعدول عنه)..... 40
المبحث الأول : (أصل التقعيد والقاعدة) 41
أولًا: أصل التقعيد وأدلته 41
1- مفهومه 42
2- أدلته 45

ثانيًا: القاعدة مفهومها وشروطها 51
1- مفهومها 51
2- شروطها 53
ثالثًا: الفرق بين التقعيد والقاعدة 55
المبحث الثاني : (العدول عن الأصل)..... 56
أولًا : مفهوم العدول 57
ثانيًا: أسبابه 63
ثالثًا: غايته 64
رابعًا: أنواعه 66

الباب الثاني

الجُملة الاسمية والنواسخ بين أصل التقعيد والعدول في متن الشاطبيّة

الفصل الأول : الجُملة الاسمية الأساسية بين أصل التقعيد والعدول..... 71
تمهيد..... 72
المبحث الأول: المبتدأ بين أصل التقعيد والعدول 75
أولًا: أصل التقعيد 76
ثانيًا: العدول عن أصل التقعيد..... 79
1- العدول عن الأصل بالحذف 79
2- العدول عن أصل الرتبة 82
3- العدول عن العلامة الأصلية للرفع 85
المبحث الثاني: الخبر بين اصل التقعيد والعدول 89
أولًا: أصل التقعيد 90
ثانيًا: العدول عن أصل التقعيد..... 93
1- العدول عن الأصل بالحذف 93
2- العدول عن الخبر المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة 95
3- العدول عن العلامة الأصلية للرفع 100
4- العدول من التنكير إلى التعريف 102

5- العدول بالفصل بين المبتدأ والخبر 104
الفصل الثاني: الجُملة الاسمية المنسوخة بين أصل التقعيد والعدول 115
تمهيد: 116
المبحث الأول: الجُملة المنسوخة بالنواسخ الفعلية بين أصل التقعيد والعدول 119
أولًا: الجُملة المنسوخة بكان وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول 120
1- أصل التقعيد في جُملة كان وأخواتها 120
2- العدول عن أصل التقعيد في جُملة كان وأخواتها 124
أ- العدول عن أصل الرتبة 124
ب- العدول بالفصل 125
ج - العدول عن خبر كان المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة 128
د- العدول عن الأصل بالحذف 131
هـ- العدول عن الخبر والاكتفاء بالمرفوع 132
ثانيًا : الجُملة المنسوخة بكاد وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول 134
1- أصل التقعيد في جُملة كاد وأخواتها 134
2- العدول عن أصل التقعيد في جُملة كاد وأخواتها 135
المبحث الثاني: الجُملة بالنواسخ الحرفية بين أصل التقعيد والعدول..... 137
أولًا: الجُملة المنسوخة بإنَّ وأخواتها بين أصل التقعيد والعدول 138
1- أصل التقعيد في جُملة إنَّ وأخواتها 139
2- العدول عن أصل التقعيد في جُملة إن وأخواتها 139
أ- العدول عن الأصل بالفصل 139
ب- العدول عن خبر إنَّ المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة 143
ثانيًا: جُملة لا النافية للجنس بين اصل التقعيد والعدول 145
1- أصل التقعيد في جُملة لا النافية للجنس..... 146
2- العدول عن أصل التقعيد في جُملة لا النافية للجنس 146
أ- العدول عن الأصل بحذف الخبر 146
ب- العدول عن الخبر المفرد إلى الجُملة وشبه الجُملة..... 148

الباب الثالث

الجُملة الفعلية ومتمماتها بين أصل التقعيد والعدول في متن الشاطبيّة

الفصل الأول : الفعل والفاعل بين أصل التقعيد والعدول 152
تمهيد 153
المبحث الأول: الفعل بين أصل التقعيد والعدول..... 156
أولًا:– أصل التقعيد في الفعل..... 157
ثانيًا:– العدول عن أصل التقعيد 161
1– العدول عن أصل الدلالة الزمنية 161
2– العدول عن الأصل بالحذف 166
3– العدول عن البناء إلى الإعراب..... 169
المبحث الثاني: الفاعل بين أصل التقعيد والعدول 172
أولًا: أصل التقعيد في الفاعل..... 174
ثانيًا: العدول عن أصل التقعيد..... 177
1– العدول عن أصل التقعيد بالفصل..... 177
2– العدول عن الأصل بحذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول 179
3 – العدول عن النسق الإعرابي..... 181
الفصل الثاني: متممات الجُملة الفعلية بين أصل التقعيد والعدول..... 185
تمهيد:..... 186
المبحث الأول: المفعول به بين أصل التقعيد والعدول 189
أولًا: أصل التقعيد في المفعول به 190
ثانيًا: العدول عن أصل التقعيد..... 192
1– العدول عن أصل الرتبة 192
2– العدول عن الأصل بالحذف 197
3– العدول عن الأصل بالفصل 200
4– العدول عن النسق الإعرابي..... 202
المبحث الثاني: المفعول المطلق بين أصل التقعيد والعدول..... 207
أولًا : أصل التقعيد في المفعول المطلق 209

ثانيًا: العدول عن اصل التقعيد 210
1- العدول عن الأصل بحذف العامل 210
2- العدول عن الأصل بحذف المفعول المطلق..... 212
المبحث الثالث: الحال بين أصل التقعيد والعدول 216
أولًا: أصل التقعيد في الحال 218
ثانيًا: العدول عن أصل التقعيد 221
1- العدول عن أصل الرتبة 221
2- العدول عن الحال المفردة إلى الجُملة وشبه الجُملة..... 223
3- العدول عن الأصل بتعدد الحال 227
الخاتمة
1- النتائج..... 231
2- التوصيات والمقترحات 235
الفهارس العامة
1- فهرس الآيات القرآنية 237
2- فهرس المصادر والمراجع..... 259
3- فهرس المحتوي 273
الملخص..... 279

الملخص

التركيب النحوي بين أصل التقعيد والعدول, متن الشاطبيّة المسمى (حرز الأماني ووجه التهاني) انموذجًا, دراسة نحوية تحليلية, مقدمة لنيل الإجازة الدقيقة (الدكتوراه), في اللغة العربية وآدابها, شعبة اللغويات, بكلية الآداب جامعة الزاوية.

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة التركيب النحوي في متن الشاطبيّة, دراسة نحوية تحليلية, اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الموضوع, وقد شملت هذه الدراسة مقدمة, وتمهيدًا, وثلاثة أبواب, فالتمهيد يحتوي على ترجمة الناظم ووصف المتن, أمَّا الباب الأول : فقد تناول مفهوم التركيب النحوي وبنيته وأنواعه, ومفهوم الجُملة وأقسامها وأنواعها, ومفهوم التقعيد النحوي وأدلته, والقاعدة وشروطها, ومفهوم العدول وأسبابه وأنواعه, وتناول الباب الثاني: الجُملة الأسمية ونواسخها في متن الشاطبيّة, بين أصل التقعيد والعدول عنه, أمَّا الباب الثالث: فقد تناول الجُملة الفعلية ومتمماتها في متن الشاطبيّة, بين أصل التقعيد والعدول عنه, وبعد ذلك تأتي الخاتمة التي تحوي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث والتوصيات, ثم فهارس الآيات, والمصادر والمراجع, ثم قائمة محتوى البحث.

Abstract

The syntactic structure between the Origin of Taq'id (*grammaticalization*) and Al-'Adul (*deviation*), the text of Al-Shatibiyah called (Hirz al-Amani wa-Wajh al-Tahani) as a model, an analytical grammatical study, presented for obtaining the exact doctoral degree, in Arabic Language and Literature, Linguistics Division, Faculty of Arts, Al-Zawiya University.

This study seeks to study the syntactic structure in the text of Shatibiya, an analytical grammatical study, in which the researcher relied on the descriptive analytical approach to deal with the subject. This study includes an introduction, a preface, and three chapters. The preface contains the biography of the versifier and the description of the text. The first chapter deals with the concept of syntactic structure, its structure, and its types, the concept of the sentence, its parts, and types, the concept of syntactic Taq'id (*grammaticalization*) and its origin, the rule and its conditions, and the concept of Al-'Adul (*deviation*), its causes, and types. The second chapter deals with the nominal sentence and its annulments in the text of Al-Shatibiyyah, between the origin of Taq'id (grammaticalization) and Al-'Adul (*deviation*) of it. As for the third chapter, it deals with the verbal sentence and its complements in the text of Al-Shatibiyyah, between the origin of Taq'id (*grammaticalization*) and Al-'Adul (*deviation*) of it. After that comes the conclusion, which contains the most significant results reached by the researcher and recommendations, then indexes of the verses, bibliography and references, then the list of contents.